

تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2026



© صندوق النقد العربي 2026

حقوق الطبع محفوظة لصندوق النقد العربي ويمنع نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو طباعته دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي بذلك، إلا في حالات الاقتباس القصير والأغراض العلمية، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818 - أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971-2-6171 552

فاكس: +971-2-632 6454

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

Website: <https://www.amf.org.ae>

للحصول على نسخة من التقرير الحالي

للحصول على نسخة من التقارير السابقة

كلمة المدير العام

إنه لمن دواعي سروري إصدار تقرير آفاق الاقتصاد العربي لعام 2026 الذي يقدم تحليلاً للواقع الاقتصادي الراهن والآفاق المستقبلية في الدول العربية لعامي 2026 و2027، من خلال عرض اتجاهات النمو الاقتصادي والتضخم، ومحددات الأداء الاقتصادي الكلي.

يتميز العالم العربي بثراء ثقافته وموارده الطبيعية المتنوعة، وإسهامه المتزايد في تشكيل الاقتصاد العالمي. وقد شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة تحولات كبيرة، تمثلت في تبني استراتيجيات طموحة للتنويع الاقتصادي، وتسارع التقدم التقني، والاستثمارات المستمرة في رأس المال البشري. ويتناول تقرير هذا العام مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي والتضخم، وتأثيرها على اقتصاداتنا العربية، إضافةً إلى استكشاف القطاعات الاقتصادية المحورية، مثل قطاع المالية العامة، والقطاع النقدي والمصرفي، بما يقدّمه من منظور شامل للأوضاع الاقتصادية في الدول العربية.

ويكتسي فهم الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصادات العربية أهمية خاصة في عالم تتداخل فيه الاقتصادات بوتيرة غير مسبوقة، مع اتساع رقعة عدم اليقين العالمي والإقليمي. لذلك، لا يقتصر التقرير على رصد التطورات الحالية، بل يستعرض أيضاً مقومات النمو والتعافي، بالاستناد إلى أبرز الإصلاحات الاقتصادية الجاري تطبيقها في الدول العربية، والإصلاحات المالية والنقدية الهادفة إلى بناء اقتصادات أكثر مرونة.

وفي ظل تنوع الأوضاع الاقتصادية بين دولنا الأعضاء، تختلف تحديات المرحلة المقبلة باختلاف الهياكل الاقتصادية الخاصة بكل دولة. من هنا، فإننا في صندوق النقد العربي نأمل أن يسهم هذا التقرير في تعزيز الفهم المشترك، وتحفيز التعاون البناء، بما ينعكس إيجاباً على الجهود الوطنية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

في الختام، أتمنى أن يكون تقرير آفاق الاقتصاد العربي إضافةً معرفية حقيقية تعبّر عن التزام صندوق النقد العربي بدعم دوله الأعضاء، وأن يمثل أداةً عملية لصانعي السياسات في دولنا العربية والمستثمرين والباحثين تُسهم في صياغة استجابات فعالة للتحديات الاقتصادية وتحقيق الطموحات التنموية.

والله ولي التوفيق.

فهد بن محمد التركي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

صندوق النقد العربي

7	الملخص التنفيذي
9	الفصل الأول: تطورات وآفاق الاقتصاد العالمي
9	1.1. تطورات وآفاق النمو الاقتصادي والتضخم العالمي
15	2.1. أسعار السلع الأساسية
20	3.1. تطور التجارة الدولية
20	1.3.1. مؤشر حجم التجارة العالمية
21	2.3.1. تطور الصادرات والواردات
22	3.3.1. مؤشر الانفتاح التجاري
24	الفصل الثاني: تطورات الأوضاع المالية العالمية والعربية
24	1.2. الأوضاع المالية والتطورات المتعلقة بالاستقرار المالي
27	2.2. أداء مؤشرات الأسواق المالية
29	1.2.2. تطورات القيمة السوقية في الأسواق المالية
30	2.2.2. تطورات تعاملات المستثمرين الأجانب في الأسواق المالية
32	3.2. العوامل المؤثرة على الأسواق المالية
32	1.3.2. أثر التوترات التجارية والمسارات التفاوضية على الأسواق المالية
33	2.3.2. أثر السياسة النقدية على الأسواق المالية
34	3.3.2. أثر تقلبات أسعار النفط على الأسواق المالية
35	الفصل الثالث: تطورات وآفاق النمو الاقتصادي في المنطقة العربية
35	1.3. توقعات النمو الاقتصادي
36	1.1.3. الدول العربية المصدرة للنفط
42	2.1.3. الدول العربية المستوردة للنفط
46	2.3. القدرات الهيكلية ودور عوامل الإنتاج في تشكيل آفاق نمو الاقتصادات العربية
50	الفصل الرابع: اتجاهات الأسعار المحلية في الدول العربية
50	1.4. توقعات معدلات التضخم على مستوى إجمالي الدول العربية
53	2.4. توقعات معدلات التضخم على مستوى مجموعات الدول العربية
53	1.2.4. الدول العربية المصدرة للنفط
59	2.2.4. الدول العربية المستوردة للنفط
65	الفصل الخامس: الإصلاحات والسياسات الداعمة للنمو في الدول العربية
65	1.5. أولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية
65	1.1.5. المالية العامة
72	2.1.5. السياسة النقدية
73	2.5. التحديات الاقتصادية في الدول العربية
75	خاتمة
76	الملاحق الإحصائية
76	الملحق (1). معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2021-2027) (%)
77	الملحق (2). معدلات التضخم في الدول العربية خلال الفترة (2021-2027) (%)
78	الملحق (3). المساهمة النسبية لبنود سلة الاستهلاك في معدلات التضخم في الدول العربية خلال عام 2025 (%)

قائمة الجداول

- الجدول (1): توقعات المنظمات الدولية لمعدلات النمو الاقتصادي (%).....15
- الجدول (2): تحركات أسعار الفائدة في البنوك المركزية العالمية والعربية (%).....33
- الجدول (3): توقعات معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط (%).....42
- الجدول (4): توقعات معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط (%).....46
- الجدول (5): تطور معدلات التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط (%).....58
- الجدول (6): معدلات التضخم في الدول العربية المستوردة للنفط (%).....64

قائمة الأشكال البيانية

- الشكل (1): توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي (%)..... 10
- الشكل (2): توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم (%)..... 11
- الشكل (3): توقعات البنك الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي (%)..... 12
- الشكل (4): توقعات البنك الدولي لمعدلات التضخم (%)..... 13
- الشكل (5): توقعات الأمم المتحدة لمعدلات النمو الاقتصادي (%)..... 14
- الشكل (6): توقعات الأمم المتحدة لمعدلات التضخم (%)..... 15
- الشكل (7): تطور الطلب العالمي على النفط..... 16
- الشكل (8): مؤشرات أسعار السلع الأساسية خلال عام 2025 والربع الأول من عام 2026..... 17
- الشكل (9): مؤشرات أسعار السلع الأساسية خلال شهري أبريل ومايو 2026 (نقطة)..... 18
- الشكل (10): توقعات البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية..... 18
- الشكل (11): توقعات متوسط سعر خام برنت في عام 2026 (دولار أمريكي)..... 19
- الشكل (12): توقعات صندوق النقد الدولي للنمو في مؤشر حجم التجارة العالمية (%)..... 20
- الشكل (13): معدلات نمو حجم الصادرات والواردات العالمية (%)..... 22
- الشكل (14): تطور مؤشر الانفتاح التجاري (%)..... 22
- الشكل (15): تطور أسعار الفائدة في بعض الاقتصادات العالمية (%)..... 25
- الشكل (16): تغير العائد على سندات الخزينة الأمريكية لخمس وعشر سنوات (%)..... 26
- الشكل (17): مؤشر الظروف المالية الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية..... 27
- الشكل (18): أداء مؤشرات الأسعار للبورصات العربية مقارنةً بالأسواق المتقدمة والناشئة في عام 2025 (%)..... 28
- الشكل (19): القيمة السوقية للبورصات العربية مقارنةً بالأسواق المتقدمة والناشئة خلال عامي 2024 و2025 (مليار دولار أمريكي)..... 29
- الشكل (20): تطور معاملات المستثمرين الأجانب المتاحة في البورصات العربية في عام 2025 (مليار دولار أمريكي)..... 30
- الشكل (21): صافي تعاملات المستثمرين الأجانب في البورصات العربية المتاحة في عام 2025..... 31
- الشكل (22): توقعات معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية (%)..... 36
- الشكل (23): توقعات معدل النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط (%)..... 37
- الشكل (24): توقعات معدل النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط (%)..... 42
- الشكل (25): معدل النمو الاقتصادي الفعلي والمحتمل وفجوة الإنتاج في الدول العربية حسب المجموعات خلال الفترة (2023-2027) (%)..... 47
- الشكل (26): مساهمة عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي المحتمل في الدول العربية حسب المجموعات خلال الفترة (2023-2027) (%)..... 48
- الشكل (27): تطور معدلات التضخم في المنطقة العربية (%)..... 51
- الشكل (28): تطور معدلات التضخم في المنطقة العربية بعد استبعاد السودان وسورية ولبنان واليمن ومصر وفلسطين (%)..... 52
- الشكل (29): تطور معدل التضخم في المنطقة العربية^(*) مقارنةً ببعض المناطق المختارة (%)..... 52
- الشكل (30): تطور معدل التضخم في المنطقة العربية^(*) والمؤشرات العالمية لأسعار السلع..... 53
- الشكل (31): تطور معدلات التضخم في مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط (%)..... 54
- الشكل (32): تطور معدلات التضخم في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط (%)..... 59

الملخص التنفيذي

يتوقع صندوق النقد العربي أن يشهد الاقتصاد العربي تباطؤاً ملحوظاً في وتيرة نموه خلال عام 2026، حيث يُقدَّر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 1.8 في المائة، مقارنةً بمعدل 3.9 في المائة في عام 2025. ويُعزى هذا التباطؤ أساساً إلى التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وما يترتب عليها من تداعيات على إنتاج النفط والغاز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن تأثيرها على سلاسل الإمداد والتجارة الدولية. في عام 2027، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية نحو 5.6 في المائة، مدعوماً بتحسين نشاط القطاع النفطي، وتراجع الضغوط التضخمية وتعافي الطلب المحلي، واستمرار تنفيذ السياسات الاقتصادية الاحترازية الرامية إلى الحد من تأثير الصدمات السلبية المحتملة. كما يُتوقع أن تسهم مواصلة الإصلاحات الهيكلية وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية في تعزيز التنويع الاقتصادي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي.

أدت حالة عدم الاستقرار الإقليمي إلى تراجع نمو القيمة المضافة للقطاع النفطي، كما أثرت سلباً في أداء القطاعات غير النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط، والتي تساهم بحوالي 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي. وفي هذا السياق، يُتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في هذه المجموعة إلى نحو 0.8 في المائة في عام 2026، مقارنةً بمعدل 4.0 في المائة في عام 2025. وفي المقابل، يُرتقب أن تشهد هذه الدول انتعاشاً ملحوظاً في عام 2027، حيث يُتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نحو 5.8 في المائة، مدعوماً بتعافي نشاط قطاع الطاقة وتحسين أداء القطاعات غير النفطية.

من جهتها، يُتوقع أن تسجل الدول العربية المستوردة للنفط تحسناً طفيفاً في وتيرة النمو الاقتصادي، ليلعب نحو 4.2 في المائة في عام 2026 و5.0 في المائة في عام 2027، مقارنةً بنحو 3.7 في المائة في عام 2025. ويُعزى هذا التحسن إلى ثلاثة عوامل رئيسية، تتمثل في التحسن الملحوظ في الإنتاج الزراعي في عدد من الدول العربية خلال الموسم الزراعي لعام 2026، بفضل الظروف المناخية المواتية التي سادت هذا القطاع، وعودة النشاط الاقتصادي إلى التعافي في بعض الدول العربية التي شهدت فترات من عدم الاستقرار، بما في ذلك سورية والسودان وليبيا، فضلاً عن فعالية الإجراءات المتخذة لاحتواء الآثار التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

في إطار تحليل مساهمة عوامل الإنتاج في تحديد آفاق النمو الاقتصادي في الدول العربية، تكتسي مقارنة النمو الفعلي بالنمو المحتمل أهمية خاصة لتقييم مدى استدامة التعافي الاقتصادي في ظل الصدمات الراهنة. ويتبين استمرار اعتماد الاقتصادات العربية على تراكم رأس المال كمحرك رئيسي للنمو، حيث تراوحت مساهمته بين 1.4 و1.6 نقطة مئوية خلال الفترة 2023-2025، مع توقع استقرارها عند مستويات قريبة من ذلك خلال عامي 2026 و2027، وإن كان ذلك يخفي تبايناً ملحوظاً بين الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط. وتسجل الدول المصدرة للنفط مساهمات أعلى لرأس المال تقارب 2.0 نقطة مئوية، مقابل مستويات أكثر تواضعاً ومتراجعة في الدول المستوردة للنفط، تنخفض تدريجياً من نحو 0.8 نقطة مئوية إلى أقل من 0.5 نقطة مئوية خلال الفترة نفسها. في المقابل، تتخذ مساهمة عنصر العمل منحىً تنازلياً تدريجياً، إذ من المتوقع أن تنخفض من 1.8 نقطة مئوية في عام 2023 إلى نحو 1.4 نقطة مئوية في عام 2027، مع بروز هذا التراجع بشكل أكثر وضوحاً في الدول العربية المستوردة للنفط، حيث تتراجع هذه المساهمة من حوالي 1.4 نقطة مئوية إلى أقل من 1.0 نقطة مئوية، وهو ما يعكس تحديات هيكلية أعمق في أسواق العمل مقارنةً بنظيراتها المصدرة للنفط. فيما يتعلق بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تم تسجيل مستويات سلبية تصل إلى نحو سالب 1.0 نقطة مئوية في الدول المصدرة للنفط، مقابل تحسن تدريجي في الدول المستوردة للنفط من نحو 0.5 نقطة مئوية إلى ما يفوق 1.0 نقطة مئوية خلال الفترة نفسها. ويبرز هذا التباين ضرورة تعزيز

مساهمة الإنتاجية، خاصة في الدول العربية المصدرة للنفط، والحاجة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد.

من المتوقع أن يسهم ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ولا سيما الطاقة، نتيجة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إلى جانب استمرار الظروف الداخلية غير المواتية في بعض الدول العربية، في إبطاء وتيرة تراجع التضخم في المنطقة والإبقاء عليه عند مستويات مرتفعة تبلغ نحو 15.1 في المائة في عام 2026، قبل أن ينخفض إلى نحو 11.0 في المائة في عام 2027. ومع استبعاد الدول التي تواجه ضغوطاً تضخمية كبيرة، وهي السودان ولبنان وسورية ومصر واليمن، إضافةً إلى فلسطين التي من المتوقع أن تشهد انخفاضاً حاداً في معدل التضخم نتيجة انحسار أثر صدمة الارتفاع الكبير في عام 2024 والتراجع الحاد في الطلب، يُتوقع أن يرتفع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة إلى نحو 3.0 في المائة و3.2 في المائة خلال عامي 2026 و2027، على التوالي، مقارنةً بنحو 2.1 في المائة في عام 2025. وبالنسبة للدول المصدرة للنفط، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم ليسجل 3.0 في المائة في عام 2026 و3.2 في المائة في عام 2027، مقارنةً بنحو 2.0 في المائة في عام 2025. أما في الدول المستوردة للنفط، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 21.4 في المائة في عام 2026، قبل أن يتراجع إلى نحو 15.1 في المائة في عام 2027، مقارنةً بنحو 22.0 في المائة في عام 2025.

فيما يتعلق بالإصلاحات في السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو، يستعرض التقرير أبرز أولويات السياسات المالية والنقدية خلال عامي 2026 و2027، استناداً إلى أهم الإصلاحات والتدابير الحكومية المتخذة في الدول العربية، بما في ذلك برامج الإصلاحات الهيكلية، إلى جانب الإجراءات الاستعجالية المتخذة من قبل الدول للحد من تداعيات التوترات الجيوسياسية على الاقتصادات العربية. كما يتيح هذا الإطار إجراء دراسات مقارنة للتجارب العربية في مجال الإصلاح الاقتصادي، لاسيما في سياسات المالية العامة والسياسة النقدية، فضلاً عن إبراز أهم التحديات التي تواجه الدول العربية، والتي تختلف طبيعتها باختلاف خصوصيات كل اقتصاد.

وفي هذا السياق، تسعى الدول العربية المصدرة للنفط إلى التركيز على إصلاحات تستهدف تنويع الاقتصاد من خلال تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب رفع مستوى تنافسية الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق نمو شامل ومستدام. من جهتها، تركز الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية المستوردة للنفط على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، ولا سيما من خلال رفع كفاءة إدارة المالية العامة عبر تنويع الإيرادات وترشيد النفقات، وتعزيز الحوكمة والشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنات، إلى جانب تحسين إدارة الدين العام. كما تشمل جهود الإصلاح تطوير السياسات النقدية والاحترازية، واعتماد التحول الرقمي والتقنيات المالية الحديثة، بما يسهم في تحسين كفاءة تخصيص السيولة ودعم النشاط الاقتصادي. وتتقاطع هذه الجهود مع توجه متزايد نحو تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لدعم الفئات الهشة.

وتهدف الإصلاحات في مجال السياسة النقدية إلى الحفاظ على استقرار الأسعار، بما ينعكس إيجاباً على دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل الملائم للأنشطة الإنتاجية. كما تركز البنوك المركزية بشكل خاص على إدارة التحول الرقمي، من خلال تبني التقنيات المالية الحديثة وتطوير الأطر التنظيمية اللازمة لمواكبة هذا التطور المتسارع. وفي السياق ذاته، يحظى إصلاح السياسات الاحترازية الكلية بأهمية متزايدة، نظراً لدوره المحوري في تعزيز التكامل بين السياسة النقدية والأدوات الاحترازية الكلية، بما يسهم في دعم الاستقرار المالي، ورفع قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات، وضمان توجيه السيولة بكفاءة نحو القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية.

الفصل الأول: تطورات وآفاق الاقتصاد العالمي

اتسمت البيئة الاقتصادية العالمية خلال الأعوام الثلاثة الماضية بدرجة عالية من عدم اليقين، في ظل تتابع صدمات هيكلية واقتصادية أثّرت بشكل مباشر في وتيرة النمو والاستقرار المالي على مستوى العالم. في هذا السياق، تداخلت آثار ما بعد جائحة كورونا مع اضطرابات أسواق الطاقة والغذاء، وارتفاع معدلات التضخم، والتحول في السياسات النقدية والمالية لدى الاقتصادات الكبرى، إلى جانب تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، والضغط التضخمي على أسعار الطاقة، واستمرار التحديات المرتبطة بسلاسل التوريد والإمداد. وأسهم هذا السياق المعقّد في إحداث تغيّرات جوهرية في ملامح الاقتصاد العالمي، وأبرز تفاوتاً واضحاً في مسارات التعافي بين الدول، مع تصاعد الضغوط على الاقتصادات النامية على وجه الخصوص. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي العالمي لفهم طبيعة التحولات الجارية، وتقييم آفاق النمو والاستقرار المالي في المرحلة المقبلة.

يتناول هذا الفصل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، مع تركيز خاص على أداء النمو الاقتصادي واتجاهات التضخم من خلال تحليل التوقعات الصادرة عن المؤسسات الدولية. كما يستعرض الفصل اتجاهات أسعار السلع الأساسية، ويلقي الضوء على انعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي العالمي. ويختتم الفصل بتحليل المؤشرات المتعلقة بالتجارة الدولية، من خلال التطرق إلى مؤشر حجم التجارة العالمية الذي يرتبط بشكل مباشر بالتطور في إجمالي الصادرات والواردات، بالإضافة إلى مقارنة مؤشر الانفتاح التجاري للدول العربية بنظيره في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة.

1.1. تطورات وآفاق النمو الاقتصادي والتضخم العالمي

شهدت التوقعات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والصادرة عن المنظمات الدولية¹ في بداية عام 2026 تبايناً واضحاً، لا سيما في أعقاب التحديات التي أدرجها صندوق النقد الدولي خلال شهر أبريل 2026، والتي أشارت إلى حالة عدم اليقين التي تواجهها الاقتصادات العالمية في ظل اندلاع التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط أواخر فبراير من عام 2026. ففي الوقت الذي أشارت فيه التوقعات مع مطلع عام 2026 إلى استقرار وتيرة النمو خلال عامي 2026 و2027، وذلك في ظل توازن قوى متباينة بين الآثار الناتجة عن التحولات في السياسات التجارية مقابل الارتفاع في الاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا، إلا أن التوترات الجيوسياسية العالمية والإقليمية وضعت الاقتصاد العالمي أمام اختبار حقيقي، ترافقه ضغوط على سلاسل الإمداد العالمية. يُضاف إلى ذلك ارتفاع مستويات الدين العام، وحساسية الأسواق المالية للصدمات الجيوسياسية.

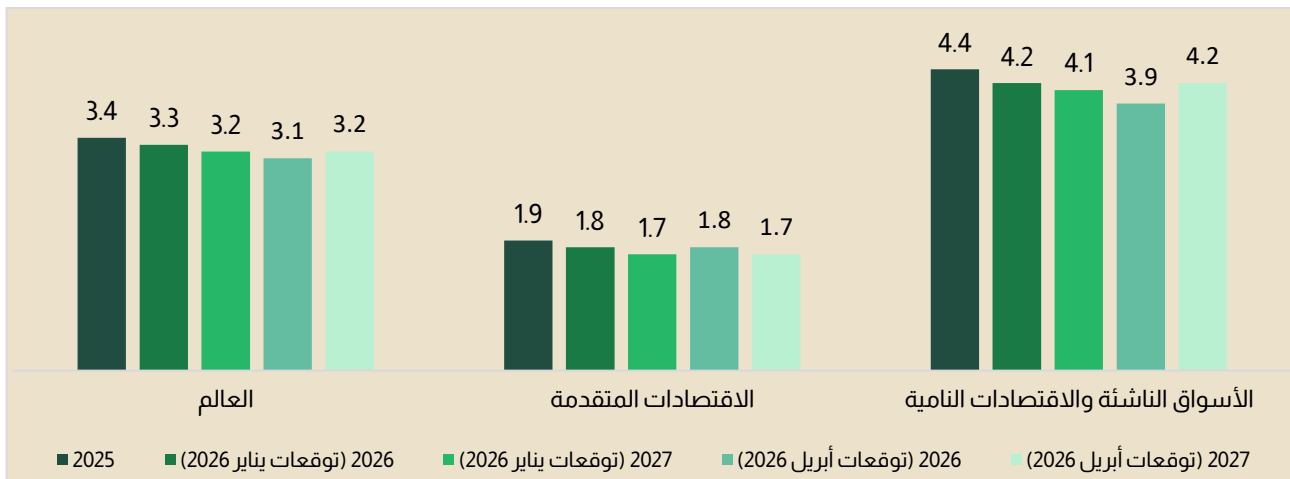
وبالإشارة إلى تقديرات المنظمات الدولية الصادرة في بداية عام 2026، فمن المتوقع أن تتراوح معدلات النمو الاقتصادي العالمي بين 2.6 و3.1 في المائة خلال عام 2026، على أن تتراوح بين 2.7 و3.2 في المائة خلال عام 2027، وذلك في ظل استمرار حالة التباطؤ الاقتصادي العالمي وتزايد التحديات أمام صانعي السياسات

¹ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، يناير وأبريل ويوليو 2026؛ وتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، البنك الدولي، يناير ويونيو 2026؛ وتقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه، الأمم المتحدة، يناير ومايو 2026.

حول العالم. بناءً على ذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز القدرة على التكيف وتعزيز التعاون الدولي للتعامل مع الصدمات في الأسواق العالمية، والاستعداد للاضطرابات المستقبلية في ظل تزايد مستويات عدم اليقين.

في أبريل 2026²، خفض صندوق النقد الدولي من توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2026 بمقدار 0.2 نقطة مئوية عما كان متوقعاً في يناير 2026، ليصبح 3.1 في المائة، بينما ظلت توقعات عام 2027 كما هي دون تغير، عند مستوى 3.2 في المائة، وذلك مقارنةً مع النمو المحقق في عام 2025 بنحو 3.4 في المائة (الشكل (1)). ويُعزى هذا التراجع في التوقعات بشكل خاص إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتوترات الجيوسياسية عقب اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط أواخر شهر فبراير 2026، وما يترتب عن ذلك من تأثيرات على سلاسل الإمداد وأسعار السلع الأولية، بالإضافة إلى زعزعة استقرار الأسواق المالية وارتفاع مستويات الدين العام.

الشكل (1): توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، يناير وأبريل 2026.

أصدر صندوق النقد الدولي، في مطلع شهر يوليو 2026، تحديثاً بشأن التوقعات الاقتصادية أظهر تعديلات محدودة في آفاق النمو الاقتصادي العالمي مقارنةً بالتوقعات الصادرة في أبريل 2026. وفي هذا السياق، رفع الصندوق تقديراته لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2025 من 3.4 في المائة إلى 3.5 في المائة، بينما خفض توقعاته لعام 2026 من 3.1 في المائة إلى 3.0 في المائة، قبل أن يرفع توقعات عام 2027 من 3.2 في المائة إلى 3.4 في المائة. وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، أبقى الصندوق تقديراته للنمو في عام 2025 دون تغيير عند 1.9 في المائة، مع خفض طفيف لتوقعات عام 2026 من 1.8 في المائة إلى 1.7 في المائة، ورفع توقعات عام 2027 من 1.7 في المائة إلى 1.8 في المائة. أما الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فقد سجلت مساراً مماثلاً، إذ ارتفعت تقديرات النمو لعام 2025 من 4.4 في المائة إلى 4.5 في المائة، في حين انخفضت توقعات عام 2026 من 3.9 في المائة إلى 3.8 في المائة، قبل أن ترتفع بصورة أكثر وضوحاً في عام 2027 من 4.2 في المائة إلى 4.5 في المائة. وتعكس هذه التعديلات استمرار حالة عدم اليقين المحيطة بآفاق الأداء الاقتصادي خلال عام 2026، مقابل تحسن نسبي في التوقعات على المدى

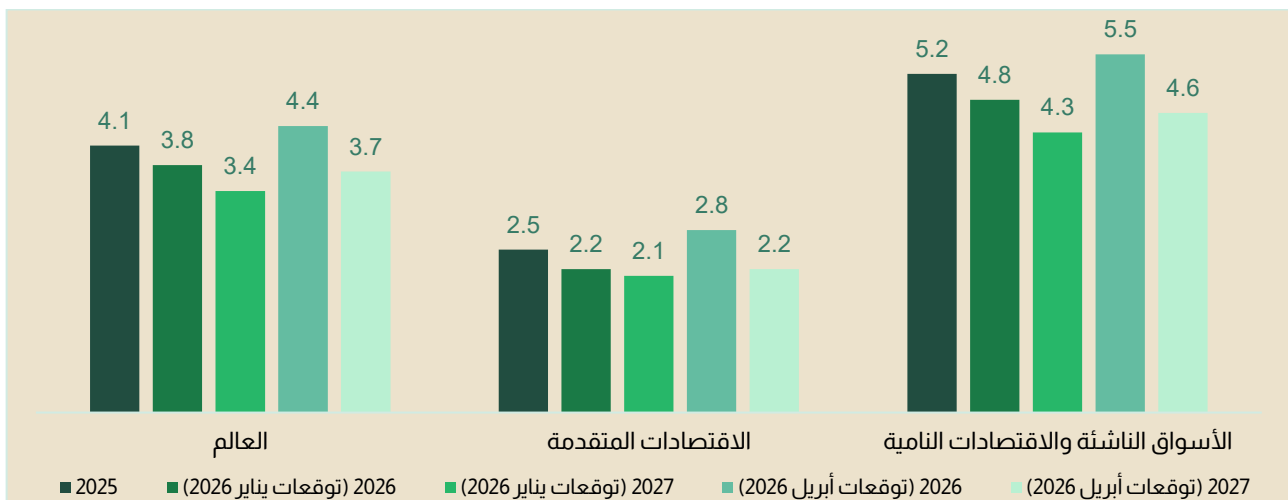
² تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2026.

المتوسط، مدعوماً بتوقعات تعافي النشاط الاقتصادي، لا سيما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

على الجانب الآخر، أشار التقرير إلى أن التوقعات بشأن سرعة تحقيق الفوائد من التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي قد تكون متفائلة، وبالتالي قد تستغرق وقتاً حتى تظهر نتائجها بالكامل، حيث يعتمد ذلك على انتشار استخدام الذكاء الاصطناعي بين مختلف القطاعات، مما قد يؤثر على توقعات النمو الاقتصادي لعام 2027، وذلك في ظل إعادة تقييم توقعات نمو الإنتاجية المرتبطة بالتكنولوجيا في ضوء الزخم الحالي في الاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

فيما يتعلق بالتضخم (الشكل (2))، فقد شهد تراجعاً أسرع من المتوقع في مختلف مناطق العالم خلال عام 2025 مقارنةً بالأعوام السابقة، نتيجةً لانحسار الضغوط على جانب العرض، إضافةً إلى الأثر التراكمي لإجراءات السياسة النقدية التشديدية التي تبنتها البنوك المركزية خلال الأعوام السابقة. ألقت التوترات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في نهاية شهر فبراير 2026 بظلالها على التوقعات التضخمية، حيث غيرت مسار التوقعات الصادرة في شهر أبريل 2026 مقارنةً بتلك الصادرة في مطلع العام ذاته. في هذا السياق، تشير توقعات صندوق النقد الدولي المحدث في أبريل 2026 إلى ارتفاع معدل التضخم العالمي من نحو 4.1 في المائة في عام 2025 إلى 4.4 في المائة في عام 2026، مع توقعات بتراجعته خلال عام 2027 ليصل إلى 3.7 في المائة. ومن المتوقع أن يكون التضخم أكثر حدةً في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. في هذا السياق، تشير التقديرات إلى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة من 2.5 في المائة في عام 2025 إلى 2.8 في المائة في عام 2026، قبل أن يتراجع إلى 2.2 في المائة في عام 2027. أما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فتشير التوقعات إلى ارتفاع معدل التضخم من 5.2 في المائة في عام 2025 إلى 5.5 في المائة في عام 2026، ثم انخفاضه إلى 4.6 في المائة في عام 2027. ففي حين كانت تقديرات يناير 2026 تشير إلى انخفاض معدل التضخم العالمي من 4.1 في المائة خلال عام 2025 إلى 3.8 و3.4 في المائة خلال عامي 2026 و2027، على التوالي.

الشكل (2): توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم (%)

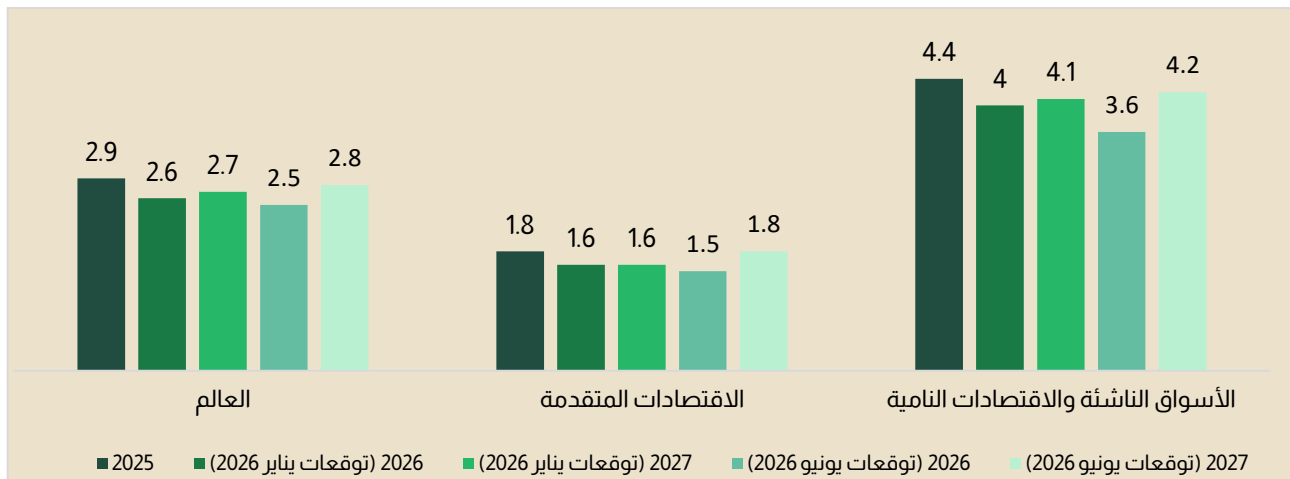


المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، يناير وأبريل 2026.

أصدر صندوق النقد الدولي، في مطلع شهر يوليو 2026، تحديثاً بشأن توقعات التضخم مقارنةً بالتوقعات الصادرة في أبريل 2026، تضمن مراجعة تصاعدية للتوقعات خلال عامي 2026 و2027، بما يعكس استمرار الضغوط التضخمية على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، أبقى الصندوق تقديراته للتضخم العالمي لعام 2025 دون تغيير عند 4.1 في المائة، في حين رفع توقعاته لعامي 2026 و2027 من 4.4 في المائة إلى 4.7 في المائة، ومن 3.7 في المائة إلى 3.9 في المائة، على التوالي. وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، حافظ الصندوق على تقديراته للتضخم في عام 2025 عند 2.5 في المائة، مع رفع توقعاته لعامي 2026 و2027 من 2.8 في المائة إلى 3.0 في المائة، ومن 2.2 في المائة إلى 2.4 في المائة، على التوالي. بالنسبة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فقد بقيت تقديرات التضخم لعام 2025 دون تغيير عند 5.2 في المائة، بينما زُفعت توقعات عامي 2026 و2027 من 5.5 في المائة إلى 5.8 في المائة، ومن 4.6 في المائة إلى 4.8 في المائة، على التوالي.

أما بالنسبة لتوقعات البنك الدولي الصادرة في يونيو 2026³، فإنها تشير إلى تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.5 في المائة في عام 2026 مقارنةً بنحو 2.9 في المائة خلال عام 2025، نتيجة استمرار التحديات المرتبطة بالتجارة العالمية، والتوترات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، والتغيرات المناخية، كموجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، وما يصاحبها من اضطرابات في أسواق السلع الأساسية، مع توقعات بارتفاعه مجدداً إلى 2.8 في المائة في عام 2027 (الشكل (3)). وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصادات المتقدمة حققت نمواً قدره 1.8 في المائة في عام 2025، مع توقعات بتراجع معدل النمو إلى 1.5 في المائة في عام 2026، ثم عودته إلى المستوى المسجل في عام 2025 في عام 2027. عموماً، تشير مقارنة توقعات يونيو 2026 بتوقعات يناير 2026⁴ إلى تراجع طفيف في تقديرات النمو الاقتصادي خلال عام 2026، حيث تم خفض التقديرات للعالم والاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وفي المقابل، شهدت توقعات عام 2027 تحسناً طفيفاً، إذ زُفعت التقديرات لجميع هذه المجموعات الاقتصادية.

الشكل (3): توقعات البنك الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمية، البنك الدولي، يناير ويونيو 2026.

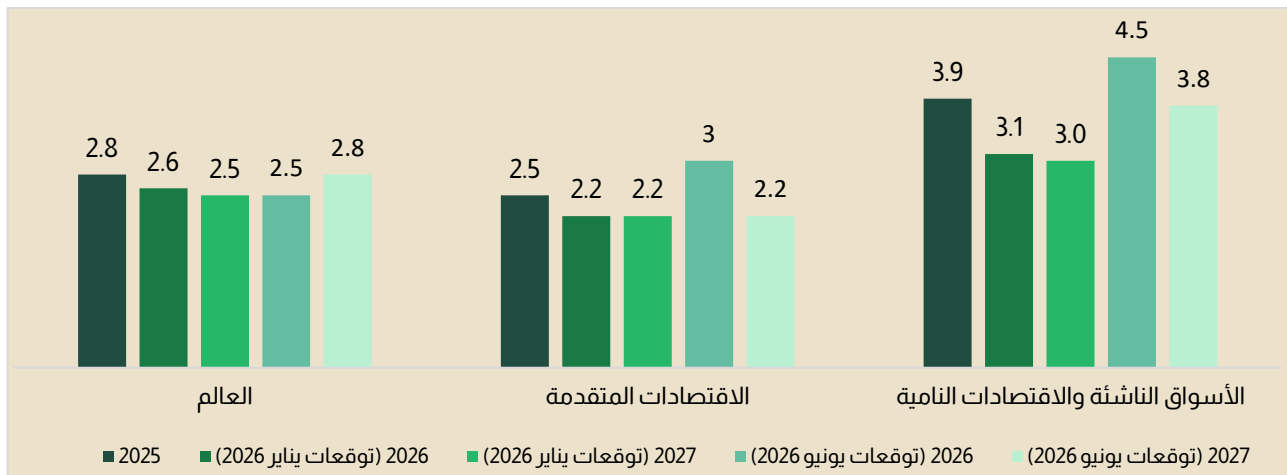
³ تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، البنك الدولي، يونيو 2026.

⁴ تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، البنك الدولي، يناير 2026.

كما تشير التقديرات إلى أن معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية قد يشهد استقراراً نسبياً في عامي 2026 و2027، حيث من المتوقع أن يبلغ حوالي 2.2 في المائة و2.1 في المائة، على التوالي، مقارنةً بمعدل 2.1 في المائة في عام 2025. وعلى نحو مماثل، يُتوقع أن يسجل الاقتصاد الياباني نمواً محدوداً خلال عامي 2026 و2027، ليبلغ 0.7 في المائة و0.9 في المائة، على التوالي. أما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فتشير التوقعات إلى تحقيق معدل نمو قدره 3.6 في المائة و4.2 في المائة خلال عامي 2026 و2027، على التوالي. كما يُتوقع أن يستمر تباطؤ النمو في الصين في ظل ضعف الإنفاق الاستهلاكي الخاص واستمرار الانكماش في قطاع العقارات، الأمر الذي قد يؤثر سلباً في الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

فيما يتعلق بالتضخم (الشكل (4))، أكدت توقعات البنك الدولي الصادرة في يونيو 2026 استمرار الاتجاه التنافلي لمعدلات التضخم العالمية خلال عام 2026، إلا أن المخاطر لاتزال قائمة نتيجة تغيرات السياسات التجارية والتوترات الجيوسياسية. وفي ضوء هذا التقييم، يُتوقع أن يبلغ معدل التضخم العالمي نحو 2.5 في المائة خلال عام 2026، مع ارتفاع طفيف في عام 2027 ليصل إلى 2.8 في المائة، وهو نفس المستوى المسجل في عام 2025. كما يُتوقع أن يشهد معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً خلال عام 2026 ليبلغ نحو 3.0 في المائة، مقارنةً بمستوياته في عام 2025 البالغة 2.5 في المائة، قبل أن ينخفض إلى 2.2 في المائة في عام 2027. كما يُرجح أن يسجل معدل التضخم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية زيادةً خلال عام 2026 ليبلغ 4.5 في المائة، مقارنةً بمعدل 3.9 في المائة في عام 2025، قبل أن يسجل انخفاضاً في عام 2027 ليبلغ 3.8 في المائة. عموماً، تعكس توقعات يونيو 2026 خفضاً طفيفاً لتقديرات التضخم العالمي لعام 2026 مقارنةً بتوقعات يناير 2026، مقابل رفع ملحوظ لتقديرات التضخم في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. أما بالنسبة لعام 2027، فقد ارتفعت التقديرات على المستوى العالمي وفي الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، بينما ظلت مستقرة في الاقتصادات المتقدمة.

الشكل (4): توقعات البنك الدولي لمعدلات التضخم (%)



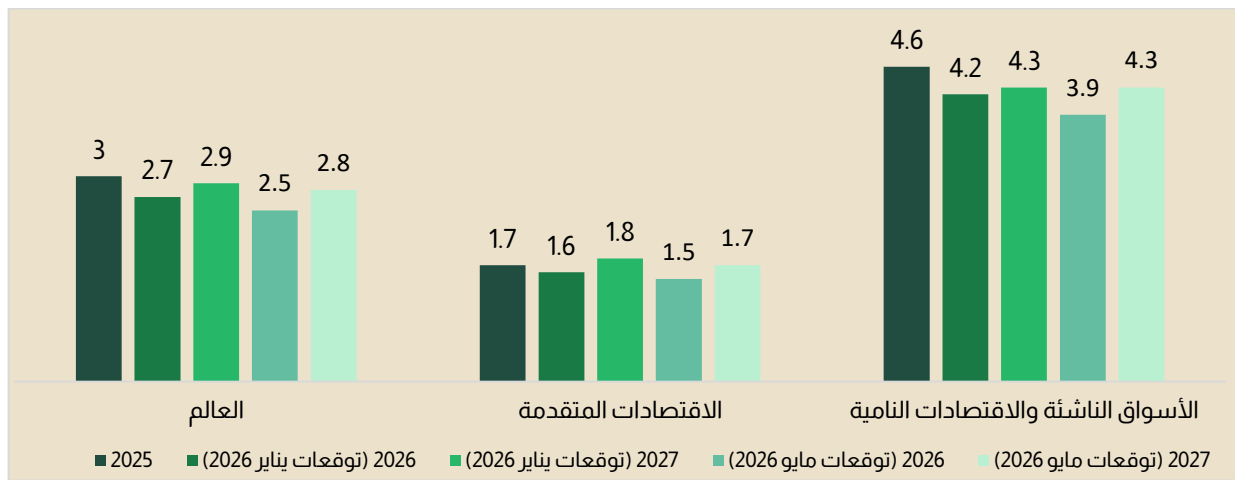
المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، البنك الدولي، يناير ويونيو 2026.

أشارت توقعات الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي الصادرة في مطلع عام 2026⁵ إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.7 في المائة في عام 2026 مقارنةً بمعدل 3.0 في المائة في عام 2025، على أن يشهد

⁵ تقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه، الأمم المتحدة، يناير 2026.

تحسناً طفيفاً ليصل إلى 2.9 في المائة في عام 2027. غير أن التوترات الجيوسياسية التي شهدتها العالم في أواخر فبراير 2026 أحدثت صدمة حادة في أسواق الطاقة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة وتكاليف النقل، وأفضى إلى اضطرابات واسعة في سلاسل الإمداد العالمية. وفي ضوء هذه التطورات واستناداً إلى التحديثات التي أصدرتها الأمم المتحدة خلال شهر مايو 2026،⁶ من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي نحو 2.5 في المائة في عام 2026، على أن يرتفع إلى 2.8 في المائة في عام 2027 (الشكل (5)). وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصادات المتقدمة حققت نمواً قدره 1.7 في المائة خلال عام 2025، مع توقعات بانخفاضه إلى 1.5 في المائة في عام 2026، قبل أن يعاود الارتفاع إلى 1.7 في المائة في عام 2027. أما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فتشير التوقعات إلى تحقيق معدلات نمو تبلغ 3.9 في المائة و4.3 في المائة خلال عامي 2026 و2027، على التوالي.

الشكل (5): توقعات الأمم المتحدة لمعدلات النمو الاقتصادي (%)

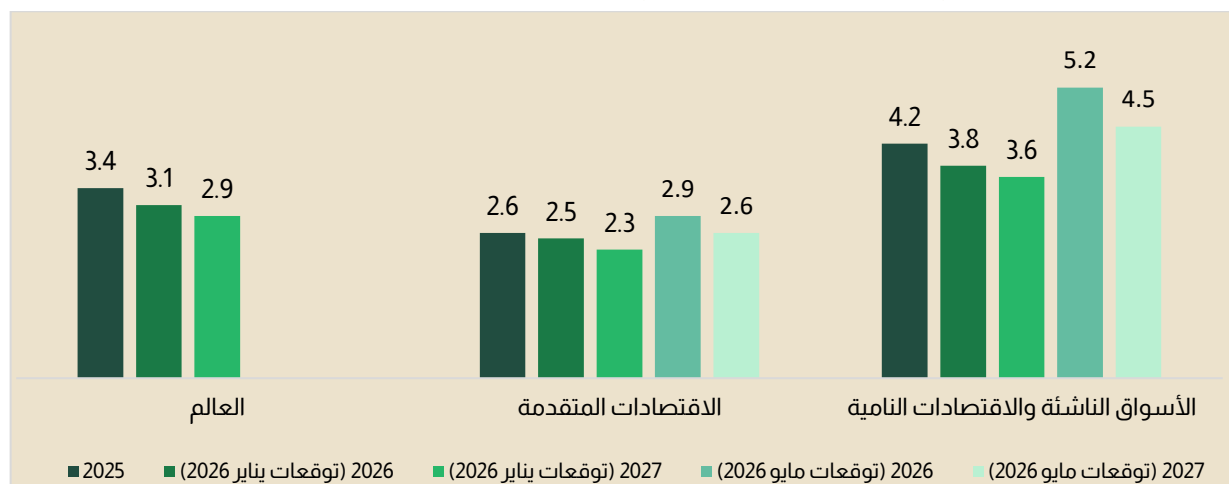


المصدر: تقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه، الأمم المتحدة، يناير ومايو 2026.

كما أشار التقرير إلى أن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط أسهمت في تصاعد توقعات التضخم مقارنةً بتقديرات بداية العام. ففي الاقتصادات المتقدمة، تم تعديل توقعات التضخم لعام 2026 بالرفع من 2.5 في المائة في يناير إلى 2.9 في المائة في مايو، وكذلك لعام 2027 من 2.3 في المائة إلى 2.6 في المائة، مما يشير إلى استمرار الضغوط التضخمية وإن كانت بوتيرة معتدلة (الشكل (6)). أما في الاقتصادات الناشئة، فقد كانت المراجعات أكثر حدة، حيث ارتفعت التوقعات لعام 2026 من 3.8 في المائة إلى 5.2 في المائة، ولعام 2027 من 3.6 في المائة إلى 4.5 في المائة، وهو ما يعكس حساسيتها الأكبر تجاه صدمات أسعار الطاقة واضطرابات الأسواق العالمية. وبوجه عام، تؤكد هذه التطورات أن التضخم سيظل عند مستويات أعلى من المتوقع سابقاً، خاصة في الاقتصادات النامية.

⁶ تقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه، الأمم المتحدة، مايو 2026.

الشكل (6): توقعات الأمم المتحدة لمعدلات التضخم (%)



المصدر: تقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه، الأمم المتحدة، يناير ومايو 2026.

أوصت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة على أهمية تعزيز الاستثمار في مجالات الذكاء الاصطناعي، والطاقة النظيفة، والبنية التحتية الرقمية. كما أكدت على ضرورة تنفيذ مبادرات تعاون دولي قوية وفعّالة للتخفيف من أزمات الديون، وتوفير التمويل الكافي للدول النامية، لا سيما منخفضة ومتوسطة الدخل التي تواجه أوضاعاً مالية هشة، وذلك من خلال تخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، وتعزيز دور مؤسسات التمويل الدولية، وتوفير آليات تمويل ميسر وطويل الأجل. كذلك، أوصى التقرير على أهمية توجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز الاستقرار المالي، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وتقديم الدعم للقطاعات الأكثر تضرراً، بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

عموماً، يتضح أن توقعات المنظمات الدولية بشأن آفاق الاقتصاد العالمي لعامي 2026 و2027 تتفق على استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي مقارنةً بعام 2025، مع اختلاف طفيف في حجم هذا التباطؤ (الجدول (1)). ويستدعي ذلك مواصلة تبني التدابير والسياسات المناسبة لدعم النمو، في ظل ظروف مالية أقل ملاءمة، وتفاقم مشكلة المديونية، إضافةً إلى استمرار تداعيات التوترات الجيوسياسية الدولية والإقليمية.

الجدول (1): توقعات المنظمات الدولية لمعدلات النمو الاقتصادي (%)

المنظمة الدولية	2025	2026	2027
صندوق النقد الدولي - يوليو 2026	3.5	3.0	3.4
البنك الدولي - يونيو 2026	2.9	2.5	2.8
الأمم المتحدة - مايو 2026	3.0	2.5	2.8

المصدر: تقارير المنظمات الدولية.

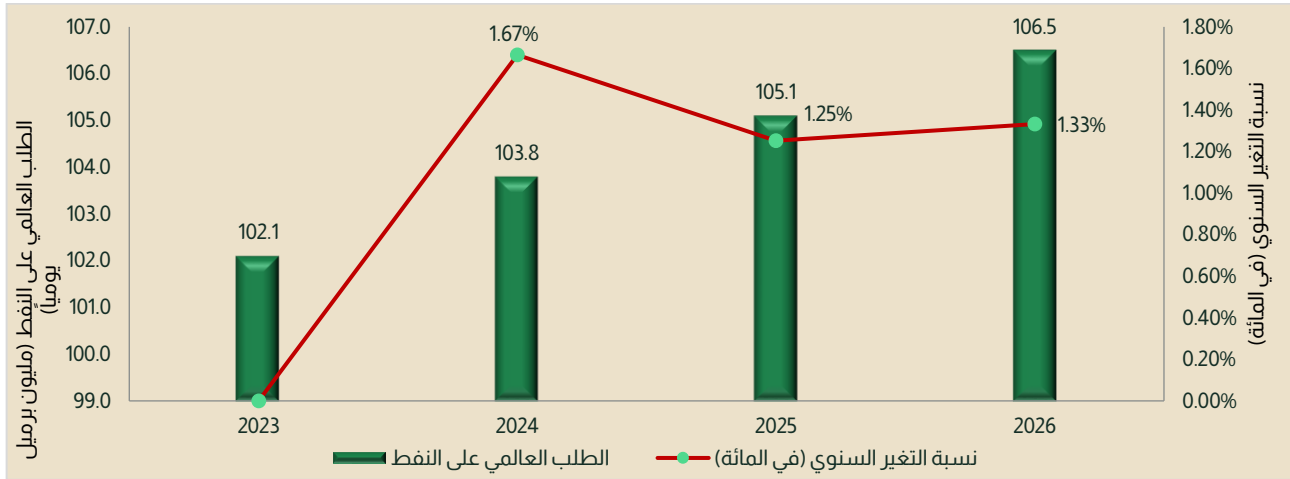
2.1. أسعار السلع الأساسية

شهدت أسواق السلع الأساسية خلال عام 2025 تذبذباً ملحوظاً، فيما اتسم النصف الأول من عام 2026 بتصاعد واضح في مستويات التقلب والارتفاع نتيجة عدد من العوامل، في مقدمتها تغير مستويات

الطلب العالمي، والتغيرات المناخية، وتطورات المعروض النفطي، وتعاقد التوترات الجيوسياسية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب انعكاساتها على حركة التجارة وسلاسل الإمداد.

فيما يتعلق بسوق النفط، تشير تقديرات منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" إلى استمرار نمو الطلب العالمي على النفط خلال عامي 2025 و2026. ووفقاً للتقرير الشهري للمنظمة الصادر في يونيو 2026، يُتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط إلى 106.5 مليون برميل يومياً في عام 2026، مقارنةً بنحو 105.1 مليون برميل يومياً في عام 2025 (الشكل (7))، مدفوعاً بشكل رئيسي باستمرار نمو الطلب في الاقتصادات غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مقابل نمو محدود نسبياً في دول المنظمة. وتوفر هذه البيانات خلفية مهمة عن الاتجاه الأساسي للطلب النفطي وفق تقديرات "أوبك"، غير أنها لا تمثل بديلاً عن سيناريوهات الصدمة الجيوسياسية اللاحقة التي تناولها تقرير البنك الدولي في أبريل 2026، والتي ركزت على أثر الحرب في منطقة الشرق الأوسط واضطرابات الشحن عبر مضيق هرمز على أسعار الطاقة والسلع الأساسية.

الشكل (7): تطور الطلب العالمي على النفط

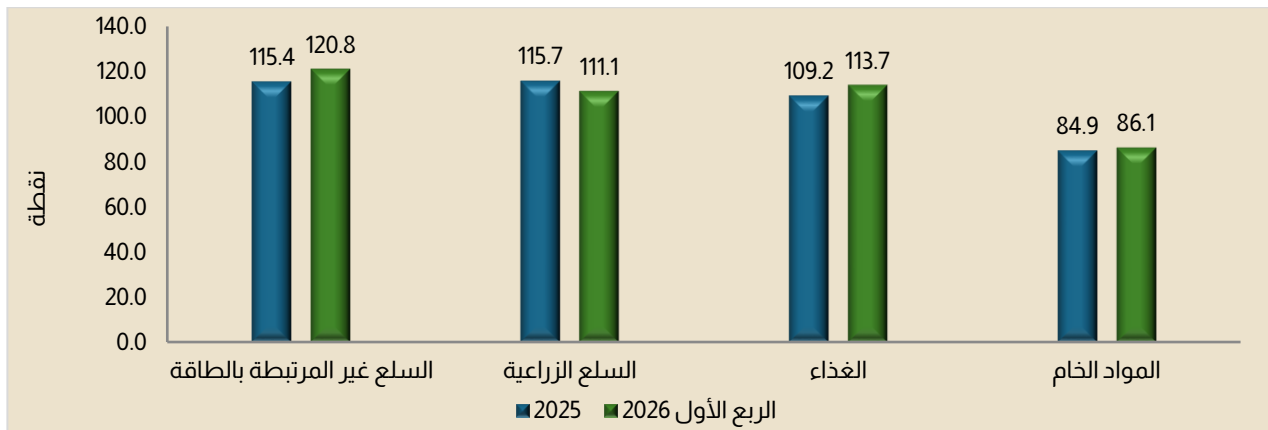


المصدر: التقرير الشهري لأسواق النفط، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، يونيو 2026.

ومن ناحية المعروض النفطي، أشارت بيانات "أوبك+" إلى استمرار الدول المشاركة في اتفاق التعاون في اتباع نهج تدريجي ومرن في تعديل مستويات الإنتاج. وفي هذا السياق، أعلنت الدول المشاركة في التخفيضات الطوعية خلال مايو 2026 عن تنفيذ تعديل إنتاجي قدره 188 ألف برميل يومياً اعتباراً من يونيو 2026، في إطار الاستعادة التدريجية لجزء من التخفيضات الطوعية الإضافية البالغة 2.2 مليون برميل يومياً، والتي أُعلنت في أبريل 2023، مع التأكيد على أن وتيرة هذه الاستعادة ستظل خاضعة لتطورات أوضاع السوق ومستويات الطلب العالمي. كما أكدت هذه الدول على استمرار عقد اجتماعات شهرية لمراجعة أوضاع السوق ومستويات الالتزام وخطط التعويض، بما يعكس استمرار نهج المرونة والحذر في إدارة المعروض النفطي، ودعم استقرار السوق في ظل التغيرات المرتبطة بتوازنات العرض والطلب والتطورات الجيوسياسية.

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية غير المرتبطة بالطاقة⁷ (الشكل (8))، تشير بيانات البنك الدولي إلى أن تطورات مؤشرات السلع خلال الربع الأول من عام 2026 اتسمت بالتباين، إذ ارتفع مؤشر السلع غير المرتبطة بالطاقة إلى نحو 120.8 نقطة في المتوسط خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنةً بنحو 115.4 نقطة في عام 2025، أي بزيادة تقارب 4.7 في المائة. وفي المقابل، بلغ مؤشر السلع الزراعية نحو 111.1 نقطة في الربع الأول من عام 2026، مقابل 115.7 نقطة في عام 2025، بانخفاض يقارب 4.0 في المائة. كما ارتفع مؤشر الغذاء إلى نحو 113.7 نقطة مقارنةً بنحو 109.2 نقطة، أي بزيادة تقارب 4.1 في المائة، وارتفع مؤشر المواد الخام إلى نحو 86.1 نقطة مقابل 84.9 نقطة خلال الفترة نفسها، أي بنحو 1.4 في المائة. ويعكس ذلك أن ضغوط الأسعار لم تكن موحدة عبر جميع مكونات السلع، بل تركزت بدرجة أكبر في بعض المكونات المرتبطة بتكاليف الطاقة والغذاء ومدخلات الإنتاج. وتشير أحدث تقديرات البنك الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يونيو 2026 إلى استمرار ارتفاع مؤشر السلع غير المرتبطة بالطاقة خلال عام 2026 ككل، ليلعب نحو 120.2 نقطة، مقارنةً بنحو 115.4 نقطة في عام 2025، بما يؤكد استمرار الضغوط السعيرية على هذه المجموعة رغم التباين بين مكوناتها الفرعية.

الشكل (8): مؤشرات أسعار السلع الأساسية خلال عام 2025 والربع الأول من عام 2026

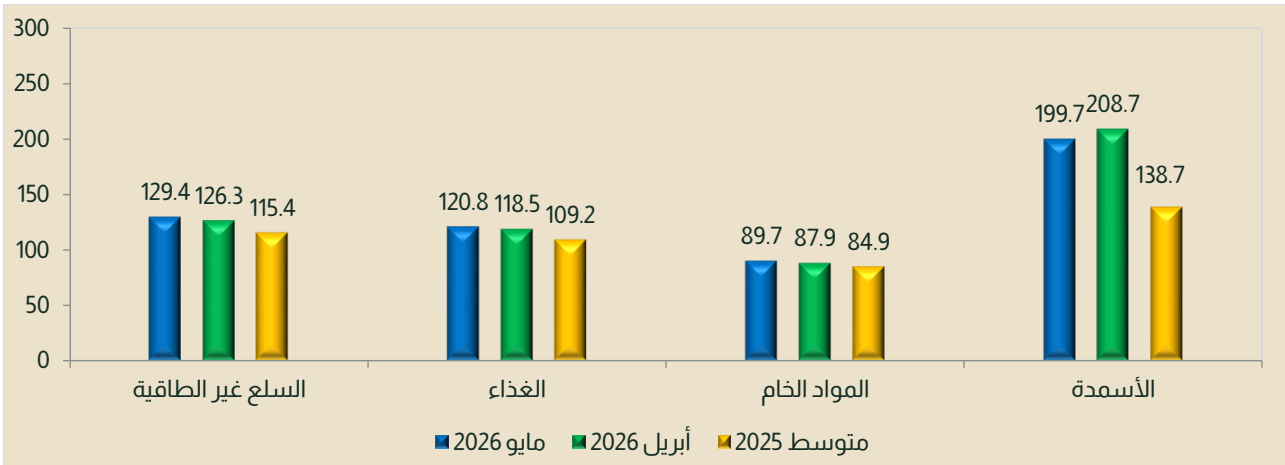


المصدر: قاعدة بيانات أسعار السلع الأساسية، البنك الدولي، أبريل 2026.

وعلى أساس شهري (الشكل (9))، ارتفع مؤشر السلع غير المرتبطة بالطاقة من 126.3 نقطة في أبريل إلى 129.4 نقطة في مايو 2026، أي بنحو 2.5 في المائة. كما ارتفع مؤشر الغذاء من 118.5 نقطة إلى 120.8 نقطة، أي بنحو 1.9 في المائة، وارتفع مؤشر المواد الخام من 87.9 نقطة إلى 89.7 نقطة، أي بنحو 2.0 في المائة. وفي المقابل، تراجع مؤشر الأسمدة من 208.7 نقطة في أبريل إلى 199.7 نقطة في مايو 2026، أي بنحو 4.3 في المائة، كما انخفض سعر اليوريا من نحو 856.9 دولار أمريكي للطن في أبريل إلى نحو 770.5 دولار أمريكي للطن في مايو 2026، أي بنحو 10.1 في المائة. وتشير هذه التطورات إلى أن الصورة المحدثة لا تعكس انخفاضاً عاماً في أسعار السلع غير المرتبطة بالطاقة، بل مساراً متبايناً، حيث استمرت بعض المكونات مثل الغذاء والمواد الخام في الارتفاع، في حين تراجعت الأسمدة بعد الارتفاعات الحادة المسجلة في الأشهر السابقة.

⁷ مؤشر السلع غير المرتبطة بالطاقة هو مؤشر مركب يقيس تطورات أسعار السلع الأولية غير المرتبطة بالطاقة، ويشمل السلع الزراعية، والأسمدة، والمعادن والخامات المعدنية، مع استبعاد المعادن النفيسة.

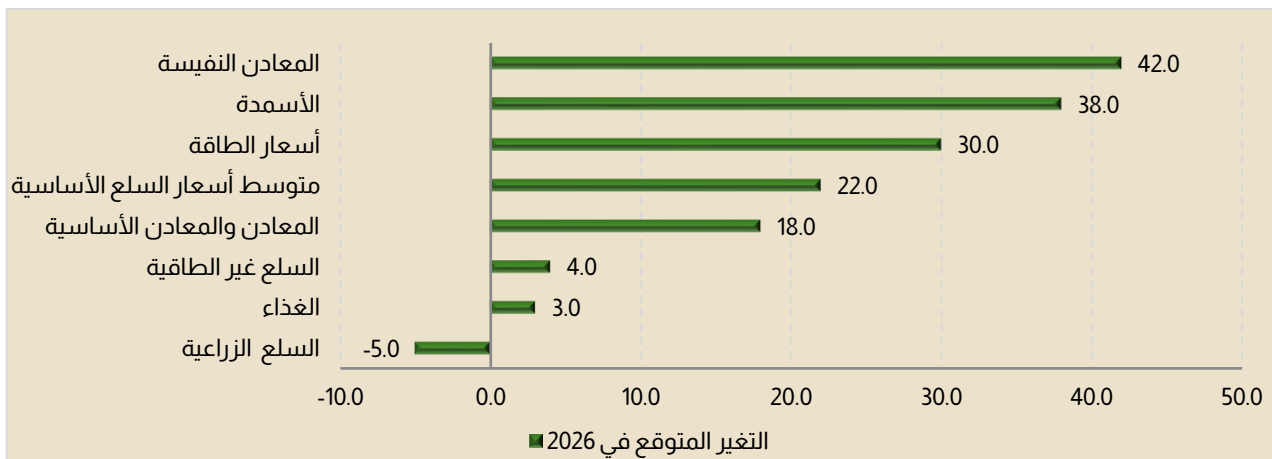
الشكل (9): مؤشرات أسعار السلع الأساسية خلال شهري أبريل ومايو 2026 (نقطة)



المصدر: قاعدة بيانات أسعار السلع الأساسية، البنك الدولي، يونيو 2026.

تشير تقديرات البنك الدولي إلى استمرار الضغوط على أسعار عدد من السلع الأساسية خلال عام 2026 لتدفعها نحو الصعود، مع تفاوت التأثير بين المجموعات السلعية المختلفة، حيث يتوقع البنك الدولي أن تسجل المعادن النفيسة أكبر ارتفاع بين المجموعات السلعية الرئيسية خلال عام 2026 بنحو 42 في المائة، تليها الأسمدة بنحو 38 في المائة، ثم أسعار الطاقة بنحو 30 في المائة. كما يتوقع ارتفاع متوسط أسعار السلع الأساسية بنحو 22 في المائة، وارتفاع أسعار المعادن والمعادن الأساسية بنحو 18 في المائة. وفي المقابل، يُتوقع أن تكون الزيادات أكثر محدودة بالنسبة للسلع غير الطاقية والغذاء، بنحو 4 في المائة و3 في المائة على التوالي، في حين يُتوقع تراجع أسعار السلع الزراعية بنحو 5 في المائة. ويمكن تفسير تراجع مؤشر السلع الزراعية، رغم ارتفاع أسعار الأسمدة، بأن هذا المؤشر لا يقتصر على الغذاء، بل يشمل أيضاً المشروبات والمواد الخام الزراعية.

الشكل (10): توقعات البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية



المصدر: البنك الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2026.

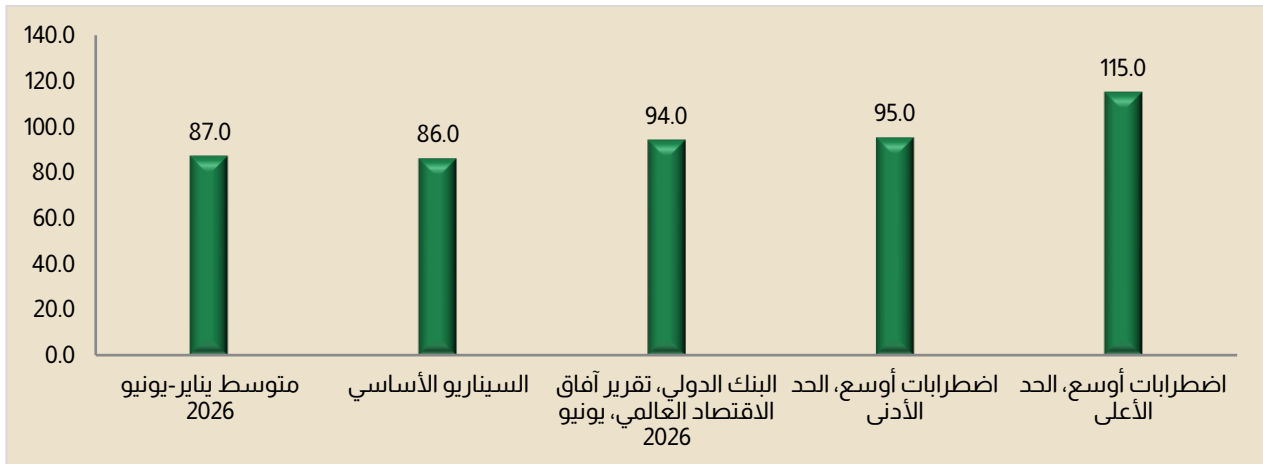
وبحسب البنك الدولي، من المرجح أن يؤدي تحسن إمدادات القهوة والكاكاو إلى انخفاض أسعارهما بدرجة تفوق الزيادة المحدودة في أسعار الغذاء، مما يدفع المؤشر الزراعي ككل نحو التراجع. أما ارتفاع

أسعار الأسمدة، فيظهر أثره أولاً في زيادة تكاليف الزراعة، ولا ينتقل مباشرةً إلى أسعار المحاصيل. وقد يظهر هذا الأثر لاحقاً إذا دفع ارتفاع التكلفة المزارعين إلى تقليل استخدام الأسمدة، بما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية والمعرض وارتفاع أسعار المحاصيل. ويعكس ذلك استمرار التباين في اتجاهات الأسعار بين المجموعات السلعية المختلفة، تبعاً لاختلاف أوضاع العرض والطلب والعوامل المؤثرة في كل سوق، إلى جانب استمرار تأثير التطورات الجيوسياسية وتكاليف الإنتاج والنقل على أسواق السلع العالمية (الشكل (10)).

تظل المخاطر المحيطة بتوقعات أسعار السلع ماثلة نحو الارتفاع، لا سيما في حال استمرار اضطرابات الإمداد والتجارة في منطقة الشرق الأوسط لفترة أطول أو بوتيرة أشد مما تفترضه التوقعات الأساسية. ووفقاً لسيناريوهات المخاطر الواردة في تقرير آفاق أسواق السلع الأساسية الصادر في أبريل 2026، كان البنك الدولي يتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 86 دولار أمريكي للبرميل في السيناريو الأساسي لعام 2026، غير أن اتساع نطاق الاضطرابات في الإمدادات والتجارة، أو تأخر عودة الشحن عبر مضيق هرمز إلى مستوياتها المعتادة، قد يدفع متوسط سعر خام برنت إلى نطاق يتراوح بين 95 و115 دولار أمريكي للبرميل.

وتكتسب هذه التوقعات أهمية إضافية في ضوء تحديثات البنك الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يونيو 2026، التي رفعت التوقع الأساسي لمتوسط سعر خام برنت في عام 2026 إلى نحو 94 دولار أمريكي للبرميل، بما يعكس استمرار الضغوط على أسواق الطاقة نتيجة التوترات الجيوسياسية واضطرابات الإمداد. ومن شأن تحقق سيناريوهات المخاطر الأعلى أن يؤدي إلى تجاوز أسعار الطاقة والغاز الطبيعي المسال والأسمدة والسلع الغذائية مستويات التوقعات الأساسية، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات أوسع على معدلات التضخم وآفاق النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (الشكل (11)).

الشكل (11): توقعات متوسط سعر خام برنت في عام 2026 (دولار أمريكي)



المصدر: البنك الدولي، تقرير آفاق أسواق السلع الأساسية، أبريل 2026؛ والبنك الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2026.

توفر بيانات "أوبك" أساساً مهماً كذلك لفهم اتجاهات الطلب والمعرض النفطي، في حين أضافت التطورات الجيوسياسية واضطرابات الممرات البحرية الحيوية، ولا سيما مضيق هرمز، بعداً جديداً لتوقعات أسواق السلع في عام 2026. ومع ذلك، فإن متابعة هذه التطورات تقتضي التمييز بين تقديرات "أوبك"

الخاصة بالطلب والمعرض النفطي، وبيانات البنك الدولي الشهرية لمؤشرات السلع، وتوقعات تقرير البنك الدولي التي تتناول سيناريوهات التوترات ومخاطرها على الطاقة والأسمدة والمعادن والتضخم والنمو. وبناءً على ذلك، لا تعكس أسواق السلع الأساسية في عام 2026 مجرد تقلبات سعرية محدودة، بل بيئة أكثر تعقيداً تتداخل فيها عوامل الطلب والمعرض مع المخاطر الجيوسياسية واضطرابات الإمداد.

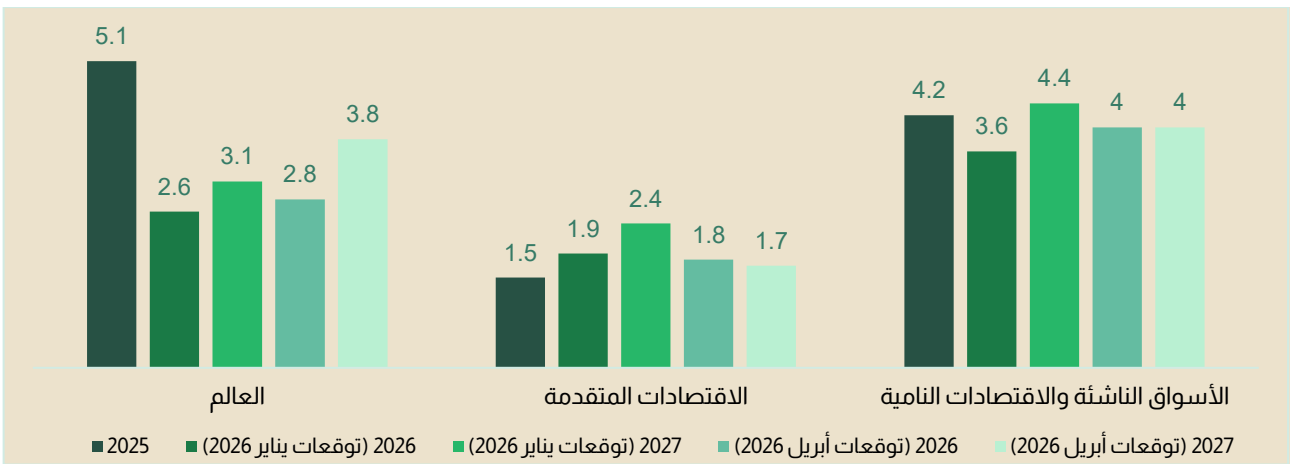
3.1. تطور التجارة الدولية

ارتبط تطور التجارة الدولية خلال الفترة 2025-2027 بمسار النمو الاقتصادي العالمي. ففي الوقت التي تشير فيه التوقعات، استناداً إلى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2026⁸، إلى تراجع معدلات النمو من 3.4 في المائة خلال عام 2025 إلى 3.1 في المائة خلال عام 2026، مع توقعات بارتفاع طفيف في عام 2027، فإن ذلك يعكس استمرار النشاط التجاري العالمي في ظل حالة من التوتر وعدم اليقين.

1.3.1. مؤشر حجم التجارة العالمية

شهد الاتجاه العام لمؤشر حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات (الشكل (12)) استقراراً نسبياً خلال عام 2025، وذلك بعد فترة من التقلبات. كما يعكس المؤشر تباينات واضحة بين الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والنامية؛ إذ تحقق الاقتصادات الناشئة معدلات نمو أعلى نسبياً، رغم تعرضها لضغوط خارجية وتراجعها عن المستويات المسجلة خلال عام 2025، في حين تعاني الاقتصادات المتقدمة من وتيرة نمو أبطأ تعكس ضعف الطلب والاستثمار.

الشكل (12): توقعات صندوق النقد الدولي للنمو في مؤشر حجم التجارة العالمية (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، يناير وأبريل 2026.

شهدت توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في مطلع عام 2026، وتلك المحدثه خلال شهر أبريل من العام ذاته، بشأن حجم التجارة العالمية تقلبات واضحة. ومن خلال المقارنة بين التقريرين، يتضح أن صندوق النقد الدولي خفض توقعاته المتعلقة بنمو التجارة العالمية نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية وارتفاع

⁸ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، يناير وأبريل 2026.

القيود التجارية على المستوى العالمي. ففي مطلع عام 2026، بدأت التوقعات أكثر تفاؤلاً، إذ أشارت إلى استمرار تعافي التجارة العالمية، مدعومةً بالاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى أن تقديرات شهر أبريل 2026، والصادرة في ظل تصاعد التوترات الإقليمية، عكست تراجعاً ملحوظاً في التوقعات، حيث أشارت إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية إلى نحو 2.8 في المائة خلال عام 2026. ويُتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تراجعاً في معدل نمو التجارة خلال عام 2027، ليلبلغ 1.7 في المائة، مقارنةً بتقديرات سابقة أشارت إلى نمو يبلغ 2.4 في المائة وفقاً للتوقعات الصادرة في مطلع عام 2026.

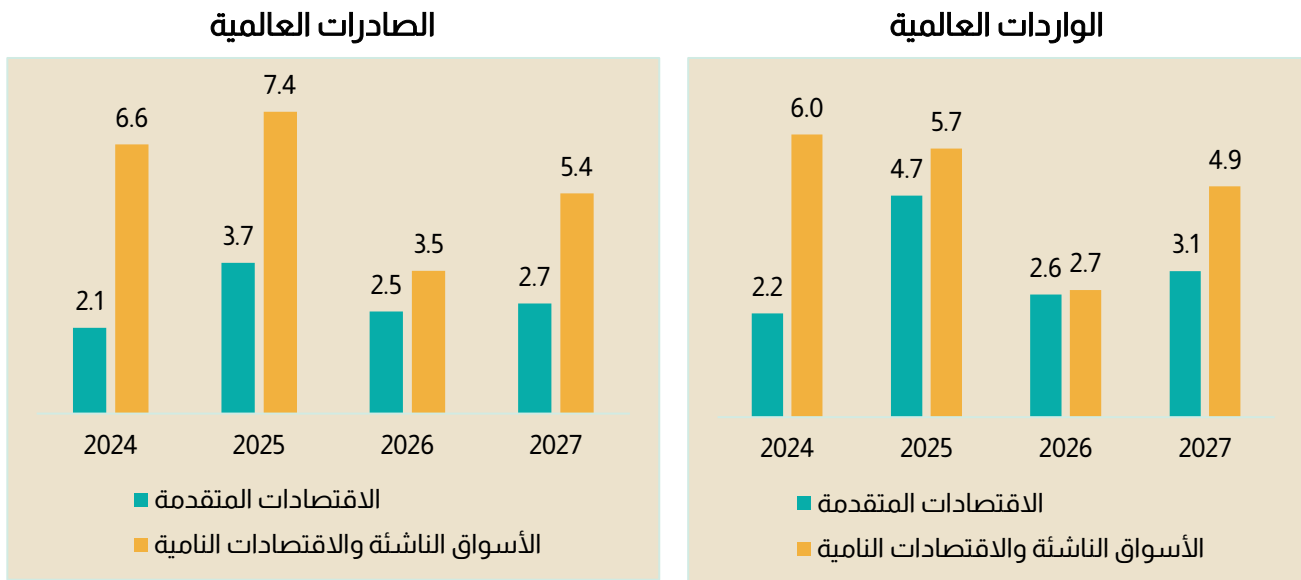
يعكس مؤشر حجم التجارة العالمية حالة من الحذر وعدم اليقين في البيئة التجارية العالمية، في ظل استمرار تأثير السياسات التجارية المتغيرة والتوترات الجيوسياسية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وتبعاتها على مضيق هرمز، الأمر الذي يستدعي من الدول تعزيز مرونتها الاقتصادية وتنويع أسواقها التجارية لضمان استدامة النمو. كما يُظهر المؤشر تبايناً واضحاً بين الاقتصادات الناشئة والمتقدمة، سواء من حيث معدلات النمو أو درجة التأثير بالصدمات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية. في هذا السياق، تُعد الاقتصادات المتقدمة أقل تأثراً بهذه التوترات الجيوسياسية وأكثر اعتماداً على الاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، في حين تبقى الاقتصادات الناشئة أكثر عرضة للصدمات نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وتقلبات أسعار الصرف، واعتمادها بشكل أكبر على الواردات.

أصدر صندوق النقد الدولي، في مطلع شهر يوليو 2026، تحديثاً بشأن توقعات مؤشر حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات) مقارنةً بالتوقعات الصادرة في أبريل 2026، أظهر مراجعة في آفاق نمو التجارة العالمية. وفي هذا السياق، خُفضت التقديرات لعام 2025 بشكل طفيف من 5.1 في المائة إلى 5.0 في المائة، في حين رُفعت توقعات نمو التجارة العالمية لعامي 2026 و2027 بصورة ملحوظة، من 2.8 في المائة إلى 3.5 في المائة، ومن 3.8 في المائة إلى 4.3 في المائة، على التوالي.

2.3.1. تطور الصادرات والواردات

تُظهر بيانات النمو في حجم الصادرات والواردات الكلية (الشكل (13)) تبايناً واضحاً بين الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والنامية خلال الفترة (2024-2027). فعلى صعيد الصادرات، تسجل الأسواق الناشئة معدلات نمو أعلى بكثير مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة؛ إذ بلغت ذروتها في عام 2025 بنمو قدره 7.4 في المائة، ومن المتوقع أن تتراجع تدريجياً في 2026 إلى 3.5 في المائة، ثم تعاود الارتفاع في عام 2027 لتصل إلى 5.4 في المائة. ويعكس ذلك تباطؤاً تدريجياً في حجم التبادل التجاري العالمي، مع بقائه أقوى نسبياً من أداء الاقتصادات المتقدمة التي تسجل معدلات نمو أكثر تواضعاً. أما على صعيد الواردات، فتُظهر الاقتصادات المتقدمة نمواً متذبذباً يميل إلى الارتفاع في عام 2025، مع توقعات بانخفاضه بشكل ملحوظ في عام 2026. في المقابل، تسجل الأسواق الناشئة نمواً قوياً في عام 2024، ثم يرتفع حجم وارداتها بنسبة 5.7 في المائة في عام 2025، مع توقعات بتراجعها بشكل ملحوظ في عام 2026 إلى 2.7 في المائة، ومن المتوقع أن يرتفع مجدداً بصورة لافتة في عام 2027 ليصل إلى 4.9 في المائة. ويعكس هذا النمط استمرار دور الاقتصادات الناشئة كمحرك رئيسي للتجارة العالمية، إلى جانب وجود مؤشرات عامة على تذبذب نمو التجارة العالمية خلال أفق التوقعات، في ظل حالة عدم اليقين والتباطؤ الاقتصادي العالمي.

الشكل (13): معدلات نمو حجم الصادرات والواردات العالمية (%)

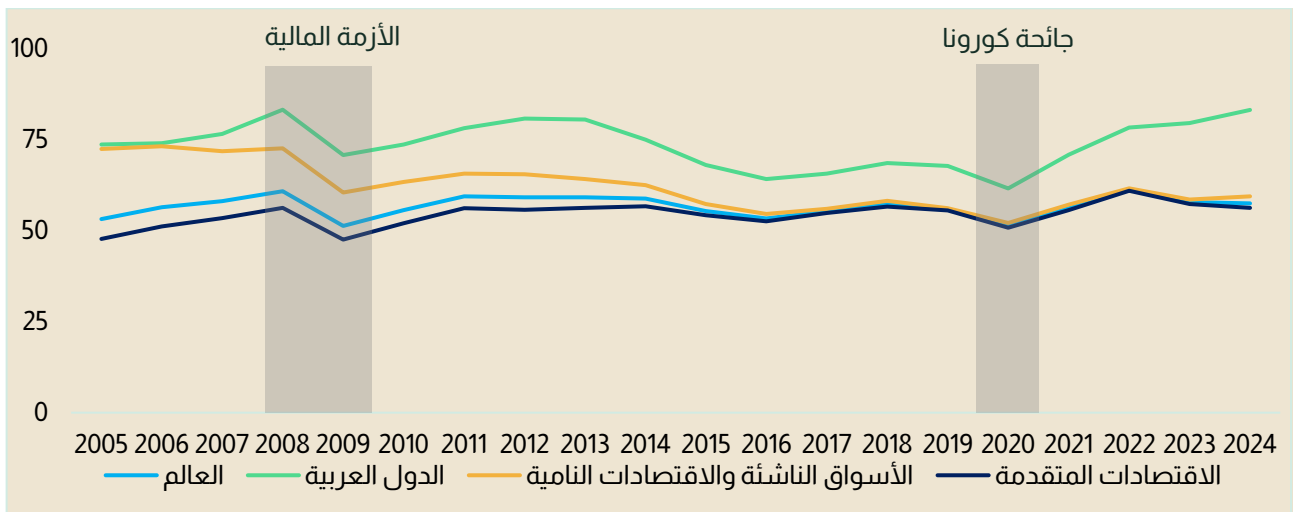


المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2026.

3.3.1 مؤشر الانفتاح التجاري

تعكس بيانات مؤشر الانفتاح التجاري العالمي خلال العقد الماضي (الشكل (14)) تقلبات ملحوظة ارتبطت بالظروف الاقتصادية العالمية، مع اتجاه عام نحو التعافي عقب الأزمات المتتالية. في هذا السياق، شهد الانفتاح التجاري خلال الفترة (2008-2005) ارتفاعاً مستمراً مدفوعاً بالتوسع في التجارة العالمية قبل أن يسجل تراجعاً واضحاً في عام 2009 نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. وعقب ذلك، بدأ المؤشر في التعافي التدريجي، إلا أنه ظل دون بلوغ مستوياته القياسية السابقة، متأثراً باستمرار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، إلى جانب اضطرابات سلاسل التوريد.

الشكل (14): تطور مؤشر الانفتاح التجاري (%)



المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2026.

وعند مقارنة الاقتصادات العربية بالأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة، يتضح أن الاقتصادات العربية كانت من بين الأعلى في مستوى الانفتاح التجاري خلال معظم السنوات، مما يُشير إلى درجة اعتماد ملحوظة على التجارة الخارجية. في المقابل، سجلت الأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة مستويات أقل نسبياً، رغم محافظتها على قدر من الاستقرار، مع بعض الارتفاعات التي تلت فترات التعافي الاقتصادي.

كان انخفاض مؤشر الانفتاح التجاري خلال عامي 2015 و2016 نتيجةً لفائض المعروض النفطي والانهيار الحاد في الأسعار، وقد كان أثر ذلك واضحاً في الدول العربية نظراً لاعتماد العديد منها على الصادرات النفطية. وفي نهاية عام 2016، جاء قرار منظمة أوبك بخفض الإنتاج النفطي استجابةً لاحتواء هذا التراجع وإعادة التوازن إلى سوق النفط، الأمر الذي أسهم في تحسن المؤشر خلال عامي 2017 و2018.

يُلاحظ أيضاً أن عام 2020، المتزامن مع جائحة كورونا، شهد انخفاضاً في مؤشر الانفتاح التجاري العالمي، أعقبه ارتفاع خلال عامي 2021 و2022 مع تعافي التجارة العالمية وعودة تدفقات السلع إلى مستويات أقرب لما قبل الجائحة. أما في عامي 2023 و2024، فيشير المؤشر إلى تراجع مستوى الانفتاح التجاري العالمي، بما يعكس تدهوراً نسبياً في الظروف الخارجية وتراجعاً في حركة التجارة عبر الحدود.

بشكل عام، تعكس هذه السلسلة الزمنية مدى التأثير الكبير للأزمات الخارجية، مثل الأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا، على مستويات الانفتاح التجاري، إلى جانب ما تُظهره من مرونة وقدرة على التعافي التدريجي في التجارة العالمية. كما تشير إلى أن الاقتصادات العربية تظل، نسبياً، أكثر عرضةً لتقلبات التجارة الخارجية مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة، مما قد يؤثر على حجم الانفتاح التجاري للدول مستقبلاً بسبب التوترات الجيوسياسية والأزمة المتعلقة بإغلاق مضيق هرمز وتعطل سلاسل الإمداد التجارية.

الفصل الثاني: تطورات الأوضاع المالية العالمية والعربية

شهدت الأسواق المالية العالمية والعربية خلال عام 2025 والنصف الأول من عام 2026 بيئة مالية اتسمت بتداخل مسارات السياسة النقدية، واتجاهات التضخم، وتقلبات أسعار الطاقة، والتوترات التجارية والجيوسياسية، حيث انتقلت السياسات النقدية في عدد من الاقتصادات الكبرى من مرحلة التشدد إلى مرحلة تيسيرية أكثر حذراً، مع استمرار التباين بين البنوك المركزية في ضوء اختلاف ضغوط التضخم وآفاق النمو. وقد انعكست هذه التطورات على ظروف التمويل، وعوائد السندات السيادية، وتقييمات الأصول، وتدفقات المحافظ الاستثمارية، بما زاد من حساسية الأسواق المالية للتغيرات في ظل توقعات السياسة النقدية ومصادر المخاطر الخارجية.

على مستوى الأسواق العالمية، ساعد التحول النسبي نحو سياسات نقدية أقل تشدداً في تخفيف بعض الضغوط التي واجهت الأصول المالية خلال الأعوام السابقة، غير أن بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبياً أبقي أثر تكلفة التمويل واضحاً على إقبال المستثمرين على المخاطرة، وتقييمات الأسهم والسندات. كما ظلت عوائد سندات الخزنة الأمريكية أحد أهم المؤشرات الرئيسية التي تعكس القرارات الاستثمارية على المستويين الفردي والمؤسسي، في وقت استمرت فيه الأسواق في إعادة تسعير المخاطر المرتبطة بالسياسات التجارية وأسعار الطاقة والتطورات الجيوسياسية.

على صعيد الأسواق المالية العربية، فقد أظهرت أداءً أكثر تبايناً، نتيجة اختلاف هياكل الأسواق، والأوزان القطاعية للمؤشرات، ومستويات السيولة، ودرجة الانكشاف على قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والعقارات والخدمات المالية. في هذا الإطار، استفادت بعض الأسواق من تحسن أداء الشركات القيادية، والإدراجات الجديدة، وتحسن مستوى الاستثمار الأجنبي بشقيه الفردي والمؤسسي، بينما واجهت أسواق أخرى ضغوطاً مرتبطة بتراجع أداء بعض القطاعات المؤثرة ذات الوزن النسبي الأعلى مثل البنوك والطاقة، أو محدودية السيولة، أو إعادة تموضع المحافظ الاستثمارية. ويؤكد ذلك أن أداء الأسواق العربية لم يكن انعكاساً مباشراً للعوامل العالمية وحدها، بل جاء نتيجة تفاعلها مع عوامل محلية وقطاعية وهيكلية تختلف من سوق إلى أخرى.

في هذا الإطار، يتناول هذا الفصل تطورات الأوضاع المالية والاستقرار المالي، وأداء مؤشرات الأسواق المالية، والتغيرات في القيمة السوقية، وتعاملات المستثمرين الأجانب، إضافة إلى أبرز العوامل المؤثرة في الأسواق. كما يهدف الفصل إلى تقديم قراءة متكاملة لقنوات انتقال الأثر من البيئة المالية العالمية إلى الأسواق العربية، مع إبراز خصوصية هذه الأسواق من حيث هيكلها القطاعي، وعمقها، ومستويات السيولة فيها، ودرجة ارتباطها بأسعار النفط والتدفقات الاستثمارية. وبذلك يوفر الفصل إطاراً تحليلياً لفهم تطورات الأسواق المالية العربية ضمن سياق عالمي اتسم بالحذر والتقلب وإعادة تسعير المخاطر.

1.2. الأوضاع المالية والتطورات المتعلقة بالاستقرار المالي

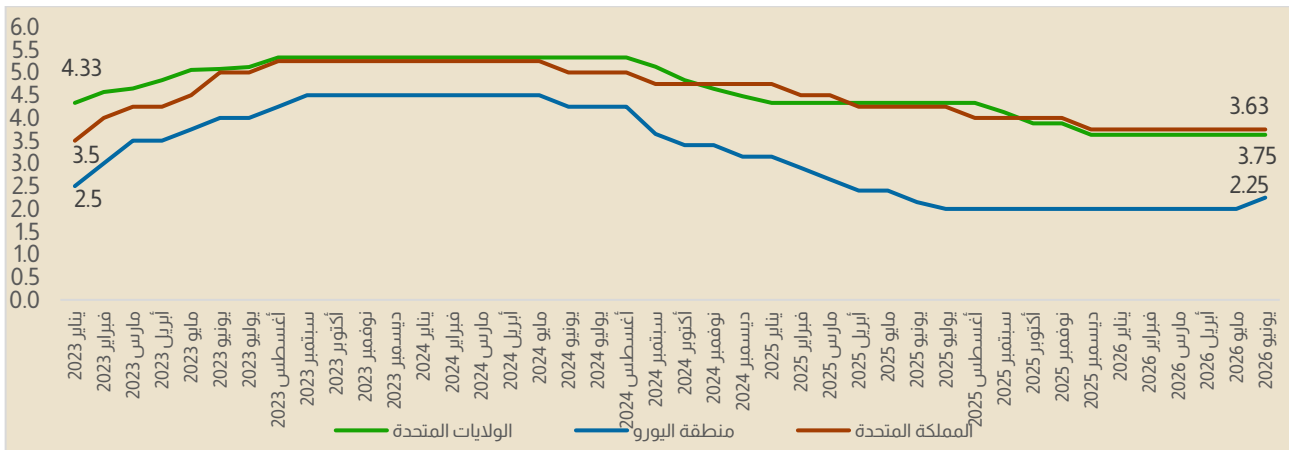
شهدت الأوضاع المالية والنقدية العالمية خلال عام 2025 وحتى الربع الأول من عام 2026، تحولاً تدريجياً نحو سياسات نقدية أقل تشدداً مقارنة بالذروة التي بلغتها أسعار الفائدة خلال عامي 2023 و2024، مع تباين توجهات البنوك المركزية الكبرى بين خفض أسعار الفائدة والإبقاء عليها دون تغيير، واستمرار حالة

الحذر المرتفعة تجاه آفاق النمو والتضخم، في ظل حالة عدم اليقين المرتبطة بمسار السياسات التجارية والتطورات الجيوسياسية العالمية، إلى جانب تقلبات أسعار الطاقة والسلع الأساسية.

اتسم عام 2025 بانتقال تدريجي من مرحلة التشديد النقدي إلى مرحلة أكثر تيسيراً نسبياً، مع تفاوت وتيرة التحرك بين البنوك المركزية الكبرى. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، خفض الاحتياطي الفيدرالي النطاق المستهدف لسعر الفائدة في شهر ديسمبر 2025 إلى 3.50-3.75 في المائة، مقارنةً بالنطاق 4.25-4.50 في المائة في نهاية الربع الثاني من العام ذاته. وفي منطقة اليورو، أبقى البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في شهر ديسمبر 2025 عند 2.00 في المائة لتسهيلات الإيداع، و2.15 في المائة لعمليات إعادة التمويل الرئيسية، و2.40 في المائة لتسهيلات الإقراض الهامشي. أما في المملكة المتحدة، فقد خفض بنك إنجلترا سعر الفائدة إلى 3.75 في المائة في شهر ديسمبر 2025، عقب سلسلة من التخفيضات خلال أشهر فبراير ومايو وأغسطس وديسمبر. وفي المقابل، اتخذ بنك اليابان مساراً مغايراً، إذ رفع سعر الفائدة قصير الأجل إلى نحو 0.75 في المائة في ديسمبر 2025، مقارنةً بنحو 0.50 في المائة سابقاً.

وخلال النصف الأول من عام 2026، اتجهت معظم البنوك المركزية الكبرى إلى الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوياتها القائمة، مما يعكس انتقال السياسة النقدية من مرحلة خفض التدرجي إلى مرحلة الترقب وتقييم أثر التخفيضات السابقة على النشاط الاقتصادي والتضخم. في هذا السياق، أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي النطاق المستهدف لسعر الفائدة بين 3.50 و3.75 في المائة، في ظل استمرار الحذر تجاه مسار التضخم الأساسي وأوضاع سوق العمل. كما حافظ بنك إنجلترا على سعر الفائدة الأساسي عند 3.75 في المائة. أما في منطقة اليورو، فقد أبقى البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة على تسهيلات الإيداع عند 2.00 في المائة حتى مايو 2026، قبل أن يرفعه في يونيو إلى 2.25 في المائة، في ضوء تجدد الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع أسعار الطاقة والتوترات الجيوسياسية. أما في اليابان، فقد رفع بنك اليابان سعر الفائدة قصير الأجل في يونيو 2026 من 0.75 إلى 1.00 في المائة، في خطوة تعكس انتقال السياسة النقدية تدريجياً نحو مستويات أقل تيسيراً، بعد سنوات طويلة من أسعار الفائدة المنخفضة. وجاء هذا القرار في ظل استمرار الضغوط التضخمية وتحسن مؤشرات الأجور والأسعار، بما عزز توجه البنك نحو تطبيق السياسة النقدية بصورة تيسيرية حذرة (الشكل (15)).

الشكل (15): تطور أسعار الفائدة في بعض الاقتصادات العالمية (%)

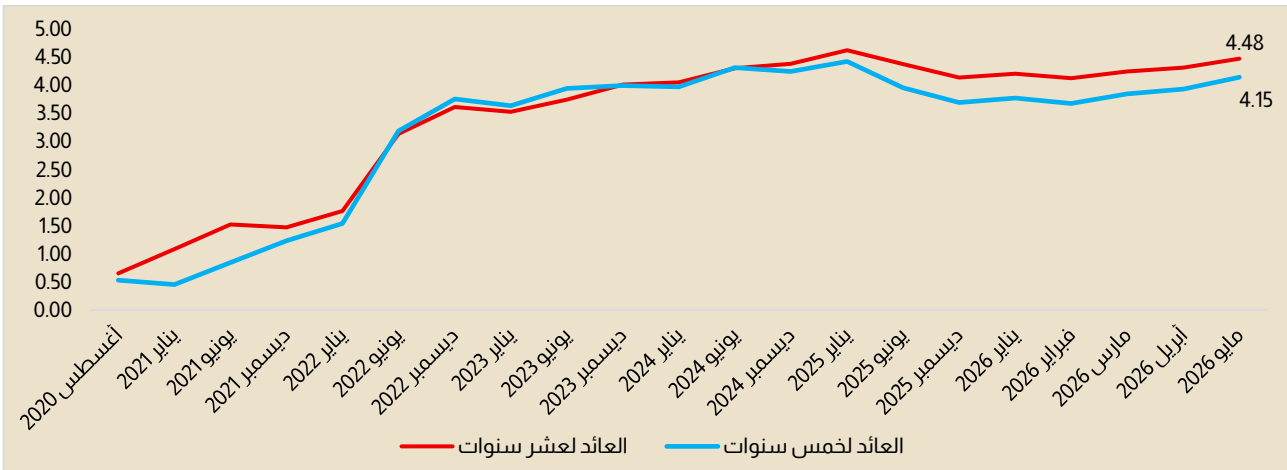


المصدر: البنوك المركزية العالمية.

وبصورة عامة، يمكن النظر إلى النصف الأول من عام 2026 باعتباره مرحلة اتسمت بقدر أكبر من التباين في توجهات السياسة النقدية بين الاقتصادات المتقدمة، حيث بقيت السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أقرب إلى التثبيت الحذر، مقابل عودة البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان إلى رفع أسعار الفائدة. ويعكس ذلك انتقال السياسة النقدية من مسار التيسير التدريجي إلى مرحلة أكثر حذراً بناءً على تطورات التضخم وأسعار الطاقة، وتحقيق التوازن بين احتواء الضغوط السعيرية والحفاظ على النمو والاستقرار المالي.

شهدت عوائد سندات الخزنة الأمريكية تقلبات ملحوظة منذ عام 2023 وحتى شهر مايو من عام 2026 (الشكل (16))، إلا أنها ظلت دون المستويات المرتفعة المسجلة خلال ذروة التشدد النقدي في عامي 2023 و2024. وتشير البيانات الرسمية إلى أن متوسط العائد على سندات الخزنة الأمريكية لأجل عشر سنوات بلغ نحو 4.48 في المائة في مايو 2026، فيما بلغ متوسط العائد على السندات لأجل خمس سنوات نحو 4.15 في المائة خلال الشهر ذاته. ويعكس ذلك استمرار حالة الترقب في الأسواق بشأن توقيت ومدى أي تخفيف إضافي في السياسة النقدية الأمريكية، إلى جانب استمرار التركيز على أوضاع المالية العامة ومستويات الدين العام في الولايات المتحدة الأمريكية. في ذات السياق، سجلت عوائد سندات الخزنة الأمريكية ارتفاعاً نسبياً خلال الربع الثاني من عام 2026، بعد أن ارتفع متوسط العائد على سندات الخزنة الأمريكية لأجل عشر سنوات من نحو 4.25 في المائة في مارس 2026 إلى 4.48 في المائة في مايو 2026، وارتفع متوسط العائد على السندات لأجل خمس سنوات من نحو 3.85 في المائة إلى 4.15 في المائة خلال الفترة ذاتها، بما يعكس استمرار حالة عدم اليقين بشأن مسار السياسة النقدية الأمريكية، وتجدد الضغوط التضخمية المرتبطة بأسعار الطاقة والتطورات الجيوسياسية الراهنة.

الشكل (16). تغير العائد على سندات الخزنة الأمريكية لخمس وعشر سنوات (%)



المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي، شيكاغو، مايو 2026.

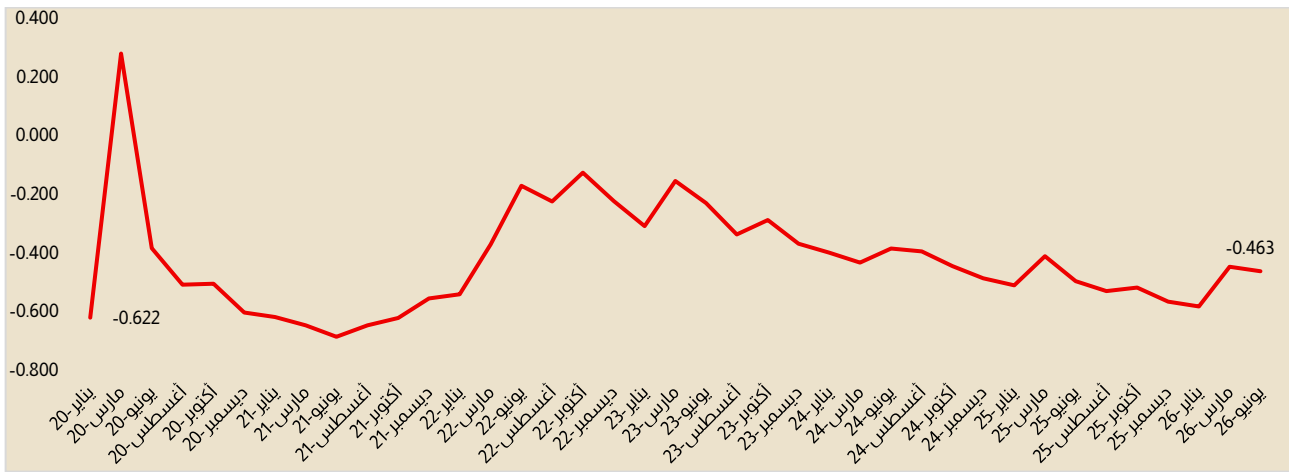
وفيما يتعلق بمؤشر الظروف المالية الوطنية المعدل⁹ (ANFCI) في الولايات المتحدة الأمريكية (الشكل (17))، فقد واصل المؤشر تسجيل قيم سالبة خلال النصف الأول من عام 2026، بما يعكس استمرار تيسير

⁹ يوفّر مؤشر الظروف المالية الوطنية (NFCI)، الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، تحديثاً أسبوعياً متكاملًا للأوضاع المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، يشمل أسواق المال والدين والأسهم، إلى جانب الأنظمة المصرفية التقليدية

الأوضاع المالية مقارنةً بمتوسطها التاريخي. وتشير أحدث البيانات الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو إلى أن المؤشر بلغ سالب 0.46 في الأسبوع المنتهي في 5 يونيو 2026، مع بقائه ضمن المنطقة السالبة، وهو ما يدل على أن الأوضاع المالية لا تزال أكثر تيسيراً من متوسطها التاريخي.

ويعكس استمرار المؤشر في المنطقة السالبة تحسن ظروف التمويل واعتدال مستويات التقلب في الأسواق المالية مقارنةً بالفترات الأكثر تشدداً، رغم استمرار بعض الضغوط المرتبطة بمستويات أسعار الفائدة وشروط الإقراض في بعض القطاعات. كما تشير تحركات المؤشر خلال الأشهر الأخيرة إلى استمرار الأوضاع المالية التيسيرية بصورة عامة، مع تسجيل بعض التقلبات المحدودة المرتبطة بتطورات الأسواق المالية وتوقعات السياسة النقدية الأمريكية، دون أن يؤدي ذلك إلى انتقال المؤشر إلى المنطقة الموجبة أو الإشارة إلى تشدد مالي واسع النطاق.

الشكل (17): مؤشر الظروف المالية الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي، شيكاغو، يونيو 2026.

2.2. أداء مؤشرات الأسواق المالية

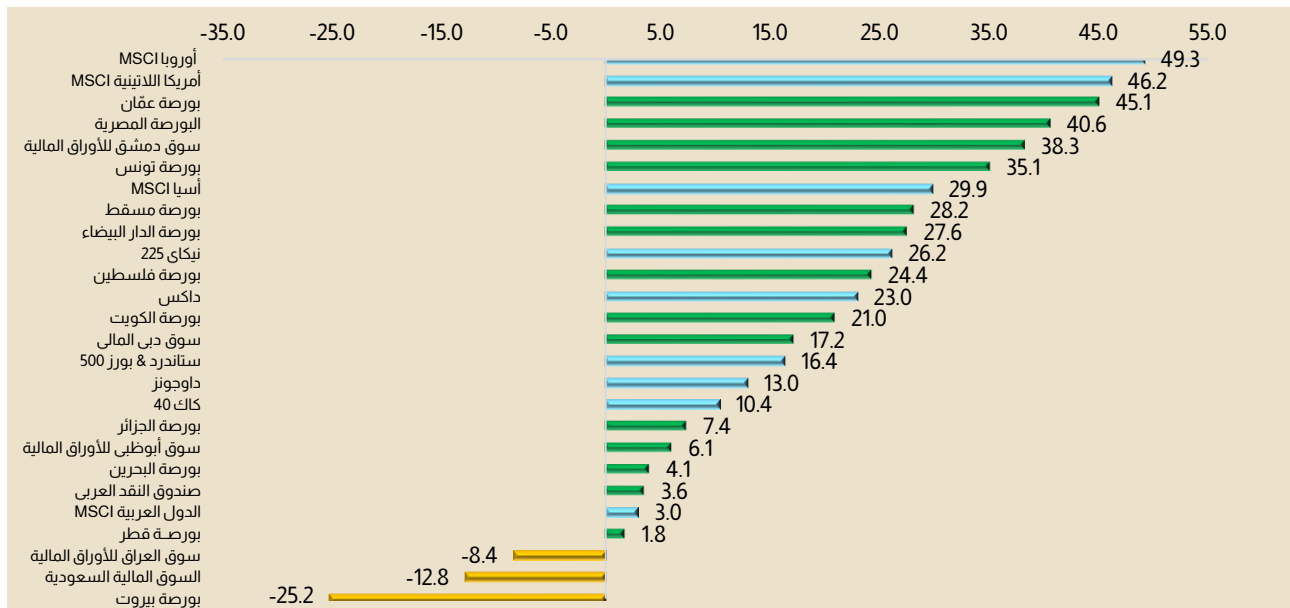
شهدت الأسواق المالية العالمية والعربية خلال عام 2025 أداءً متبايناً من حيث الاتجاهات ومعدلات النمو، في ظل تداخل ثلاث عوامل رئيسية تمثلت في ارتفاع مستوى عدم اليقين المرتبط بالسياسات التجارية الدولية، والتحول التدريجي نحو سياسات نقدية أقل تشدداً، إلى جانب تقلب أسعار النفط وما نتج عنه من تأثيرات متفاوتة على الأسواق الأكثر ارتباطاً بقطاعات الطاقة والبتروكيماويات. ورغم أن الأسواق المالية المتقدمة وعدداً من مؤشرات "مورجان ستانلي" (MSCI) للبورصات الناشئة أنهت العام على أداء إيجابي ملحوظ، فإن أداء الأسواق المالية العربية اتسم بدرجة أكبر من التباين؛ إذ استفادت بعض البورصات من تحسن مستويات السيولة، وارتفاع الأرباح والإدراجات الجديدة، في حين واجهت بورصات أخرى ضغوطاً

وأنظمة الظل المصرفية (Shadow Banking). ونظراً للارتباط الوثيق بين الأوضاع الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة الأمريكية، تم تطوير مؤشر بديل يُعرف بمؤشر الظروف المالية الوطنية المعدل (ANFCI)، بهدف استبعاد تأثيرات الظروف الاقتصادية، بما يتيح تقييماً أكثر دقة لمستوى الضغوط أو المرونة المالية الفعلية. وتشير القيم الموجبة للمؤشر إلى أن الظروف المالية أكثر تشدداً مقارنةً بمتوسطها التاريخي، بينما تدل القيم السالبة على ظروف مالية أكثر مرونة.

ناجمة عن ضعف أداء قطاعات الطاقة والعقارات والنقل والتأمين، إضافةً إلى عمليات جني الأرباح وإعادة تمركز المحافظ الاستثمارية.

يشير الشكل (18) إلى أن أداء الأسواق المالية العربية خلال عام 2025 لم يتحرك بوتيرة متجانسة، بل تأثر بدرجة كبيرة بتركيبة كل سوق والوزن النسبي للقطاعات القيادية فيه، حيث استفادت الأسواق التي حققت مكاسب قوية من تحسن أداء قطاعات البنوك والخدمات المالية، والعقارات، والاتصالات، والخدمات، إلى جانب بعض القطاعات الاستهلاكية، فضلاً عن الأثر الإيجابي للإدراجات الجديدة وترقية عدد من الشركات من الأسواق الثانوية إلى الأسواق الرئيسية. في المقابل، تأثرت الأسواق التي سجلت تراجعاً أو أداءً محدوداً بضعف أداء قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والعقارات والنقل والتأمين، إضافةً إلى انخفاض مستويات السيولة أو تركيز التداولات في نطاق ضيق من الأسهم القيادية. على مستوى الأسواق المالية المتقدمة، أظهرت المؤشرات الرئيسية أداءً إيجابياً في نهاية عام 2025، مدعوماً بتحسين الإقبال على المخاطرة لدى المستثمرين، حيث استفادت قطاعات التكنولوجيا والخدمات المالية والصناعة من بيئة نقدية أقل تشدداً مقارنةً بالسنوات السابقة. ويعكس هذا الأداء استفادة الأسواق المتقدمة من قاعدة قطاعية أكثر تنوعاً، ومن قدرة أعلى على امتصاص أثر تراجع أسعار الطاقة خلال النصف الثاني من العام.

الشكل (18): أداء مؤشرات الأسعار للبورصات العربية مقارنةً بالأسواق المتقدمة والناشئة في عام 2025 (%)



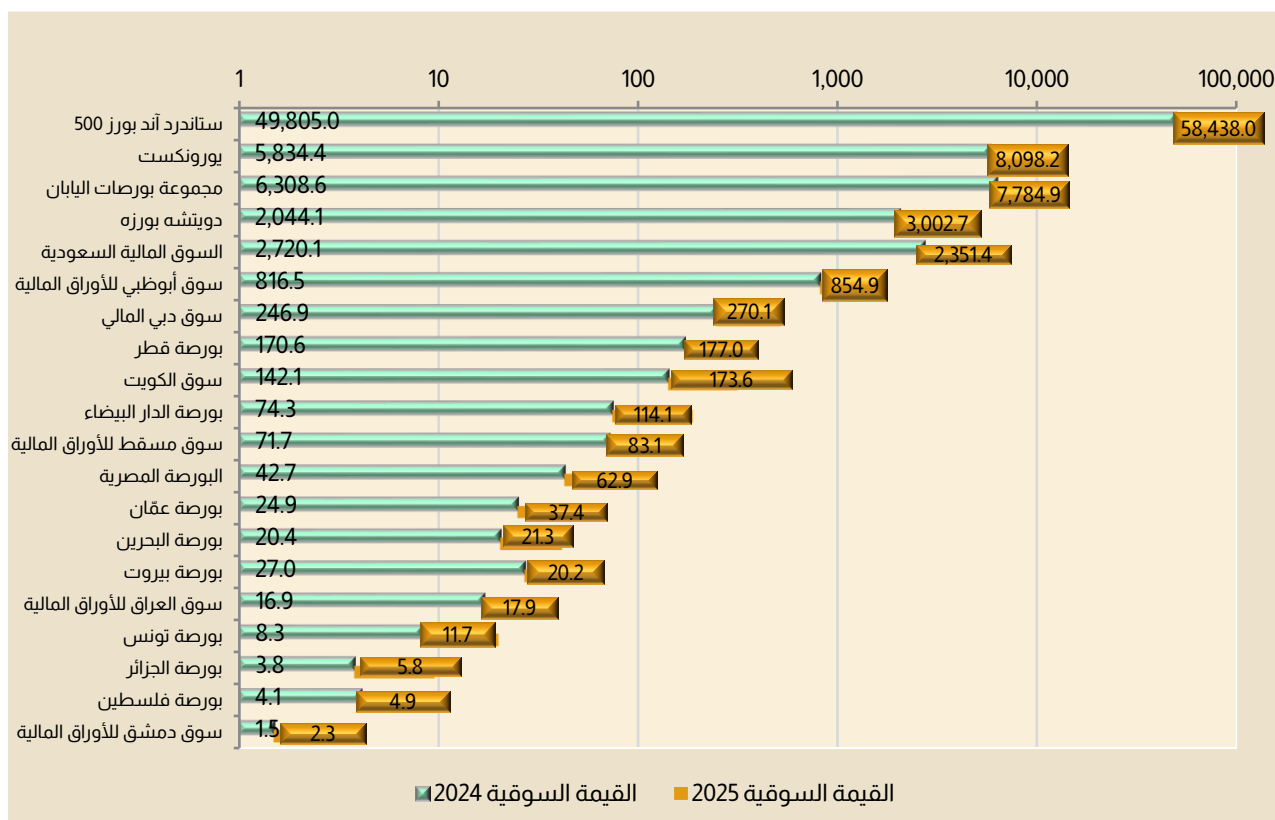
المصدر: المواقع الرسمية للبورصات المتقدمة والناشئة والعربية.

فيما يتعلق بالبورصات الناشئة، فقد سجلت المؤشرات الإقليمية غير العربية (MSCI) أداءً قوياً في عدد من المناطق، مستفيدةً بدرجة أكبر من تحسن تدفقات المحافظ الاستثمارية، وتراجع الضغوط النقدية، وتحسن أداء قطاعات التكنولوجيا والمواد الأساسية والخدمات. في المقابل، حقق مؤشر (MSCI) للدول العربية ارتفاعاً محدوداً بنحو 2.98 في المائة نتيجة الارتباط بتقلب أسعار النفط، وأداء قطاعات الطاقة والبتروكيماويات، ومستويات السيولة المحلية، ووزن الشركات القيادية ضمن المؤشرات.

1.2.2. تطورات القيمة السوقية في الأسواق المالية

على مستوى القيمة السوقية للأسواق المالية العربية (الشكل (19))، أظهرت البيانات تراجع إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية بنسبة 4.2 في المائة مقارنةً بعام 2024، لتبلغ نحو 4,207.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2025، رغم ارتفاع القيمة السوقية في أربع عشرة سوقاً عربية، مقابل انخفاضها في سوقين فقط، ما يعكس أن الاتجاه العام تأثر بدرجة رئيسية بالتراجع المسجل في السوق المالية السعودية بشكل رئيسي، وذلك نظراً لوزنها المرتفع في إجمالي القيمة السوقية للأسواق المالية العربية. تجدر الإشارة إلى أن تحسن القيمة السوقية في غالبية الأسواق المالية العربية كان مدفوعاً بتحسّن أداء الشركات المدرجة في عدد من القطاعات القيادية، وارتفاع مستويات السيولة، إضافةً إلى أثر الإدراجات الجديدة وتوسع قاعدة الشركات المدرجة في عدد من البورصات.

الشكل (19): القيمة السوقية للبورصات العربية مقارنةً بالأسواق المتقدمة والناشئة خلال عامي 2024 و2025 (بمليار دولار أمريكي)



المصدر: المواقع الرسمية للبورصات المتقدمة والناشئة والعربية.

لأغراض المقارنة الدولية مع أداء الأسواق المالية العربية، أظهرت مؤشرات البورصات المتقدمة نمواً واضحاً في القيمة السوقية خلال عام 2025، مع وجود اختلافات مهمة في طبيعة القياس بين هذه المؤشرات والأسواق.

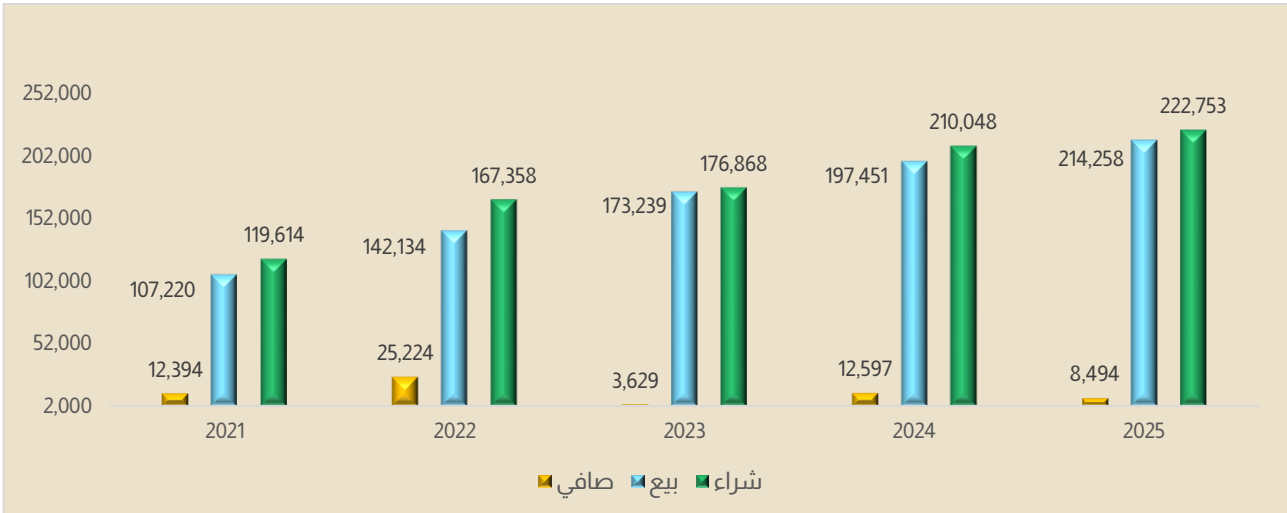
بصورة عامة، سجلت البورصات المتقدمة توسعاً في القيمة السوقية خلال عام 2025، وبوتيرة أعلى من الأسواق المالية العربية كمجموعة، التي تراجعت قيمتها السوقية بفعل الأثر الكبير لانخفاض السوق المالية السعودية. غير أن المقارنة المباشرة يجب أن تظل مقيدة بالاختلافات المنهجية في أساليب

القياس، إذ إن بيانات الأسواق المالية العربية تعكس القيمة السوقية للبورصات ككل، في حين أن بعض مؤشرات البورصات المتقدمة تقيس أداء شركات مدرجة مختارة وفق منهجيات محددة، وليست بالضرورة أسواقاً مستقلة. لذلك، فإن أقرب مقارنة منهجية للمقارنة تتمثل في استخدام القيمة السوقية المباشرة للمؤشر عندما تكون متاحة، كما في مؤشر "ستاندرد آند بورز 500"، أو الاعتماد على القيمة السوقية للبورصة أو السوق الوطنية المرتبطة بالمؤشر في حال عدم توافر بيانات موحدة لمكونات المؤشر بنهاية العام.

2.2.2. تطورات تعاملات المستثمرين الأجانب في الأسواق المالية

بلغ إجمالي مشتريات المستثمرين الأجانب في البورصات العربية التي توفرت عنها بيانات خلال عام 2025 نحو 222.8 مليار دولار أمريكي، مقابل مبيعات بلغت نحو 214.3 مليار دولار أمريكي، ليحقق صافي تعاملات الأجانب تدفقات موجبة (صافي شراء) بنحو 8.5 مليار دولار أمريكي (الشكل (20)). وبذلك، واصل الاستثمار الأجنبي تسجيل صافي شراء على مستوى البورصات العربية كمجموعة، إلا أن قيمة صافي الشراء تراجعت مقارنة بعام 2024، الذي بلغ فيه صافي تعاملات الأجانب نحو 12.6 مليار دولار أمريكي، ويمكن النظر إلى تراجع صافي الشراء بوصفه انعكاساً لحذر أكبر لدى المستثمرين الأجانب خلال عام 2025. فقد تزامن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية وعدم اليقين المحيط بالتجارة العالمية مع انخفاض أسعار النفط، مما حدّ من شهية المستثمرين لزيادة انكشافهم على الأسواق العربية. ونتيجة لذلك، أصبحت قرارات الاستثمار أكثر انتقائية، مع ميل أكبر إلى إعادة موازنة المحافظ بدلاً من بناء مراكز جديدة. ورغم ارتفاع المبيعات بوتيرة أسرع من المشتريات، ظل صافي التعاملات موجياً، بما يشير إلى تباطؤ التدفقات الأجنبية دون تحولها إلى موجة خروج من الأسواق.

الشكل (20): تطور معاملات المستثمرين الأجانب المتاحة في البورصات العربية في عام 2025 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: المواقع الرسمية للبورصات العربية.

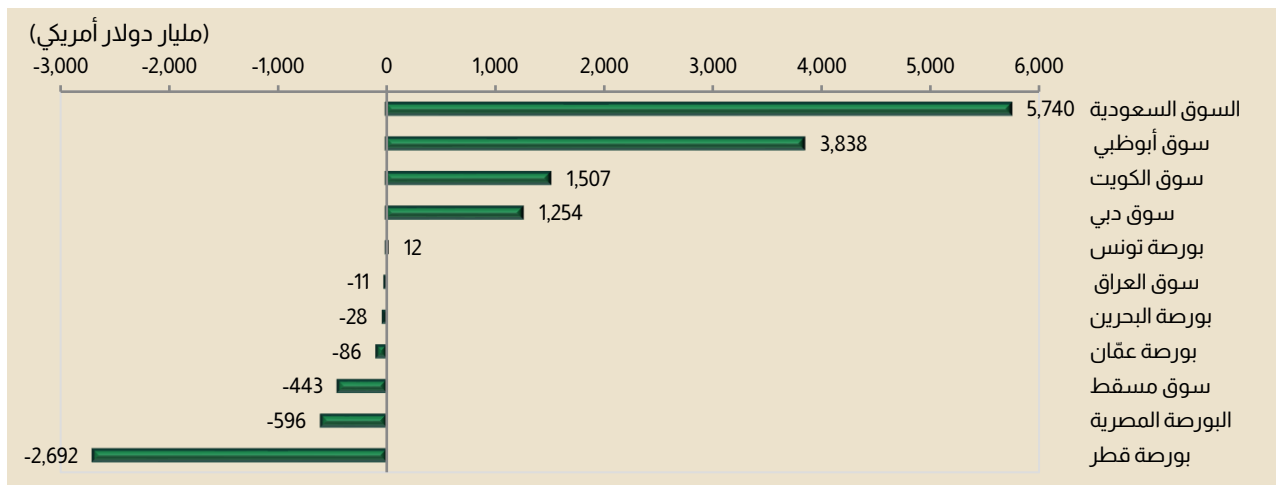
وعلى صعيد قيمة التعاملات، ارتفعت مشتريات الأجانب من نحو 210.05 مليار دولار أمريكي في عام 2024 إلى نحو 222.75 مليار دولار أمريكي في عام 2025، بمعدل نمو يقارب 6.0 في المائة. كما ارتفعت مبيعاتهم من نحو 197.45 مليار دولار أمريكي إلى نحو 214.26 مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو يقارب 8.5 في المائة.

ويشير ذلك إلى أن تراجع صافي الشراء خلال عام 2025 لم يكن نتيجة انخفاض الاستثمار الأجنبي، بل كان بفعل نمو المبيعات بوتيرة أعلى من نمو المشتريات.

في المقابل، ارتفعت نسبة تعاملات الأجانب من إجمالي قيمة التداول في البورصات العربية إلى نحو 21.9 في المائة في عام 2025، مقارنةً بنحو 20.0 في المائة في عام 2024، بما يعكس ارتفاع الوزن النسبي للتعاملات الأجنبية ضمن النشاط التداولي الكلي، رغم تراجع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصات العربية من نحو 1,021.67 مليار دولار أمريكي في عام 2024 إلى نحو 999.02 مليار دولار أمريكي في عام 2025. وعليه، اتسم عام 2025 بتراجع محدود في قيمة التداولات الكلية، مقابل ارتفاع نسبي في مساهمة المستثمرين الأجانب في نشاط التداول.

يوضح الشكل (21) صافي تعاملات المستثمرين الأجانب في عدد من البورصات العربية خلال عام 2025. وتعكس البيانات ارتفاع مستوى حضور المستثمرين الأجانب في عدد من الأسواق الخليجية، سواء من حيث حجم التداولات المباشرة أو من حيث الارتباط النسبي بتدفقات المحافظ الاستثمارية الأجنبية. كما يبرز التباين في القيم اختلاف درجات الانفتاح الاستثماري، وعمق السوق، وحجم الإدراجات، ومستويات السيولة، فضلاً عن تفاوت جاذبية الأسواق للمستثمرين غير المقيمين. وتشير البيانات كذلك إلى اختلاف هيكل قاعدة المستثمرين بين الأسواق، أسواق يغلب عليها الطابع المؤسسي، وأخرى لا تزال تعاملات الأفراد فيها تمثل وزناً مؤثراً في النشاط التداولي.

الشكل (21): صافي تعاملات المستثمرين الأجانب في البورصات العربية المتاحة في عام 2025



المصدر: المواقع الرسمية للبورصات العربية.

بشكل عام، تشير بيانات عام 2025 إلى استمرار صافي التدفقات الأجنبية الموجبة نحو أسواق المال العربية، مع تحسن نسبة مساهمة الأجانب في التداولات مقارنةً بعام 2024. غير أن هذا التحسن جاء مصحوباً بتباين واضح بين الأسواق نتيجة تركيز صافي الشراء الأجنبي في عدد محدود من الأسواق المالية. ويؤكد ذلك أن تعاملات المستثمرين الأجانب في عام 2025 لم تكن موحدة الاتجاه، بل عكست إعادة تموضع انتقائية للمحافظ الأجنبية وفقاً لعوامل السيولة، وعمق السوق، وتوقعات الأرباح، وتقييمات الأسهم، ومستويات المخاطر السوقية.

تظهر البيانات المتاحة استمرار الحضور الكبير للمستثمرين غير المقيمين في الأسواق المتقدمة. ففي اليابان، يشير تقرير "مجموعة بورصات اليابان"¹⁰ إلى أن المستثمرين الأجانب يستحوذون على نحو 60 في المائة من قيمة التداول في أسواق المجموعة، إضافةً إلى امتلاكهم قرابة 30 في المائة من الأسهم المدرجة في البورصة¹¹. ويعكس ذلك الدور المحوري للمستثمر الأجنبي في دعم السيولة السوقية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، بلغت حيازات غير المقيمين من الأسهم الأمريكية نحو 19.8 تريليون دولار أمريكي في نهاية شهر ديسمبر 2025 مقارنةً بنحو 16.9 تريليون دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2024، حسب بيانات "وزارة الخزانة الأمريكية"¹²، وهو ما يعكس الحجم الكبير للتعرض الأجنبي للأسهم الأمريكية. أما في فرنسا¹³، فقد بلغت حيازات غير المقيمين من أسهم الشركات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر "كاك 40" نحو 1.083 تريليون يورو في نهاية عام 2025، من إجمالي قيمة سوقية بلغت 2.165 تريليون يورو، بما يعادل نسبة ملكية أجنبية تقارب 50 في المائة. كما أوضح بنك فرنسا أن نحو 87 في المائة من حيازات غير المقيمين في الأسهم الفرنسية المدرجة تتركز في شركات "كاك 40"، ما يؤكد أن المؤشر يشكل القناة الرئيسية لتعرض المستثمرين الأجانب لسوق الأسهم الفرنسية.

يمكن القول إن المقارنة الدولية تكشف اتساع الفجوة المنهجية بين بيانات الأسواق العربية، التي تتيح في عدد من البورصات تفصيلاً مباشراً لمشتريات ومبيعات المستثمرين الأجانب وصافي تعاملاتهم، وبين الأسواق المتقدمة، حيث تقتصر البيانات المتاحة غالباً على مستوى السوق ككل أو الاقتصاد الكلي أو هيكل الملكية، لا على مستوى المؤشر ذاته. ومع ذلك، تُظهر المؤشرات الرسمية المتاحة أن المستثمرين غير المقيمين يشكلون وزناً مؤثراً في الأسواق المتقدمة، سواء عبر حصة مرتفعة من التداول كما في اليابان، أو من خلال حيازات ضخمة للأسهم كما في الولايات المتحدة الأمريكية، أو عبر نسب ملكية مرتفعة في الشركات القيادية كما في فرنسا.

3.2. العوامل المؤثرة على الأسواق المالية

1.3.2. أثر التوترات التجارية والمسارات التفاوضية على الأسواق المالية

شكّلت التعريفات الجمركية أحد أبرز العوامل المؤثرة في حركة الأسواق المالية خلال عام 2025. فقد بدأت السنة بحالة من الترقب المرتبط بالإجراءات الجمركية الأمريكية، قبل أن تتصاعد المخاوف خلال الربع الثاني مع احتدام التوترات التجارية وما رافقها من إجراءات حمائية وردود مقابلة من عدد من الشركاء التجاريين. وانعكست هذه التطورات على أداء الأسواق عبر ارتفاع مستويات التذبذب وتراجع الإقبال على المخاطرة خلال بعض الفترات، قبل أن تشهد الأسواق تحسناً نسبياً لاحقاً مع بروز مسارات تفاوضية وتراجع حدة

¹⁰ مجموعة بورصات اليابان، التداول حسب نوع المستثمرين.

<https://www.jpx.co.jp/english/markets/statistics-equities/investor-type/index.html>

¹¹ مجموعة بورصات اليابان، ملخص مسح ملكية الأسهم لعام 2024

<https://www.jpx.co.jp/english/markets/statistics-equities/examination/sjcobq000001p5n9-att/e-bunpu2024.pdf>

¹² وزارة الخزانة الأمريكية، تقرير حيازات المحافظ الأجنبية من الأوراق المالية الأمريكية في نهاية يونيو 2025

<https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0482>

¹³ بنك فرنسا، نشرة ملكية غير المقيمين لأسهم الشركات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر "كاك 40"

https://www.banque-france.fr/system/files/2026-01/825117_BDF261_EN_3_CAC_40_Vfinale.pdf

المخاوف المرتبطة بسلاسل الإمداد وتكاليف الإنتاج. كما ساهمت حالة عدم اليقين المرتبطة بالتجارة العالمية والتوترات الجيوسياسية في زيادة حساسية الأسواق المالية للتطورات الاقتصادية والمالية خلال العام. وبذلك، لم يكن أثر السياسات التجارية ثابتاً على امتداد العام، بل تحول من مصدر ضغط في بعض المراحل إلى عامل تهدئة نسبي في مراحل أخرى، تبعاً لتطور مسارات التفاوض بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين.

2.3.2. أثر السياسة النقدية على الأسواق المالية

(الجدول (2): تحركات أسعار الفائدة في البنوك المركزية العالمية والعربية (%)

البنك المركزي	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	يناير 2026	مارس 2026	مايو 2026	يونيو 2026
الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي	5.25-5.50	4.25-4.50	3.50-3.75	3.50-3.75	3.50-3.75	3.50-3.75	3.75-3.50
البنك المركزي الأوروبي	4	3	2	2	2	2	2.25
بنك اليابان	-0.1	0.25	0.75	0.75	0.75	0.75	1
بنك إنجلترا	5.25	4.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75
بنك الشعب الصيني	3.45	3.1	3	3	3	3	3
بنك الاحتياطي الهندي	6.5	6.5	5.25	5.5	5.25	5.25	5.25
البنك المركزي التركي	42.5	47.5	37	37	37	37	37
البنك المركزي الروسي	16	21	16	16	15	15	15
البنك المركزي السعودي ^(*)	6	5	4.25	4.25	4.25	4.25	4.25
مصرف الإمارات المركزي	5.4	4.4	3.65	3.65	3.65	3.65	3.65
مصرف قطر المركزي	6	4.85	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1
بنك الكويت المركزي	4.25	4	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5
مصرف البحرين المركزي	6	5	4.25	4.25	4.25	4.25	4.25
البنك المركزي العماني	6	5	4.25	4.25	4.25	4.25	4.25
البنك المركزي الأردني	7.5	6.5	5.75	5.75	5.75	5.75	5.75
بنك المغرب	3	2.5	2.25	2.25	2.25	2.25	2.25
البنك المركزي المصري	19.25	27.25	20	20	19	19	19
البنك المركزي التونسي	8	8	7.5	7	7	7	7
بنك الجزائر	3	3	2.75	2.5	2.5	2.5	2.5
البنك المركزي العراقي	7.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5
مصرف لبنان	20	20	20	20	20	20	20

(*) سعر الريبو.

المصدر: البنوك المركزية العالمية والعربية.

على صعيد السياسة النقدية (الجدول (2))، اتسم عام 2025 بالاستمرار في الانتقال التدريجي من مرحلة التشديد النقدي التي سادت خلال عامي 2022 و2023 إلى مرحلة أقل تشدداً في عام 2024، مع تباين وتيرة هذا التحول بين البنوك المركزية الكبرى. انعكست هذه البيئة النقدية على الأسواق العربية عبر قنوات السيولة وتكاليف التمويل، لا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرتبطة عملاتها بالدولار الأمريكي. ومع بدء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي دورة خفض أسعار الفائدة، اتجهت عدة بنوك مركزية عربية إلى خفض أسعار أدوات السياسة النقدية أو الإبقاء عليها عند مستويات أدنى من ذروة التشديد، الأمر الذي ساهم في تخفيف ضغوط تكلفة الاقتراض ودعم مستويات السيولة في الأسواق. ومع ذلك، ظل أثر التيسير النقدي متفاوتاً بين الأسواق، إذ لم يكن كافياً بمفرده لدعم جميع الأسواق

العربية، خصوصاً في الحالات التي واجهت فيها القطاعات القيادية ضغوطاً على الأرباح، أو تراجعاً في أسعار الطاقة، أو ضعفاً في أحجام التداول. أما خلال النصف الأول من عام 2026، فقد اتسمت السياسة النقدية العالمية بمزيد من التباين بين الاقتصادات المتقدمة. فبينما أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة دون تغيير، رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة إلى 2.25 في المائة في يونيو 2026، كما رفع بنك اليابان الفائدة إلى 1.00 في المائة، في ظل تجدد الضغوط التضخمية المرتبطة بأسعار الطاقة والتوترات الجيوسياسية. في المقابل، أبقت معظم البنوك المركزية العربية أسعار الفائدة دون تغيير، مع استمرار ارتباط توجهاتها النقدية إلى حد كبير بمسار السياسة النقدية الأمريكية، بما أبقى أثر الفائدة على تكلفة التمويل وتقييمات الأصول قائماً بدرجات متفاوتة بين الأسواق والقطاعات.

3.3.2. أثر تقلبات أسعار النفط على الأسواق المالية

شكلت أسعار النفط أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في أداء عدد من الأسواق المالية العربية خلال عام 2025، ولا سيما الأسواق ذات الانكشاف المرتفع على قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والصناعة والنقل. وظل الأثر الإجمالي لتقلبات أسعار النفط متفاوتاً بين الأسواق المالية، تبعاً لاختلاف الأوزان القطاعية داخل المؤشرات، ومدى مساهمة القطاعات القيادية غير النفطية، وفي مقدمتها البنوك والاتصالات وبعض أنشطة الخدمات، في الحد من انعكاس ضغوط أسعار الخام على الأداء العام للأسواق كما زادت التوترات الجيوسياسية واضطرابات الممرات البحرية الحيوية من حساسية الأسواق المالية تجاه تطورات أسعار الطاقة، بما عزز حالة عدم اليقين في عدد من الأسواق المرتبطة بقطاعات النفط والبتروكيماويات. يمكن توصيف عام 2025 بأنه عام تعافٍ للأسواق المتقدمة والناشئة مقابل أداء متباين ومحدود النمو نسبياً للأسواق المالية العربية. فقد استفادت الأسواق المتقدمة ومؤشرات (MSCI) الإقليمية للبورصات الناشئة من التحول نحو سياسات نقدية أقل تشدداً، وإقبال المستثمرين على المخاطرة، إلى جانب الأداء القوي لقطاعات التكنولوجيا والخدمات المالية والصناعة. في المقابل، بقيت الأسواق العربية أكثر ارتباطاً بالعوامل المحلية والقطاعية، مثل نتائج الشركات المدرجة، وتوزيعات الأرباح، والإدراجات الجديدة، وعمق السوق، ومستويات السيولة، ودرجة انكشاف المؤشرات على قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والعقارات. وعليه، لا يمكن تفسير أداء الأسواق العربية خلال عام 2025 بالاستناد إلى العوامل العالمية وحدها، بل ينبغي ربطه بخصائص كل سوق على حدة، بما في ذلك تركيبة المؤشرات، ووزن الشركات القيادية، ومستوى مشاركة المستثمرين الأجانب، ودرجة تنوع القطاعات المدرجة. كما لعب مسار أسعار النفط دوراً مهماً، إذ انتقل من عامل دعم مرحلي خلال بعض الفترات إلى مصدر ضغط واضح على الأسواق خلال الربع الرابع.

الفصل الثالث: تطورات وآفاق النمو الاقتصادي في المنطقة العربية

سجلت المنطقة العربية تحسناً ملحوظاً في وتيرة النمو الاقتصادي خلال عام 2025، نتيجةً لملاءمة البيئة الاقتصادية العامة، سواء في الدول المصدرة للنفط أو في الدول المستوردة له. غير أن بداية عام 2026 شهدت اندلاع التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والتي كان لها تأثير مباشر على أسواق الطاقة وسلاسل التوريد ومسارات التجارة وثقة المستثمرين، في وقت تواجه فيه العديد من الدول في المنطقة واحدة من أكثر فتراتها الاقتصادية حساسية منذ جائحة كورونا، وسط تصاعد حالة عدم اليقين، الذي ألقى بظلاله على آفاق النمو الاقتصادي العربي بصفة عامة.

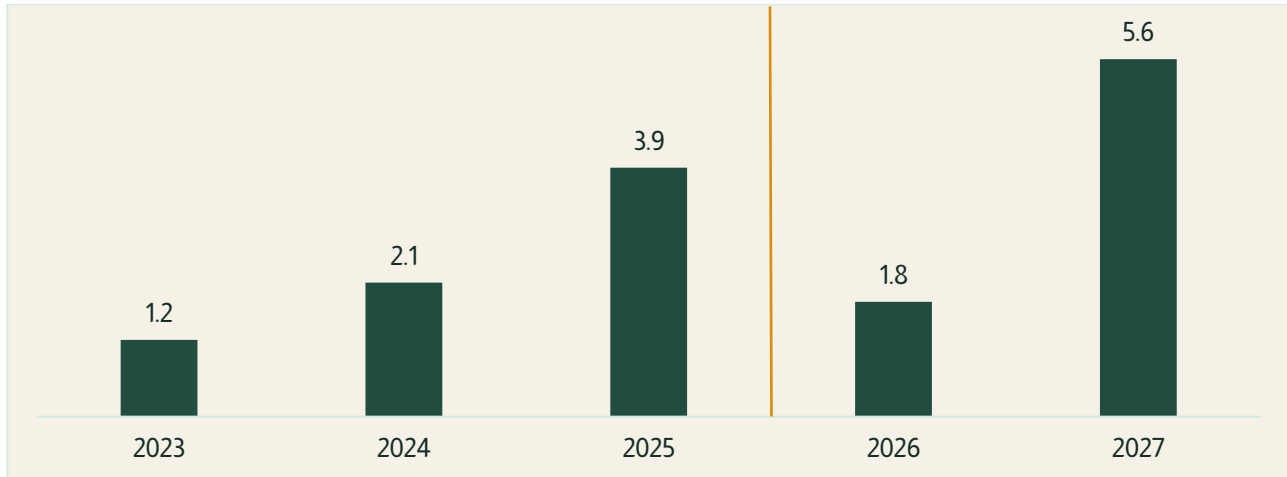
في هذا السياق، امتدت تداعيات الأزمة خلال النصف الأول من عام 2026، لتشمل اضطرابات في إنتاج الهيدروكربونات في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانخفاض النشاط السياحي، وتقلبات تدفقات رؤوس الأموال. كما أن استمرار عدم الاستقرار الإقليمي لفترة مطولة يُعد عاملاً ضاعطاً على نمو القطاع غير النفطي أيضاً، مما قد يؤدي إلى تراجع وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2026. وانعكس ذلك بدوره على وتيرة نمو اقتصاد المنطقة العربية ككل، نظراً للارتباط الوثيق بين الاقتصادات العربية، من خلال الطاقة والتحويلات المالية والاستثمارات، وهو ما يعني أن آثار الأزمة ستمتد إلى مختلف أنحاء المنطقة العربية خلال عام 2026. وفي المقابل، من المتوقع أن تعود المنطقة إلى مسار النمو الاقتصادي المعتاد في عام 2027، وذلك في حال عدم إطالة أمد الأزمة أو اتساع نطاقها.

في هذا الإطار، يتناول هذا الفصل توقعات النمو الاقتصادي في الدول العربية من خلال استعراض أبرز التطورات الاقتصادية على مستوى المنطقة العربية كمجموعة، وعلى مستوى الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له. كما يناقش محركات النمو من جانبي العرض والطلب، ويقدم تحليلاً لأهم العوامل المؤثرة في هذه التوقعات، سواء على مستوى كل مجموعة أو على مستوى كل دولة على حدة.

1.3. توقعات النمو الاقتصادي

وفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي، من المتوقع أن يتراجع نمو الاقتصادات العربية كمجموعة من 3.9 في المائة خلال عام 2025 إلى 1.8 في المائة في عام 2026 (الشكل 22)، نتيجةً لضعف النمو المتوقع في الدول العربية المصدرة للنفط، خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، انعكاساً لتداعيات الأزمة في الشرق الأوسط، سواء على قطاع النفط أو على القطاعات غير النفطية. في المقابل، من المتوقع أن يواصل اقتصاد الدول العربية المستوردة للنفط تسجيل تحسن طفيف في نموه، نتيجةً لعدة عوامل، تشمل التحسن المتوقع في الإنتاج الزراعي في بعض الدول خلال الموسم الزراعي لعام 2026، نظراً للظروف المناخية الملائمة للقطاع الزراعي في هذه الدول، وكذلك تحسن النشاط الاقتصادي خلال عام 2026 في بعض الدول العربية التي مرت بفترة من عدم الاستقرار. وفي عام 2027، من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي في الدول العربية نحو 5.6 في المائة، مستفيداً من تراجع الضغوط التضخمية وتعزيز الطلب الداخلي، واستمرار تنفيذ السياسات الاقتصادية الهادفة إلى التخفيف من تأثير الصدمات السلبية المحتملة، إلى جانب متابعة الإصلاحات الهيكلية وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية لدعم التنويع الاقتصادي.

الشكل (22): توقعات معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية (%)



المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

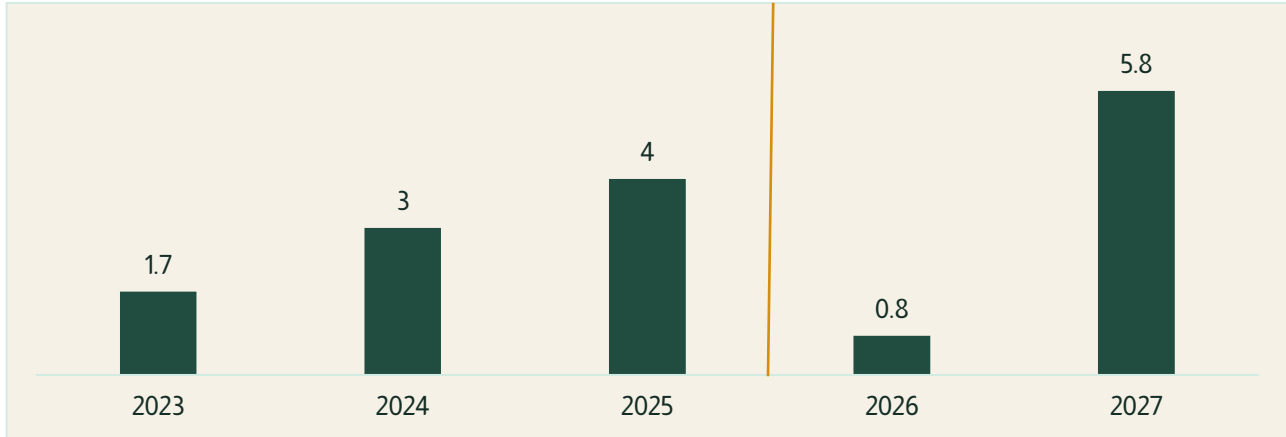
1.1.3. الدول العربية المصدرة للنفط

من المتوقع أن يتباطأ اقتصاد الدول العربية المصدرة للنفط¹⁴ خلال عام 2026، نتيجةً لاضطرابات صادرات النفط الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز، الأمر الذي أثار سلباً على نمو التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تأثرت هذه الاقتصادات بتباطؤ الأنشطة غير النفطية، لا سيما السياحة والخدمات المالية، اللتين تُعدّان حالياً من المحركات الرئيسية للطلب في اقتصادات هذه الدول في إطار خططها للتنويع الاقتصادي. بناءً على ذلك، من المتوقع أن يتراجع نمو مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط من 4.0 في المائة في عام 2025 إلى 0.8 في المائة خلال عام 2026 (الشكل (23)). في المقابل، من المتوقع أن تشهد اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط خلال عام 2027 تحسناً ملحوظاً في النمو ليبلغ 5.8 في المائة، مدعوماً بعودة الزخم إلى الأنشطة غير النفطية، وانحسار آثار الصدمات المترتبة على الحرب في الشرق الأوسط، إلى جانب استقرار الاقتصاد الكلي، واستمرار جهود التنويع الاقتصادي، وتنفيذ مشاريع استثمارية واسعة النطاق¹⁵.

¹⁴ تشمل مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط كلاً من السعودية، والإمارات، وقطر، والكويت، وعمان، والبحرين، والجزائر، والعراق، وليبيا.

¹⁵ شهدت اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسارعاً تدريجياً في النمو خلال الفترة من عام 2023 إلى عام 2025، حيث ارتفع معدل النمو من 1.5 في المائة في عام 2023 إلى 3.4 في المائة في عام 2024، ثم إلى 4.6 في المائة في عام 2025، مما يعكس تعافي النشاط الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية والاستثمارات الحكومية والخاصة. وفي عام 2026، يُتوقع أن يتباطأ النمو بشكل ملحوظ ليصل إلى 1.3 في المائة، وهو ما قد يرتبط بتقلبات أسواق الطاقة أو بتباطؤ الاقتصاد العالمي وتأثيره على اقتصادات المنطقة نتيجة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. ومع ذلك، تشير توقعات صندوق النقد العربي إلى عودة قوية للنمو في عام 2027 ليصل إلى 5.8 في المائة، وهو أعلى معدل خلال الفترة محل الدراسة، مما يعكس توقعات إيجابية بشأن استمرار برامج التنويع الاقتصادي وتحسن الظروف الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

الشكل (23): توقعات معدل النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط (%)



المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

على مستوى اقتصادات الدول العربية كلّ على حدة (الجدول (3))، من المتوقع أن يسجل **الاقتصاد السعودي** نمواً بنحو 3.2 في المائة خلال عام 2026، مقارنةً بمعدل 4.6 في المائة في عام 2025. ولمواجهة تداعيات إغلاق مضيق هرمز والحد من مخاطر الاضطرابات اللوجستية وتراجع شحنات النفط، تم تشغيل خط أنابيب النفط الخام بين الشرق والغرب في السعودية بكامل طاقته، وهو الخط الذي يمتد من حقل بقيق في المنطقة الشرقية إلى مدينة ينبع على البحر الأحمر، حيث ينقل نحو 7 ملايين برميل يومياً، إلى جانب المخزونات الخارجية لشركة أرامكو، إضافةً إلى تقديم الإعفاءات على الشحن للدول في موانئ السعودية بالبحر الأحمر. وتشير المؤشرات عالية التواتر إلى استقرار النشاط غير النفطي، كما يتمتع الاقتصاد السعودي بهوامش أمان مهمة بفضل قوة أساسياته، بما في ذلك تدني مستويات الدين الحكومي ووفرة الاحتياطيات وأهمية صندوق الثروة السيادية.

ولدعم النمو الاقتصادي وتقليص أثر التوترات الجيوسياسية على الأنشطة الاقتصادية، شملت التدابير المتخذة الاستفادة من متانة المؤسسات الاقتصادية القائمة، وتحديد الأولويات المالية للمشاريع ضمن إطار **"رؤية السعودية 2030"**، بما يضمن الحفاظ على الاستدامة المالية. كما تم الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي من خلال مواصلة تطبيق السياسات القائمة وإدارة السيولة بكفاءة دون اللجوء إلى تدخلات نقدية استثنائية، إلى جانب تعزيز الرقابة التنظيمية، وضمان كفاية رأس المال في القطاع المالي، واستمرارية أنظمة المدفوعات، وحماية البنية التحتية الاقتصادية الاستراتيجية دون فرض أعباء إضافية على الميزانية العامة. وفي عام 2027، من المتوقع أن تتحسن وتيرة نمو الاقتصاد السعودي لتبلغ 4.2 في المائة، مدعومةً بظهور آثار الإجراءات المتخذة للحد من تداعيات التوترات الجيوسياسية، والتوسع في الاستثمارات المرتبطة بالمشاريع الكبرى، والتقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك تطوير نظام الاستثمار والانفتاح التدريجي لأسواق العقارات والأسهم أمام المستثمرين الأجانب. كما بدأت **"رؤية السعودية 2030"** مرحلتها الثالثة والأخيرة في عام 2026، والتي تمتد لمدة خمس سنوات حتى عام 2030. وخلال هذه المرحلة، تركز الرؤية على تحقيق أهدافها الاستراتيجية طويلة الأجل، مع مواصلة

آليات التنفيذ وفقاً لمتطلبات كل مرحلة، بما يسهم في تعزيز استدامة النمو الاقتصادي والحفاظ على زخمه على المدى الطويل.

حققت الإمارات نمواً اقتصادياً جيداً خلال عام 2025 بلغ نحو 6.2 في المائة، مدفوعاً بالزخم القوي للقطاع غير النفطي الذي حقق نمواً بنسبة 6.8 في المائة خلال نفس العام، ولا سيما في القطاع المالي والتشييد والعقارات وأنشطة النقل والتخزين والتجارة، إلى جانب التوسع في الإنفاق الرأسمالي. وفي عام 2026، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد تباطؤاً في وتيرة نموه ليبلغ 1.7 في المائة، نتيجة لتداعيات التوترات الجيوسياسية في المنطقة على كل من الطلب الداخلي والخارجي. ويتجلى ذلك في تراجع الصادرات عقب إغلاق مضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو 20 في المائة من تجارة النفط العالمية المنقولة بحراً. وفي المقابل، يسهم ارتفاع أسعار النفط الناتج عن شح الإمدادات العالمية في تعزيز الإيرادات النفطية للدولة، غير أن الاستفادة الكاملة من هذه الزيادة تبقى رهينة استمرار عمليات الإنتاج والتصدير دون انقطاع. وللحد من آثار التوترات الجيوسياسية على الاقتصاد خلال عام 2026، اتخذت السلطات مجموعة من الإجراءات الداعمة للاستقرار المالي. وفي هذا السياق، أقر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حزمة متكاملة لتعزيز مرونة المؤسسات المالية ودعم استقرار القطاع المصرفي، شملت تسهيل وصول البنوك إلى السيولة النقدية، وتعزيز إدارة مخاطر الائتمان من خلال منحها مرونة أكبر في تأجيل إعادة تصنيف القروض الفردية وقروض الشركات الممنوحة للعملاء المتضررين من الظروف الاستثنائية. إلى جانب ذلك، تم اعتماد حزمة دعم الأعمال في دبي بقيمة 2.5 مليار درهم إماراتي، وموازنة توسعية تُركّز على مشاريع البنية التحتية، إضافةً إلى تدابير دعم احترازية محتملة لقطاعات محددة.

وفي عام 2027، من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد الإماراتي حيويته ليسجل نمواً بنحو 9.8 في المائة، مدعوماً بتسارع إنتاج النفط بعد خروج الإمارات من "أوبك" و"أوبك+" والتوسع نحو هدف إنتاج 5 ملايين برميل نفط يومياً بحلول عام 2027. كما تلعب جهود التنويع الاقتصادي دوراً مهماً في تعزيز مكانة الإمارات ك ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة. وعلى الرغم من استمرار النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، فإن قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة¹⁶ وخدمات الأعمال والخدمات اللوجستية تكتسب أهمية متزايدة، في ظل تركيز السلطات على تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. وتشمل السياسات الاقتصادية المعتمدة مواصلة الإصلاحات التنظيمية وتحرير الاستثمار¹⁷، إلى جانب توسيع البنية التحتية العامة وتعزيز جاذبية بيئة الأعمال، فضلاً عن الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار المالي وضبط أوضاع المالية العامة، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

كما تُعد اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة ركيزةً استراتيجيةً لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الإمارات، حيث تعمل على تسهيل حركة التجارة والاستثمار، وفتح أسواق دولية جديدة أمام السلع والخدمات الوطنية¹⁸، إلى جانب تعزيز تنافسية الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع القطاعات

¹⁶ استقبلت المنشآت الفندقية في الإمارات 32.34 مليون نزيل فندقي، وحققت إيرادات فندقية بلغت 49.21 مليار درهم إماراتي، أي ما يعادل نحو 13.4 مليار دولار أمريكي في عام 2025.

¹⁷ "بلغت التدفقات الداخلة إلى الإمارات 177.2 مليار درهم إماراتي، أي ما يعادل نحو 48.3 مليار دولار أمريكي في عام 2025.

¹⁸ بلغت قيمة التجارة غير النفطية في الإمارات 3.55 تريليون درهم إماراتي، أي ما يعادل نحو 966.6 مليار دولار أمريكي في عام 2025، أي بنمو قدره 26.9 في المائة.

الاقتصادية. وفي هذا الإطار، وتأكيداً على عمق التكامل مع الأسواق العالمية وتوطيد أطر التعاون مع الشركاء الدوليين لتحقيق المستهدفات الاستراتيجية، فقد دخلت حتى تاريخه 18 اتفاقية شراكة اقتصادية حيز التنفيذ الفعلي في الإمارات.

من جهته، سجل **الاقتصاد القطري** معدل نمو بلغ نحو 2.9 في المائة خلال عام 2025، غير أن تداعيات التوترات الجيوسياسية في المنطقة ألقت بظلالها على آفاق النمو في عام 2026، حيث من المتوقع أن يشهد الاقتصاد انكماشاً بنحو 5.9 في المائة نتيجةً لتراجع الصادرات في قطاعي النفط والغاز. وتُعد قطر من بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأكثر تأثراً بإغلاق مضيق هرمز، نظراً لمرور ما يقارب 90 في المائة من صادراتها من النفط والغاز عبر هذا الممر البحري الحيوي. ورغم أن القدرات التخزينية المتاحة تسمح باستمرار الإنتاج وتراكم المخزونات خلال فترة الإغلاق، بما يخفف جزئياً من تأثيره على الإنتاج، فإن القيود المفروضة على التصدير تظل عاملاً رئيسياً في إضعاف الأداء الاقتصادي. كما يُعزى انكماش النمو في عام 2026 إلى تراجع نشاط القطاع غير النفطي، لا سيما في مجالات السياحة والإنتاج الصناعي والأنشطة الخدمية.

ولمواجهة هذه التطورات، اتخذ مصرف قطر المركزي مجموعة من التدابير الاحترازية، شملت توفير تسهيلات مالية للمصارف التجارية لضمان استمرار وفرة السيولة في السوق المحلية. ومن شأن هذه التسهيلات أن تمكّن البنوك من إدارة تدفقاتها النقدية بدرجة أكبر من اليقين خلال الفترة الحالية. كما خفّض المصرف نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع من 4.5 في المائة إلى 3.5 في المائة، بما يوفر سيولة إضافية للقطاع المصرفي. ومن جانب آخر، سمح مصرف قطر المركزي للبنوك بمنح المقترضين المتضررين من الظروف الراهنة إمكانية تأجيل سداد أقساط القروض وفوائدها لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، على أن يتم تطبيق هذه الإجراءات وفقاً للسياسات الداخلية للمصارف والتعليمات الرقابية المعمول بها.

واستناداً إلى فرضية عدم إطالة أمد النزاع في الشرق الأوسط، من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد القطري زخمه خلال عام 2027 ليحقق نمواً بنحو 5.5 في المائة، مدعوماً بعودة المبادلات الخارجية إلى مسارها الطبيعي واستعادة الصادرات مساهمتها الإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي. كما تستفيد قطر من إعادة توجيه جزء من صادراتها نحو الأسواق الأوروبية على المدى المتوسط، مع الحفاظ على الأسواق الآسيوية كمحور رئيسي لصادراتها.

بدوره، سجل **الاقتصاد الكويتي** تحسناً في نموه بنسبة 2.7 في المائة خلال عام 2025، غير أنه من المتوقع أن يشهد انكماشاً خلال عام 2026 بنحو 2.9 في المائة، نتيجة تراجع صادرات النفط وانكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، في ظل تداعيات التوترات الجيوسياسية في المنطقة، حيث تمر معظم المبادلات الخارجية عبر مضيق هرمز. وفي هذا السياق، اتخذ بنك الكويت المركزي حزمة من الإجراءات لمواجهة آثار التطورات الجيوسياسية على الاقتصاد، وتعزيز مرونة القطاع المصرفي المحلي، بما يدعم النشاط الاقتصادي ويحافظ على استقرار العمليات المصرفية. وفي عام 2027، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الكويتي نمواً ملحوظاً بنحو 6.0 في المائة، مدعوماً بتحسين ظروف التجارة الخارجية وتنفيذ خطط طموحة لتوسيع القدرات الإنتاجية، بما يسهم في رفع متوسط إنتاج النفط بشكل ملموس خلال الفترة

المقبلة. وفي إطار جهود التنويع الاقتصادي، يُنتظر أن يحرز الاقتصاد الكويتي تقدماً إضافياً، مدفوعاً بارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي وتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

فيما يتعلق **بالاقتصاد العُماني**، من المتوقع أن يواصل تسجيل نمو بوتيرة معتدلة تبلغ نحو 2.9 في المائة في عام 2026، مقارنةً بمعدل 3.1 في المائة في عام 2025، وذلك في ظل استمرار تحسن نشاط قطاع النفط، رغم التوترات الجيوسياسية. وتُعد عُمان أقل تضرراً نسبياً من التوترات المرتبطة بالتجارة الخارجية، نظراً لعدم اعتمادها بشكل أساسي على مضيق هرمز في تجارتها الخارجية مقارنةً بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى، وذلك بفضل منفذها على بحر العرب وخليج عُمان.

وقد اتخذت عُمان عدداً من التدابير لمواجهة تداعيات التوترات الجيوسياسية على الاقتصاد، ركزت على الحفاظ على الاستقرار النقدي ضمن الإطار النقدي القائم دون اللجوء إلى تدخلات استثنائية مرتبطة بالنزاع، واستمرار تطبيق الإطار المالي متوسط الأجل دون الإعلان عن ميزانيات طارئة، بما يضمن الحفاظ على الانضباط المالي. كما شملت الجهود الحفاظ على مرونة القطاع المالي من خلال الإطار التنظيمي القائم، بما في ذلك اللوائح المصرفية المعمول بها واحتياطات رأس المال. ويُتوقع أن يستفيد الاقتصاد العُماني من تحسن الأوضاع الخارجية، بما في ذلك تحسن الحساب الجاري والميزان المالي، مدعوماً باستمرار صادرات الطاقة والأسمدة وارتفاع الأسعار العالمية.

كما تواصل القطاعات غير النفطية، ولا سيما الصناعات الرئيسية، تعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مستفيدة من البرامج والإصلاحات التي توفرها "**رؤية عُمان 2040**" كإطار مركزي للتحويل الاقتصادي الوطني، والتي تُعطي الأولوية لتوسيع دور القطاع الخاص وتعزيز إصلاحات التحديث المؤسسي. وتشمل هذه الجهود تنفيذ استراتيجيات نمو قائمة على الاستدامة ورفع الإنتاجية، بما يوجه مسار التنمية الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة. ومن شأن هذه الاستراتيجيات والإصلاحات أن تدعم آفاق النمو الاقتصادي خلال عام 2027، حيث يُرتقب أن يسجل الاقتصاد نمواً بنحو 3.1 في المائة. كما يُسهم التنويع الاقتصادي بشكل تدريجي في توسيع قاعدة القطاعات غير النفطية، مع تزايد مساهمة كل من السياحة والخدمات اللوجستية والتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي. ويواصل الاستثمار في البنية التحتية تعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بما يحد من الاعتماد على عائدات الطاقة المتقلبة.

بعد تسجيله نمواً جيداً بنحو 3.5 في المائة في عام 2025، يُتوقع أن يشهد **الاقتصاد البحريني** تباطؤاً ملحوظاً خلال عام 2026، حيث يُقدّر النمو بنحو 1.4 في المائة، وذلك نتيجة تراجع نمو القطاع النفطي، الذي تأثر بانكماش الصادرات النفطية، إضافةً إلى تباطؤ نمو أبرز الأنشطة غير النفطية، كمدخلات التأثيرات التوترات الجيوسياسية في المنطقة على الاقتصاد. وفي هذا السياق، أثرت هذه التوترات على حركة التجارة وسلاسل الإمداد والشحن والطاقة في المنطقة، ولا سيما مع حساسية الممرات البحرية مثل مضيق هرمز، مما يستدعي مواصلة تعزيز مرونة الاقتصاد البحريني وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية. أما في عام 2027، فمن المتوقع أن يدعم الاستثمار في قطاعات البنية التحتية الحيوية، والخدمات اللوجستية، والخدمات المالية، والتقنيات المالية الحديثة، والسياحة، استمرار نمو القطاع غير النفطي، بما يسهم في تحقيق معدل نمو اقتصادي بنحو 2.9 في المائة.

في **العراق**، يُتوقع أن يواصل الاقتصاد خلال عام 2026 تسجيل انكماش للسنة الرابعة على التوالي بنسبة 7.6 في المائة، نتيجة تراجع نمو الصادرات النفطية عقب إغلاق مضيق هرمز، الذي يعبر منه الجزء الأكبر من

الصادرات العراقية. ويعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على إنتاج النفط وصادراته باعتبارهما المصدر الرئيسي للإيرادات. وللحد من آثار التوترات الجيوسياسية على الاقتصاد، اتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة من الإجراءات، شملت تعزيز الاحتياطات الأجنبية والمالية بما يتيح تيسير السياسة النقدية واستيعاب الصدمات، وضمان الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال دعم سيولة النظام المصرفي وتمكينه من تلبية احتياجات الأسر والقطاع الخاص، إلى جانب مواصلة تمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية.

وفي ظل اضطرابات طرق التصدير البحرية التقليدية، استكشف العراق قنوات بديلة لتصدير النفط الخام عبر ميناء العقبة في جنوب الأردن، مع الاعتماد على النقل البري في ظل محدودية خطوط الأنابيب، وهو ما من شأنه دعم الصادرات النفطية. أما في عام 2027، فمن المتوقع أن يخرج الاقتصاد العراقي من فترة الركود، ليحقق نمواً بنحو 8.8 في المائة، مدعوماً بتحسين إنتاج النفط وأثر تنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية التدريجية، التي تستهدف تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، بما يسهم في دعم نمو القطاع الخاص وتعزيز النشاط الاقتصادي بشكل أوسع.

من المتوقع أن يحقق **الاقتصاد الجزائري** نمواً بنسبة 3.8 في المائة خلال عام 2026، نتيجة استمرار الأداء الجيد لصادرات النفط والغاز، لا سيما نحو الأسواق الأوروبية، علاوةً على ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الزراعي الذي يستفيد من ظروف مناخية مواتية خلال العام الجاري. وتُعد الجزائر أكبر منتج للغاز الطبيعي في أفريقيا، وثاني أكبر مُصدّر للنفط إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب. ومن المتوقع أن يستفيد النشاط الاقتصادي خلال عام 2027 من زيادة الإنفاق والاستثمار الحكوميين، إلى جانب استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تنويع قاعدة الإنتاج، حيث يُرتقب أن يسجل الاقتصاد نمواً بنحو 3.3 في المائة.

أما في **ليبيا**، فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد تباطؤاً طفيفاً خلال عام 2026، مع تسجيل نمو يُقدّر بنحو 3.2 في المائة مقارنةً بمعدل نمو بنحو 5.4 في المائة في عام 2025. ولمواجهة تداعيات التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، اتخذت مجموعة من الإجراءات لمواجهة التحديات في سوق النفط وضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي، شملت اعتماد أول ميزانية وطنية موحدة منذ أكثر من 13 عاماً، في خطوة مؤسسية مهمة للحد من التشتت المالي، وتحسين تنسيق الإنفاق الحكومي، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. وفي الوقت نفسه، ساهم ارتفاع عائدات صادرات المحروقات في توفير موارد مالية إضافية لتمويل البرنامج الحكومي ودعم النمو الاقتصادي.

وفي عام 2027، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الليبي نمواً بنحو 2.8 في المائة، مدعوماً باستمرار تحسن إنتاج النفط وبالأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تعزيز الاستقرار المؤسسي والقدرات الحكومية، وتحسين الحوكمة ودعم الاستثمار المستدام. وفي هذا السياق، تم إطلاق مشروع **"استثمر من أجل ليبيا"** بهدف تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار وتحفيز دور القطاع الخاص. كما تم توقيع شراكة استراتيجية مع شركات دولية لتطوير "منطقة مصراتة الحرة"، بما يسهم في جذب استثمارات أجنبية مهمة، وتحديث البنية التحتية، وتحويل أصول الدولة إلى منصات قادرة على تحقيق عوائد مستدامة.

الجدول (3): توقعات معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط (%)

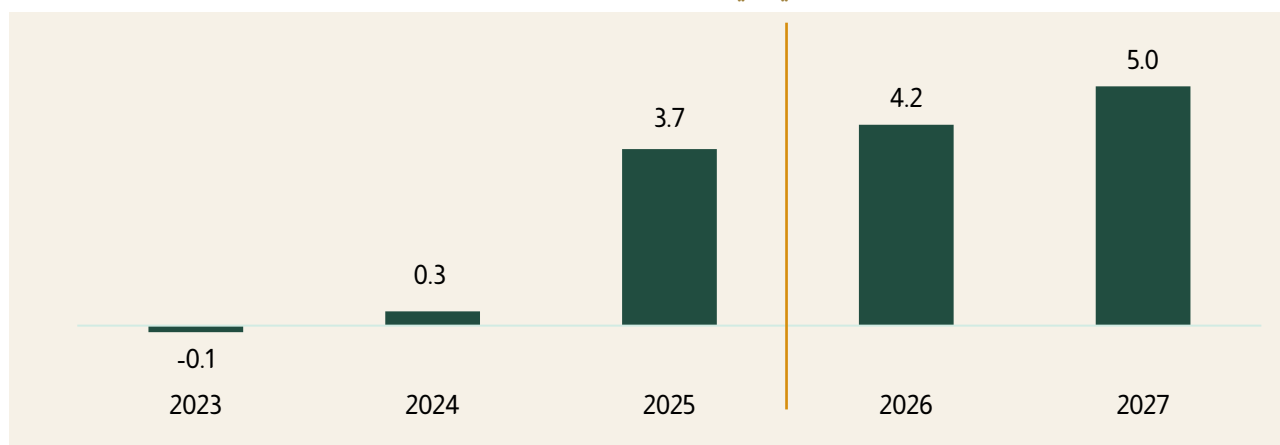
الدولة	2023	2024	2025	2026	2027
السعودية	0.5	2.7	4.6	3.2	4.2
الإمارات	4.3	6.6	6.2	1.7	9.8
قطر	0.8	2.9	2.9	-5.9	5.5
الكويت	-1.6	-1.5	2.7	-2.9	6.0
عُمان	1.4	1.6	3.1	2.9	3.1
البحرين	3.9	2.9	3.5	1.4	2.9
الجزائر	4.1	3.7	4.4	3.8	3.3
العراق	-0.3	-1.5	-1.4	-7.6	8.8
ليبيا	11.3	2.0	5.4	3.2	2.8

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

2.1.3. الدول العربية المستوردة للنفط

وفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي، يُتوقع أن تسجل مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط¹⁹ تحسناً في وتيرة نموها الاقتصادي، ليلبلغ نحو 4.2 في المائة في عام 2026 و5.0 في المائة في عام 2027، مقارنةً بمعدل نمو يُقدَّر بنحو 3.7 في المائة خلال عام 2025 (الشكل (24)). ويُعزى هذا التحسن إلى عدة عوامل، من أبرزها الأثر الإيجابي لاستمرار تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحسن القيمة المضافة للقطاع الزراعي في بعض الدول، فضلاً عن أهمية الإجراءات التي اتخذتها الحكومات للتخفيف من تداعيات التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على القطاعات الاقتصادية والقدرة الشرائية للأسر.

الشكل (24): توقعات معدل النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط (%)



المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

¹⁹ تشمل مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط كلاً من مصر، والمغرب، وتونس، ولبنان، والأردن، وفلسطين، والسودان، وسورية، وموريتانيا، وجيبوتي، والقمر، واليمن. وقد تم استثناء الصومال نظراً لعدم توفر بيانات حول أدائه الاقتصادي خلال فترة التوقعات.

على مستوى اقتصادات الدول كلّ على حدة (الجدول (4))، من المتوقع أن يحافظ **الاقتصاد المصري** على وتيرة نموه عند 4.5 في المائة في عام 2026، وأن يبلغ 4.8 في المائة في عام 2027، رغم التحديات الخارجية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، مدفوعاً بقوة الاستهلاك الخاص، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وانتعاش قطاعي السياحة والتكنولوجيا. ويستفيد الاقتصاد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة قطاعات، كالصناعات التحويلية والطاقة والسياحة والعقارات، إضافةً إلى تحسن مستوى الاحتياطيات الأجنبية، مما يعزز استقرار الاقتصاد الكلي. وللتخفيف من تداعيات التوترات الجيوسياسية الراهنة، اتخذت الحكومة عدداً من القرارات والإجراءات²⁰، شملت خفض الإنفاق الحكومي لإبطاء وتيرة بعض الأنشطة والنفقات غير المستعجلة، وترشيد استهلاك الطاقة من قبل المؤسسات الحكومية والتجارية. كما خصصت الحكومة 80 مليار جنيه مصري في مشروع ميزانية السنة المالية 2026-2027 لدعم الإنتاج والتصنيع وريادة الأعمال والصادرات.

من جهته، يُتوقع أن يشهد **الاقتصاد المغربي** تحسناً في وتيرة النمو، ليسجل نحو 5.2 في المائة في عام 2026 مقابل 4.9 في المائة في عام 2025، مدفوعاً بتحقيق نمو ملحوظ في القيمة المضافة للقطاع الزراعي، الذي استفاد من ظروف مناخية مواتية، إضافةً إلى استمرار ديناميكية قطاعات الصناعات التحويلية، وانتعاش السياحة، وقطاع البناء والأشغال العامة. وساهمت الإجراءات الحكومية المتخذة عقب اندلاع التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط في التخفيف من أثر التداعيات على الاقتصاد، وشملت مجموعة من التدابير الاستباقية والفورية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وركزت الاستجابة الوقائية للمغرب على الحد من انتقال تقلبات أسعار الوقود، والحفاظ على أمن إمدادات الطاقة، وتوخي الحذر في السياسة النقدية. وفي هذا الإطار، أقرت السلطات دعماً موجهاً لقطاع النقل لاحتواء ارتفاع أسعار الوقود المحلية، مع تأمين مخزونات الديزل والبنزين لمدة تتراوح بين 51 و55 يوماً، وضمان إمدادات الفحم والغاز حتى منتصف عام 2026. كما اعتمدت الحكومة على تنويع مصادر استيراد الطاقة وخفض استهلاك الغاز من خلال زيادة توليد الطاقة الكهرومائية. أما على الصعيد النقدي، فقد أبقي بنك المغرب سعر الفائدة دون تغيير عند 2.25 في المائة في يونيو 2026، أخذاً في الاعتبار ترسخ ديناميكية النشاط الاقتصادي واستمرار حالة عدم اليقين المرتفعة المحيطة بالآفاق الاقتصادية العالمية.

تشمل التدابير الرئيسية المتخذة²¹ دعم قطاع النقل وغاز البوطان (تدابير مباشرة)، وتأمين الاحتياطيات الاستراتيجية (الطاقة والغذاء)، وترشيد الإنفاق العام وضبط أوضاع المالية العامة، وتدابير نقدية لاحتواء التضخم، وتعزيز آليات المتابعة والاستجابة. وفي عام 2027، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد المغربي بنحو 3.1 في المائة، مدفوعاً باستمرار الأداء القوي للقطاع الصناعي، بما يعكس المكانة الاستراتيجية التي بات يحتلها المغرب ضمن سلاسل القيمة العالمية في عدد من المجالات ذات القيمة المضافة العالية. كما تواصل الصناعات الاستخراجية تعافيتها، في حين يحافظ قطاع السياحة على ديناميكيته القوية، بما يعكس الجاذبية المتزايدة للمغرب. إضافةً إلى ذلك، يُتوقع أن تتحسن مساهمة الاستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مدعومةً بإنجاز مشاريع البنية التحتية القائمة.

²⁰ الإجراءات للحد من تداعيات التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وزارة المالية المصرية.

²¹ الإجراءات للحد من تداعيات التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وزارة الاقتصاد والمالية المغربية.

في تونس، من المتوقع أن يحافظ الاقتصاد على وتيرة نموه بنحو 2.6 في المائة في عام 2026، مستفيداً من تحسن القيمة المضافة للقطاع الزراعي، وقطاع الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والكهربائية، إضافةً إلى تحسن نمو قطاع الخدمات، ولا سيما المرتبطة بالسياحة. عززت السلطات تدابير الأمن الغذائي والإمدادات الزراعية، بما في ذلك قدرات التخزين، ودعم البذور والأسمدة، وإصلاحات منظومة التوزيع. وعلى الصعيد النقدي، اتخذ البنك المركزي التونسي موقفاً حذراً بإبقاء سعر الفائدة دون تغيير عند 7.0 في المائة في أواخر مارس 2026، في ظل ضغوط تضخمية متجددة. وفي عام 2027، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد نمواً بنسبة 2.7 في المائة، مدعوماً بتنفيذ إجراءات خطة التنمية للفترة 2026-2030، والتي تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، ودعم أصحاب المشاريع ورواد الأعمال، وخفض معدلات البطالة، وتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع المحلية، وتحسين البنية التحتية.

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد اللبناني تباطؤاً ملحوظاً خلال عام 2026، ليسجل نمواً بنحو 1.3 في المائة مقابل 3.8 في المائة في عام 2025، وذلك نتيجة تداعيات التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط على النشاط الاقتصادي، بما في ذلك اضطرابات الأسعار والتجارة والإمدادات، والضغوط التضخمية، وانخفاض محتمل في تدفقات التحويلات المالية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتزايد الاحتياجات الإنسانية، إضافةً إلى مزيد من الضغوط على القطاعات الرئيسية، ولا سيما السياحة والتجارة، اللذين كانا محركي النمو في عام 2025. ومن المتوقع أن تُلقي هذه التطورات عبئاً إضافياً على المالية العامة، وتزيد من تكاليف إعادة الإعمار، وتفاقم مواطن الضعف القائمة في القطاع المالي اللبناني. وفي عام 2027، من المتوقع أن يستفيد الاقتصاد من تراجع التوترات الجيوسياسية وعودة الحيوية إلى القطاعات الاقتصادية، ليسجل انتعاشاً في نموه بنسبة 9.2 في المائة، مدعوماً باستعادة تدريجية للنشاط الاقتصادي وتحسن بيئة الأعمال.

في الأردن، يُتوقع أن يسجل الاقتصاد نمواً بنحو 2.7 في المائة خلال عام 2026 في ظل استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة، مستفيداً من حزمة الإجراءات الاحترازية والاستباقية لدعم الاقتصاد الوطني²²، والمتخذة للحد من تداعيات التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. وتشمل هذه الإجراءات تعزيز السيولة المصرفية من خلال ضخ ما يقارب 700 مليون دينار أردني في سوق النقد، عبر خفض سعر الفائدة الإلزامي الفعلي على الودائع، إلى 5 في المائة للبنوك التجارية و4 في المائة للبنوك الإسلامية. وقد ساهم هذا الإجراء في توفير سيولة إضافية للمصارف لدعم الإقراض. كما تم دعم قطاع السياحة عبر توفير تسهيلات تمويلية بشروط وأحكام خاصة للمؤسسات المتضررة بشدة من آثار التوترات، إلى جانب تعزيز الأمن الغذائي من خلال تمويل استيراد السلع الغذائية الأساسية. وفي عام 2027، يُتوقع أن يرتفع النمو إلى نحو 3.1 في المائة، مدعوماً ببدء تنفيذ مشروعات بنية تحتية كبرى، إضافةً إلى الإصلاحات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية.

بعد انكماش حاد خلال عام 2024، سجل الاقتصاد الفلسطيني نمواً يُقدَّر بنحو 4.4 في المائة في عام 2025، ومن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى نحو 2.7 في المائة في عام 2026، قبل أن يرتفع تدريجياً إلى نحو 3.5 في المائة في عام 2027. ويعكس النمو المتوقع في عام 2026 بدرجة كبيرة أثر سنة الأساس، إلى جانب استمرار التحسن المحدود في النشاط الاقتصادي مقارنةً بالعام السابق، مدعوماً باستقرار نسبي في الأوضاع

²² البنك المركزي الأردني، مايو 2026.

الميدانية، واستمرار تدفقات التحويلات الخاصة، وتحسن محدود في تدفق المساعدات الإنسانية، وعودة جزئية للنشاط في بعض القطاعات الخدمية والتجارية. إلا أن هذا النمو يبقى مقيداً باستمرار القيود الإسرائيلية على الحركة والتجارة، وبطء إعادة إعمار قطاع غزة، وضعف الاستثمار الخاص، واستمرار الضغوط على المالية العامة، وعدم انتظام تحويل إيرادات المقاصة، فضلاً عن استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية الإقليمية، بما يحد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استعادة طاقته الإنتاجية وتحقيق نمو أكثر استدامة.

في **السودان**، يُتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي خلال عامي 2026 و2027 ليسجل نحو 5.0 في المائة و11.1 في المائة، على التوالي، مقارنةً بنحو 1.7 في المائة في عام 2025، مدعوماً بالاستعادة التدريجية لإنتاج النفط. ويستند هذا التحسن إلى فرضية خفض التوترات الداخلية وبدء عمليات إعادة الإعمار، إلى جانب انتعاش الصادرات. في أبريل 2026، أعلنت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي عن مجموعة من التدابير الرامية إلى معالجة اختلالات التجارة الخارجية ضمن سياق أوسع لدعم الانتعاش الاقتصادي. وتركز هذه التدابير على دعم الصادرات وإدارة الواردات عبر قنوات متعددة، تشمل زيادة الإنتاج المحلي، وتعزيز القيمة المضافة للصادرات، وتوسيع الوصول إلى أسواق دولية جديدة، وتنظيم الواردات بما يقلل الاعتماد على المصادر الخارجية ويدعم الاستقرار الاقتصادي. وبشكل عام، تعكس هذه الخطوات توجهاً رسمياً نحو تعزيز القطاع الخارجي وتخفيف الضغوط المرتبطة بالواردات والعملات الأجنبية. كما تضمنت الحزمة المعلنة إجراءات أكثر تفصيلاً للتعامل مع التحديات المتعلقة بالصادرات والواردات، من بينها توفير المدخلات الزراعية الأساسية، وتشجيع الأنشطة الصناعية، وتطوير معالجة منتجات الثروة الحيوانية، ومواصلة تحسين القيمة المضافة.

من جهتها، تشهد **سورية** خلال عام 2026 تحركات سريعة لإعادة تنشيط القطاعات الاقتصادية في ظل التحديات القائمة، حيث تسعى الحكومة إلى تعزيز الاستثمار بهدف مضاعفة الإنتاج، وسد الفجوة بين العرض والطلب، وتعزيز الاعتماد على الموارد المحلية، لا سيما في قطاع الطاقة (الغاز والنفط)، إضافةً إلى تعزيز التبادل التجاري على المستويين الإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد نمواً بنحو 6.6 في المائة في عام 2026 و5.7 في المائة في عام 2027، مدعوماً بالجهود الرامية إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية، وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتشجيع الإنتاج في القطاعات الرئيسية، إلى جانب جهود إعادة الإعمار التي تعزز مساهمة الاستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

من المتوقع أن يستمر **الاقتصاد الموريتاني** في تحقيق نمو متسارع بنسبة 4.7 في المائة في عام 2026، مدفوعاً بتحسين القيمة المضافة للقطاع الزراعي وارتفاع إنتاج قطاع التعدين. ومن المتوقع أن تتباطأ وتيرة النمو قليلاً إلى حوالي 4.4 في المائة في عام 2027. ولمواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن تداعيات التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لترشيد الإنفاق الحكومي، وتسريع استيراد المنتجات النفطية والسلع الأساسية لضمان استقرار الإمدادات، إضافةً إلى مواصلة سياسة الدعم الحكومي لمنتجات الطاقة بهدف حماية القدرة الشرائية للأسر.

يواصل الاقتصاد في **جيبوتي** نموه بوتيرة جيدة تُقدَّر بنحو 6.2 في المائة في عام 2026 وحوالي 6.0 في المائة في عام 2027، نتيجة تحسن القيمة المضافة لقطاعات التجارة والنقل والاتصالات، مدعوماً باستمرار عمليات الشحن العابر وانتعاش قطاع البناء. ومن المتوقع أن تُسهم الإصلاحات الاقتصادية في التخفيف

من آثار عدد من المخاطر المرتبطة بالتجارة الدولية، بما في ذلك تباطؤ حركة الموانئ والصعوبات المتعلقة بسداد الديون الخارجية.

في **القمر**، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد نمواً بنسبة 4.2 في المائة خلال عامي 2026 و2027، مقابل 1.6 في المائة في عام 2025، مدفوعاً بتوسع الاستثمارات في قطاع البناء والأشغال العامة، وتطوير البنية التحتية، إلى جانب تحسن أداء قطاعي السياحة والزراعة، وارتفاع التحويلات المالية من الخارج. وتعتمد جزر القمر على آليات السياسات القائمة للتخفيف من آثار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط على الاقتصاد، بما في ذلك الحد من انتقال ارتفاع تكاليف الوقود إلى الداخل، وضمان استمرارية استيراد الغذاء والطاقة، والاعتماد على السياسة النقدية لضمان تمويل الاقتصاد.

في **اليمن**، من المتوقع أن يستمر الاقتصاد في الانكماش، ولكن بوتيرة أبطأ مقارنةً بالسنوات الماضية، مسجلاً تراجعاً بنسبة 0.1 في المائة في عام 2026، على أن يحقق نمواً بنحو 1.0 في المائة في عام 2027، مدفوعاً بتحسين الاستهلاك الخاص نتيجة انخفاض الضغوط التضخمية، وتراجع وتيرة انخفاض قيمة العملة الوطنية، وإمكانية استئناف إنتاج النفط.

الجدول (4): توقعات معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط (%)

الدولة	2023	2024	2025	2026	2027
مصر	3.8	2.4	4.4	4.5	4.8
المغرب	3.8	4.4	4.9	5.2	3.1
موريتانيا	6.8	6.3	4.0	4.7	4.4
جيبوتي	6.8	7.0	6.0	6.2	6.0
القمر	3.0	3.4	1.6	4.2	4.2
لبنان	0.5	-6.4	3.8	1.3	9.2
تونس	0.2	1.6	2.5	2.6	2.7
الأردن	3.1	2.6	2.8	2.7	3.1
فلسطين	-1.0	-22.9	4.4	2.7	3.5
السودان	-29.4	-12.7	1.7	5.0	11.1
سورية	0.3	0.8	3.6	6.6	5.7
اليمن	-4.9	-5.1	-5.4	-0.1	1.0

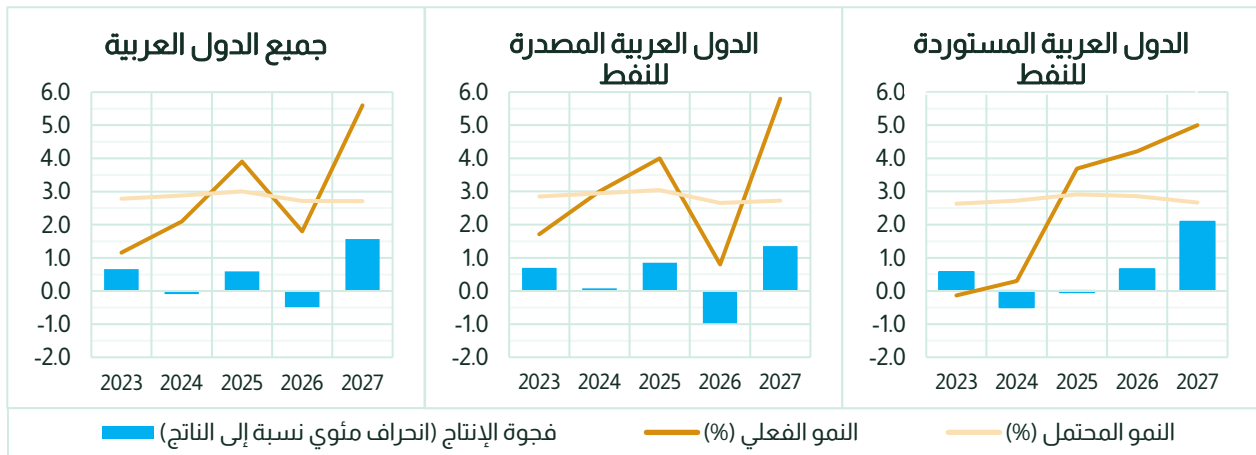
المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

2.3. القدرات الهيكلية ودور عوامل الإنتاج في تشكيل آفاق نمو الاقتصادات العربية

استكمالاً لتحليل آفاق النمو الاقتصادي في الدول العربية، نكتسي مقارنة النمو الفعلي بالنمو المحتمل أهمية خاصة لتقييم مدى استدامة التعافي الاقتصادي في ظل الصدمات الراهنة. وتُظهر البيانات أن الاقتصادات العربية سجلت تحسناً في النمو الفعلي من 1.2 في المائة في عام 2023 إلى 3.9 في المائة في عام 2025، دون أن يبلغ في معظم الحالات مستوى النمو المحتمل الذي تراوح بين 2.7 و3.0 في المائة خلال الفترة نفسها، مما يعكس انتقالاً مؤقتاً نحو مستوى أعلى من استغلال القدرات الإنتاجية. إلا أنه من المتوقع أن يتأثر هذا التحسن بالصدمات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة العربية خلال عام

2026، إذ تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو إلى 1.8 في المائة في عام 2026، دون مستوى النمو المحتمل البالغ نحو 2.7 في المائة، قبل أن يتسارع مجدداً إلى 5.6 في المائة في عام 2027، متجاوزاً النمو المحتمل بشكل ملحوظ. ومن المتوقع كذلك أن تتزامن هذه التطورات مع تحول فجوة الإنتاج من موجبة نسبياً في عام 2025 إلى سالبة في عام 2026، قبل أن تعود إلى الاتجاه الموجب في عام 2027. وتبقى هذه الدورية أكثر حدة في الدول العربية المصدرة للنفط، في حين يُرجَّح أن تسجل الدول العربية المستوردة للنفط فجوة إنتاج موجبة خلال عامي 2026 و2027 (الشكل (25)).

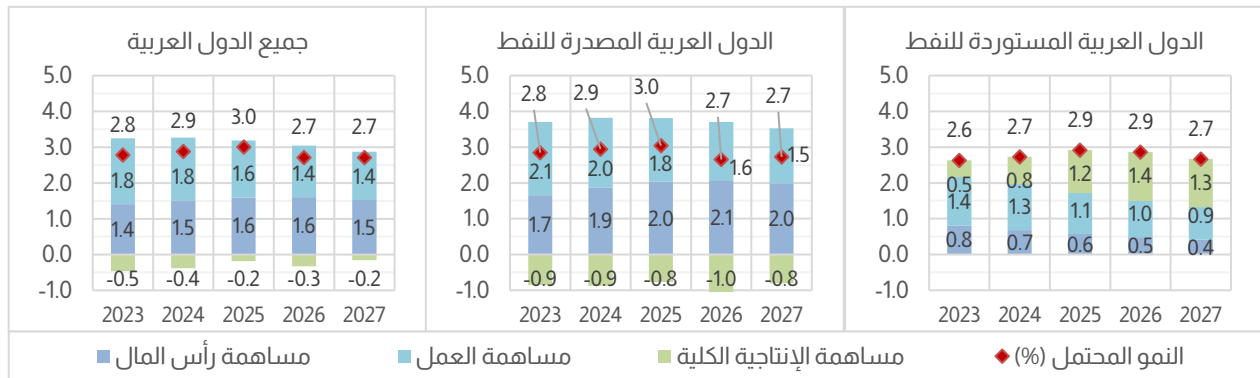
الشكل (25): معدل النمو الاقتصادي الفعلي والمحمّل وفجوة الإنتاج في الدول العربية حسب المجموعات خلال الفترة (2023-2027) (%)



المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

على صعيد محددات النمو المحتمل، يشير التحليل إلى استمرار اعتماد الاقتصادات العربية على تراكم رأس المال بوصفه المحرك الرئيسي للنمو، حيث تراوحت مساهمته بين 1.4 و1.6 نقطة مئوية خلال الفترة 2023-2025، مع توقع استقرارها عند مستويات قريبة من ذلك خلال عامي 2026 و2027، وإن كان ذلك يخفي تبايناً ملحوظاً بين الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط. وتسجل الدول المصدرة للنفط مساهمات أعلى لرأس المال تقارب 2.0 نقطة مئوية، مقابل مستويات أكثر تواضعاً ومتراجعة في الدول المستوردة للنفط، تنخفض تدريجياً من نحو 0.8 نقطة مئوية إلى أقل من 0.5 نقطة مئوية خلال نفس الفترة. في المقابل، تتخذ مساهمة عنصر العمل منحى تنازلياً تدريجياً، إذ من المتوقع أن تنخفض من 1.8 نقطة مئوية في عام 2023 إلى نحو 1.4 نقطة مئوية في عام 2027، مع بروز هذا التراجع بشكل أكثر وضوحاً في الدول العربية المستوردة للنفط. وتراجع هذه المساهمة من حوالي 1.4 نقطة مئوية إلى أقل من 1.0 نقطة مئوية، مما يعكس تحديات هيكلية أعمق في أسواق العمل في الدول العربية المستوردة للنفط مقارنةً بنظيراتها المصدرة للنفط. فيما يتعلق بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تم تسجيل مستويات سالبة تصل إلى نحو سالب 1.0 نقطة مئوية في الدول المصدرة للنفط، مقابل تحسن تدريجي في الدول المستوردة للنفط من نحو 0.5 نقطة مئوية إلى ما يفوق 1.0 نقطة مئوية خلال نفس الفترة (الشكل (26)).

الشكل (26): مساهمة عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي المحتمل في الدول العربية حسب المجموعات خلال الفترة (2023-2027) (%)



المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

في ضوء هذه التطورات، تبرز مجموعة من الدلالات ذات الأهمية لمتخذي القرار الاقتصادي في الدول العربية:

- تشير التوقعات بتجاوز النمو الفعلي لمستواه المحتمل، وما قد يترتب عنه من فجوة إنتاج موجبة، إلى ضرورة تعزيز جاهزية السياسات الاقتصادية الكلية، لا سيما من خلال تعزيز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، بما يضمن احتواء الضغوط التضخمية والحفاظ على توازن الاقتصاد الكلي. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الاستعداد لاحتتمالية تبني سياسات نقدية أكثر تشدداً إذا ما استدعت الظروف ذلك، سواء لمواجهة الضغوط التضخمية أو للتعامل مع انعكاساتها على أوضاع المالية العامة وتكلفة خدمة الدين العام، بما يستوجب إدارة حذرة لمزيج السياسات الاقتصادية لضمان الاستدامة المالية والنقدية، خاصة في ظل اتساع فجوة الإنتاج بشكل ملحوظ خلال عام 2027.
- رغم التحسن النسبي في أداء الدول العربية المستوردة للنفط، حيث يُتوقع أن يرتفع النمو إلى 5.0 في المائة في عام 2027، فإن محدودية النمو المحتمل (في حدود 2.7-2.9 في المائة) واستمرار ضعف مساهمة رأس المال والتراجع المستمر لمساهمة العمل، يبرزان ضرورة مواصلة الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية وتعزيز بيئة الاستثمار. وفي هذا الصدد، تكتسي أولوية الحفاظ على مستويات كافية من الإنفاق الاجتماعي والاستثماري أهمية خاصة، باعتبارها عناصر أساسية لدعم النمو على المدى المتوسط، بما يستوجب تجنب اللجوء إلى تقليصها كخيار أولي لمواجهة الضغوط الضرفية أو تمويل النفقات الاستعجالية. وفي ظل محدودية الموارد المالية وضيق الحيز المالي في عدد من هذه الدول، تبرز أهمية اعتماد نهج قائم على التواصل الواضح والمتواصل بشأن توجهات السياسات الاقتصادية وأهدافها، بما يساهم في كسب ثقة الشركاء الدوليين من مؤسسات مالية ومستثمرين، إلى جانب دعم قبول الإصلاحات على المستوى الوطني، بما يضمن استمرارية تمويل الاستثمار وتحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي وأهداف التنمية.
- ضرورة تعزيز مساهمة الإنتاجية، خاصة في الدول العربية المصدرة للنفط، والحاجة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الاقتصادات التي يميّز هيكلها بدرجة من الاعتماد على الموارد الطبيعية، رغم ما يتحدها من هوامش تمويل مهمة، قد يواجه بعضها تحديات هيكلية يمكن أن تنعكس على ديناميكية الإنتاجية ووتيرة تطور القطاعات غير النفطية، بما يؤكد أهمية مواصلة تبني

مقاربات متكاملة ومتدرجة لتعزيز التنويع الاقتصادي. وتبرز هنا أهمية تبني سياسات مالية تتسم بطابع معاكس للدورات الاقتصادية لإيرادات النفط، مدعومةً بدور فعال للصناديق السيادية في امتصاص التقلبات وتخصيص الموارد للاستخدامات الأكثر إنتاجية بدل الاقتصار على التوسع الكمي في رأس المال. في هذا الإطار، يكتسي اعتماد نهج تدريجي ومتوازن في توجيه الاستثمارات أهمية خاصة، من خلال إعطاء الأولوية لتطوير القدرات الصناعية النوعية وتعزيز رأس المال البشري، بما يدعم تعظيم الأثر الاقتصادي للاستثمارات.

- تؤكد التقلبات المتوقعة خلال عامي 2026 و2027 أهمية اعتماد أطر سياسات اقتصادية استباقية ومرنة، بما يدعم القدرة على امتصاص الصدمات وتعزيز استدامة النمو في المدى المتوسط. وفي هذا السياق، يقتضي تحقيق ذلك عملياً تعزيز التنسيق بين أدوات السياسات الاقتصادية، وتطوير أطر مالية متوسطة الأجل تسمح بإعادة توجيه الإنفاق وفق الأولويات، إلى جانب بناء هوامش مالية كافية خلال فترات التحسن الاقتصادي لتمكين الاستجابة الفعّالة خلال فترات التباطؤ. كما تبرز أهمية تعزيز آليات الاستقرار التلقائي وتفعيل دور الصناديق السيادية والاحتياطيّات الوقائية، لا سيما في الدول المصدّرة للنفط، للحد من أثر التقلبات الخارجية. في المقابل، يتطلب الأمر في الدول المستوردة للنفط توجيه الموارد المحدودة بكفاءة نحو الاستثمارات ذات الأثر المرتفع، مع الحفاظ على استمرارية الإنفاق الاجتماعي الداعم للاستقرار. ويظل تعزيز مصداقية السياسات الاقتصادية ووضوح توجهاتها، إلى جانب دعم الأطر المؤسسية والتنظيمية، عنصراً حاسماً لضمان فعالية هذه السياسات في تحقيق التوازن بين احتواء الصدمات ودعم النمو المستدام.

الفصل الرابع: اتجاهات الأسعار المحلية في الدول العربية

على الرغم من التعافي التدريجي الذي تشهده الأسعار المحلية في العديد من الدول العربية بعد فترة من التقلبات جّزاء الأزمات الإقليمية والدولية المتعاقبة خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أن بعض الدول العربية لا تزال تشهد معدلات تضخم مرتفعة نتيجة استمرار الأزمات والظروف الداخلية غير المواتية التي لعبت دوراً بارزاً في تراجع الأداء الاقتصادي وانخفاض قيمة عملاتها الوطنية، إلى جانب اختلالات في موازين العرض والطلب، خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية.

ومع بداية عام 2026، برزت أزمة جديدة في منطقة الشرق الأوسط، من شأنها أن تُبقي مستويات الأسعار المحلية عند مستويات مرتفعة، حيث أدت إلى اضطرابات وتوترات واسعة، ناهيك عن أزمة إغلاق مضيق هرمز، الذي يمثل شرياناً تجارياً مهماً للدول العربية الواقعة في محيطه، مما أثر بشكل واضح على حركة التجارة في هذه الدول، إضافةً إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار الطاقة من النفط الخام والغاز الطبيعي. وفي حال استمرار هذه التوترات حتى نهاية عام 2026، من المتوقع أن تكون تداعياتها كبيرة على سلاسل الإمداد والتوريد، ومن ثم انخفاض المعروض من الوقود والسلع الأساسية وارتفاع أسعارها محلياً.

في ضوء ذلك، يستعرض هذا الفصل بالرصد والتحليل تطورات معدلات التضخم في الدول العربية خلال السنوات الخمس الماضية، ويناقش الاتجاهات المتوقعة لها سواءً على مستوى المنطقة العربية أو على مستوى مجموعات الدول، والتي تشمل الدول العربية المصدرة للنفط والدول العربية المستوردة للنفط. كما يتطرق هذا الفصل إلى العوامل المحركة للأسعار المحلية والسياسات الاقتصادية المتوقعة للتعامل معها.

1.4. توقعات معدلات التضخم على مستوى إجمالي الدول العربية

شهدت معدلات التضخم في الدول العربية انخفاضاً تدريجياً اعتباراً من عام 2023، وكان هذا الانخفاض ملحوظاً في عام 2025 نتيجة انحسار الموجة التضخمية العالمية، وبدء التعافي من آثار تقلبات سلاسل الإمداد، إلى جانب تراجع أسعار النفط الخام العالمية. ويُستثنى من ذلك بعض الدول التي تمر بظروف داخلية غير مواتية، حيث لا تزال تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، وخاصة السودان واليمن، مع تحسن نسبي في لبنان وسورية. كما شهد التضخم في مصر تراجعاً تدريجياً في عام 2025 مع استقرار سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي.

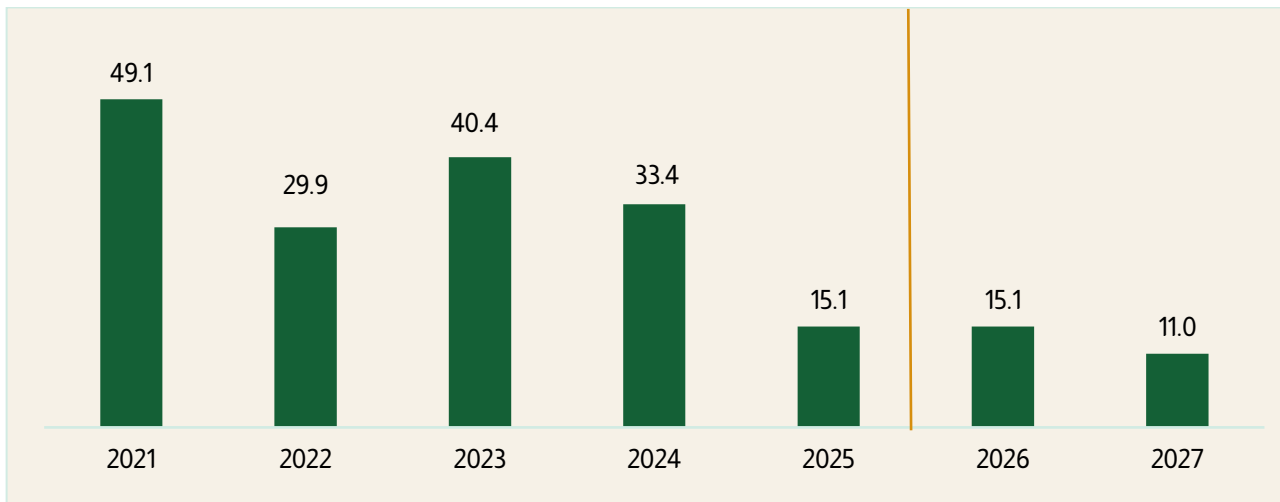
وقد فرضت التوترات في منطقة الشرق الأوسط حالة من عدم اليقين بشأن الأوضاع الاقتصادية، ليس فقط على مستوى المنطقة، ولكن أيضاً على المستوى العالمي، حيث أدى إغلاق مضيق هرمز، الذي يمر عبره بين 20 و25 في المائة من صادرات النفط الخام، إلى تعطيل إمدادات الطاقة وارتفاع أسعارها، إذ تجاوزت أسعار النفط الخام مستوى 100 دولار أمريكي للبرميل لأول مرة منذ عام 2022. كما شهدت أسعار الغاز الطبيعي والأسمدة والمعادن ارتفاعاً ملحوظاً، إضافةً إلى تعطيل حركة النقل الجوي من وإلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد ساهمت هذه العوامل بشكل كبير في رسم ملامح توقعات

معدلات التضخم في المنطقة خلال عامي 2026 و2027. ومع ذلك، لا يزال الغموض وعدم اليقين يكتنفان الوضع، ويتوقعان بشكل كبير على توقيت انتهاء التوترات واستعادة الاستقرار في المنطقة.

وعليه، تشير التوقعات إلى أن معدل التضخم في الدول العربية سيستمر في تسجيل مستويات ثنائية الرقم خلال عامي 2026 و2027، حيث من المتوقع أن يصل إلى نحو 15.1 في المائة خلال عام 2026 متأثراً بالأوضاع في المنطقة وارتفاع أسعار الطاقة، إضافةً إلى استمرار تداعيات الظروف الداخلية غير المواتية في بعض الدول العربية، مع توقعات بتراجعها في عام 2027 ليصل إلى ما يقرب من 11.0 في المائة، بافتراض عدم استمرار الأزمة لفترات أطول واستعادة الاستقرار تدريجياً خلال النصف الثاني من عام 2026.

وقد شهد التضخم في الدول العربية تراجعاً ملحوظاً في عام 2025 ليسجل نحو 15.1 في المائة مقارنةً بنحو 33.4 في المائة في عام 2024 (الشكل (27))، وذلك نتيجة انحسار الموجة التضخمية التي تشهدها بعض الدول العربية التي تمر بظروف داخلية استثنائية أثّرت على استقرارها الاقتصادي، وتحديداً في كل من سورية ولبنان وفلسطين ومصر واليمن. أما في السودان، فعلى الرغم من تراجع معدلات التضخم في عام 2025 مقارنةً بعامي 2023 و2024، إلا أنها لا تزال عند مستويات مرتفعة بلغت نحو 100 في المائة، مع توقعات بتراجعها في عامي 2026 و2027 (الملحق (2)). أسهمت معدلات التضخم المرتفعة في بعض الدول العربية في رفع متوسط التضخم على مستوى المنطقة.

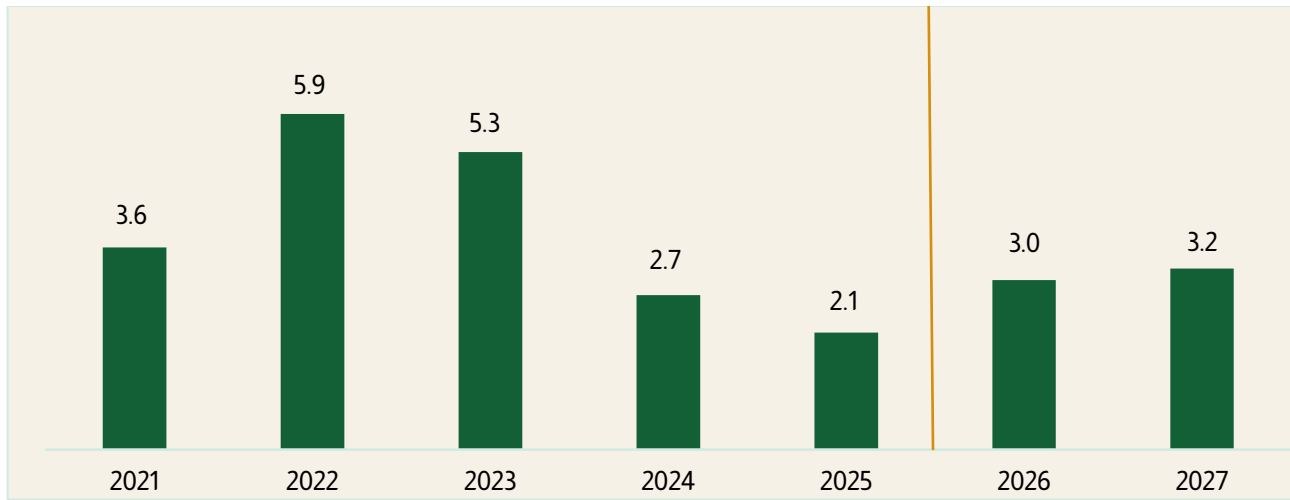
الشكل (27): تطور معدلات التضخم في المنطقة العربية (%)



المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

ومع استبعاد الدول التي تواجه ضغوطاً تضخمية كبيرة، وهي السودان ولبنان وسورية ومصر واليمن، إضافةً إلى فلسطين التي من المتوقع أن تشهد انخفاضاً حاداً في معدل التضخم نتيجة تأثير الارتفاع الكبير في عام 2024، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في الدول العربية قليلاً ليلبلغ نحو 3.0 في المائة و3.2 في المائة خلال عامي 2026 و2027، على التوالي، مقارنةً بنحو 2.1 في المائة في عام 2025 (الشكل (28)).

الشكل (28): تطور معدلات التضخم في المنطقة العربية بعد استبعاد السودان وسورية ولبنان واليمن ومصر وفلسطين (%)

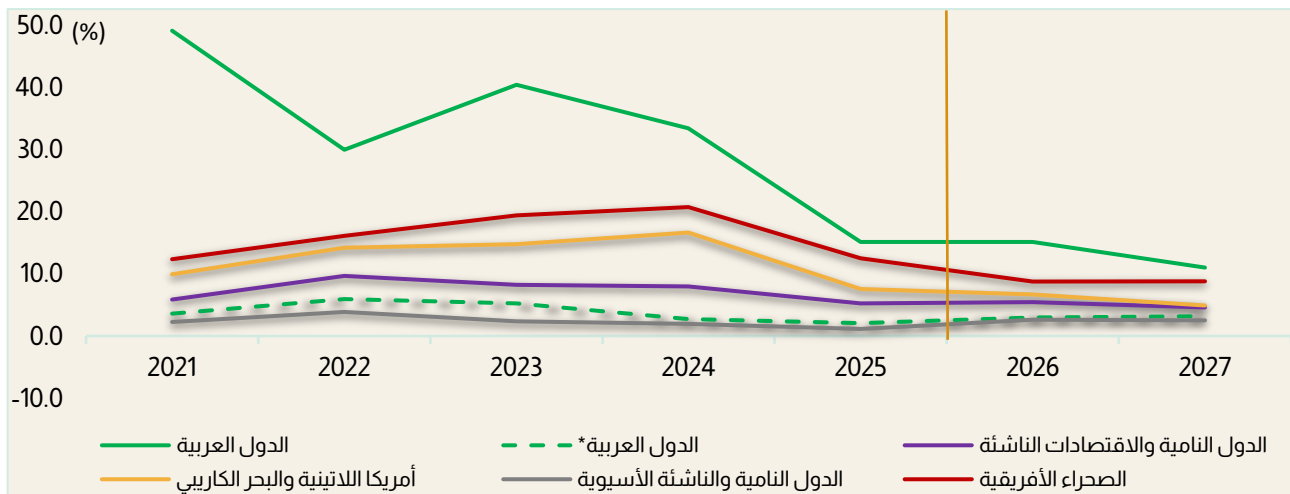


المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

تعد مستويات التضخم في المنطقة العربية من بين الأعلى مقارنةً بباقي المناطق النامية والاقتصادات الناشئة على مستوى العالم خلال الفترة (2022-2025) وتوقعات عامي 2026 و2027، في ضوء تسجيل بعض الدول العربية التي تعاني من ظروف استثنائية نتيجة عوامل داخلية غير مواتية معدلات تضخم مرتفعة في المنطقة، إضافةً إلى التوترات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والتي كان لها تأثيرات مباشرة على اقتصادات بعض الدول العربية.

ويظهر ذلك جلياً عند استبعاد الدول التي تعاني موجات تضخمية استثنائية، حيث يتراجع التضخم في المنطقة ليصبح من بين الأدنى مقارنةً بهذه المجموعات، باستثناء منطقة الدول النامية والاقتصادات الناشئة الآسيوية، في ضوء حفاظ الصين على معدلات تضخم منخفضة دون مستوى 1 في المائة خلال هذه الفترة، نتيجة تراجع الطلب المحلي مقارنةً بفائض العرض من السلع الاستهلاكية، إضافةً إلى انخفاض تكلفة السكن (الشكل (29)).

الشكل (29): تطور معدل التضخم في المنطقة العربية^(*) مقارنةً ببعض المناطق المختارة (%)



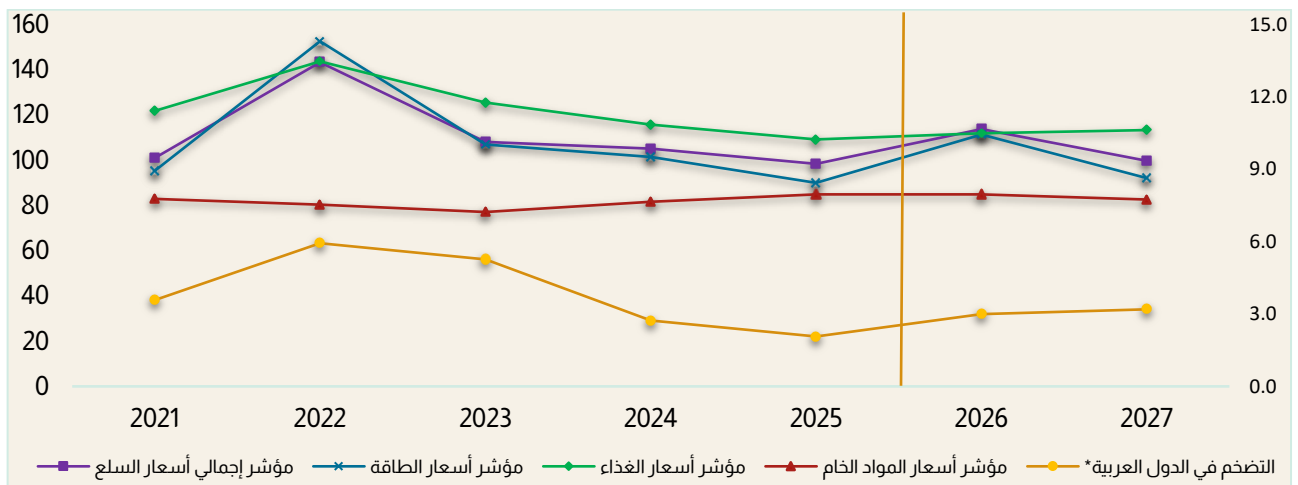
(*) الدول العربية باستثناء السودان ولبنان وسورية ومصر وفلسطين واليمن.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي وتقديرات صندوق النقد العربي.

شهدت أسعار السلع العالمية تبايناً خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ارتفعت بشكل ملحوظ في عام 2022 في ضوء التوترات الجيوسياسية في أوروبا وما ترتب عليها من اضطرابات في سلاسل الإمداد، وخاصةً للسلع الغذائية والطاقة، ثم بدأت الأسعار في التراجع تدريجياً في عام 2023، واستمر ذلك حتى عام 2025 في ظل استعادة الاستقرار بشكل تدريجي، إضافةً إلى السياسات النقدية التشددية التي اتبعتها غالبية البنوك المركزية في العالم لكبح جماح التضخم.

وقد لعبت تطورات الأسعار العالمية دوراً بارزاً في تحديد مستويات الأسعار المحلية في الدول العربية، التي تعتمد بشكل كبير في استهلاكها على الاستيراد من الخارج. ونتيجة للتوترات الجيوسياسية الحالية في منطقة الشرق الأوسط، من المتوقع ارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة في عام 2026، وهو ما سينعكس في زيادة معدلات التضخم في المنطقة العربية، مع ترجيحات بتراجعها في عام 2027 على أمل استقرار الأوضاع في المنطقة وعودة الحركة الملاحية في مضيق هرمز إلى مستوياتها السابقة للأزمة (الشكل (30)).

الشكل (30): تطور معدل التضخم في المنطقة العربية^(٢) والمؤشرات العالمية لأسعار السلع



(٢) الدول العربية باستثناء السودان ولبنان وسورية ومصر وفلسطين واليمن.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي وتقديرات صندوق النقد العربي.

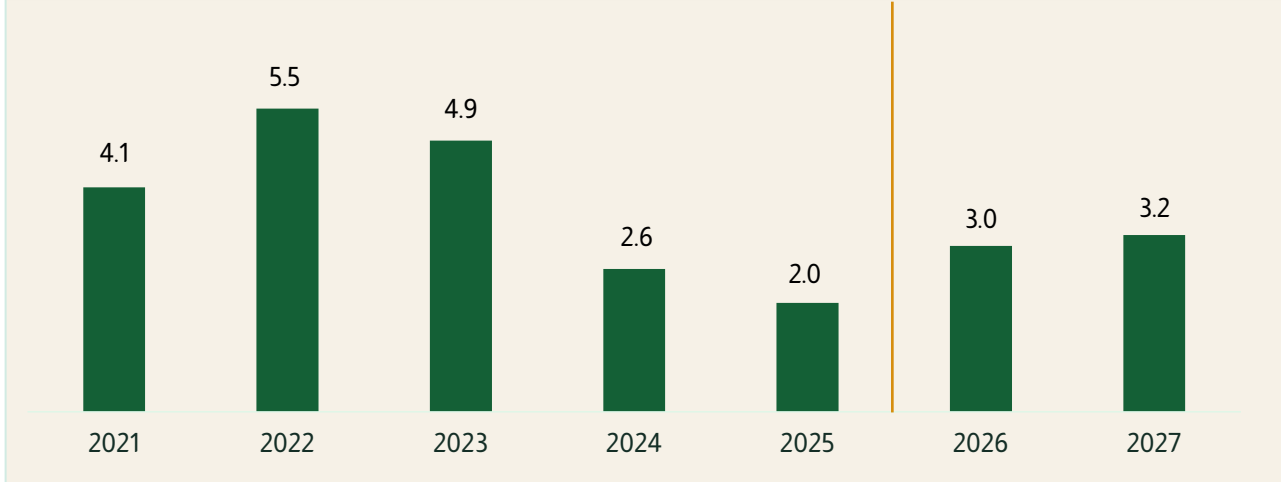
2.4. توقعات معدلات التضخم على مستوى مجموعات الدول العربية

1.2.4. الدول العربية المصدرة للنفط

شهدت مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط تراجعاً ملحوظاً في معدلات التضخم خلال عامي 2024 و2025 نتيجة انخفاض أسعار السلع الأساسية والطاقة عالمياً، إلى جانب التراجع التدريجي لاضطرابات سلاسل الإمداد، حيث بلغ معدل التضخم نحو 2.6 في المائة في عام 2024 وتراجع إلى 2.0 في المائة في عام 2025 مقارنةً بنحو 4.9 في المائة في عام 2023. وتلعب التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط دوراً مهماً في تشكيل توقعات التضخم في دول هذه المجموعة خلال عامي 2026 و2027، وبشكل أكثر تحديداً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولا سيما الاضطرابات في مضيق هرمز الذي يُعد شرياناً ملاحياً حيوياً لهذه الدول ومنفذاً رئيسياً للتجارة الخارجية، علاوةً على اعتماد استهلاكها الغذائي على الاستيراد، مما يجعلها أكثر عرضة لارتفاع تكاليف النقل واضطرابات الإمدادات، وبالتالي زيادة الأسعار.

المحلية. لذا، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم خلال عامي 2026 و2027 ليتمركز حول 3.0 في المائة و3.2 في المائة، على التوالي، في دول هذه المجموعة ككل (الشكل (31))، ونحو 2.5 في المائة و2.1 في المائة، على التوالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الشكل (31): تطور معدلات التضخم في مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط (%)



المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

على مستوى اقتصادات الدول كلّ على حدة (الجدول (5))، بلغ معدل التضخم في **السعودية** 2.0 في المائة في عام 2025، مرتفعاً بنحو 0.5 نقطة مئوية مقارنةً بالمعدل المسجل في عام 2024، وأقل من مستواه في عام 2023 البالغ 2.5 في المائة. وكانت تكلفة السكن والمرافق (المياه والكهرباء والغاز) المساهم الأكبر في التضخم خلال عام 2025 بنحو 55 في المائة، حيث ارتفعت بنحو 6.1 في المائة، متأثرةً بزيادة أسعار الإيجارات الفعلية التي يدفعها المستأجرون بنسبة 8.2 في المائة²³. كما ساهمت خدمات العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى بنحو 14 في المائة من التضخم المحقق في عام 2025، بعد أن سجلت ارتفاعاً في الأسعار بنحو 5.1 في المائة، في حين ساهمت مجموعة الأغذية والمشروبات بنحو 11.4 في المائة، والتي تمثل نحو 22 في المائة من إجمالي أوزان سلة الاستهلاك.

تُعد السعودية الأقل تضرراً من تداعيات التوترات الجيوسياسية في المنطقة مقارنةً ببقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تمتلك منافذ على البحر الأحمر تمكّنها من تحويل جزء من نشاطها التجاري من الشرق إلى الغرب. وقد اتخذت السعودية عدداً من الإجراءات الاحترازية منذ بداية الأزمة، من أبرزها تأمين صادرات الطاقة عبر تحويل جزء كبير من تدفقات النفط من خلال خط أنابيب "شرق-غرب" للوصول إلى موانئ البحر الأحمر، بما يقلل الاعتماد على مضيق هرمز. كما عملت على تسهيل سلاسل الإمداد اللوجستية من خلال تخفيف القيود المؤقتة على حركة الشاحنات، وتيسير نقل البضائع براً لضمان استمرار تدفق السلع الأساسية والمواد الغذائية إلى الأسواق المحلية والإقليمية. وتشير الإحصاءات خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026 إلى أن متوسط معدل التضخم على أساس سنوي بلغ نحو 1.8 في

²³ الهيئة العامة للإحصاء، المتوسط السنوي لمؤشر أسعار المستهلك لعام 2025.

المائة²⁴. ومن المتوقع أن يسجل التضخم بنهاية عام 2026 نحو 2.3 في المائة، على أن يتراجع بشكل طفيف إلى نحو 2.1 في المائة في عام 2027.

واصل معدل التضخم في الإمارات تراجعته للعام الثالث على التوالي، بعد أن سجل نحو 1.3 في المائة في عام 2025، مقارنةً بنحو 1.6 في المائة و1.7 في المائة في عامي 2023 و2024، على التوالي. وقد كان التضخم المسجل في عام 2025 مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع تكلفة السكن والمياه والكهرباء والغاز بنحو 4 في المائة، وهي تمثل نحو 35 في المائة من إجمالي أوزان سلة الاستهلاك، مما أدى إلى مساهمتها في التضخم بنحو 1.4 نقطة مئوية، أي ما يعادل نحو 106 في المائة من إجمالي التضخم، في الوقت الذي انخفضت فيه تكاليف النقل وأسعار الملابس والأحذية.

وتشير التوقعات إلى ارتفاع معدل التضخم في الإمارات ليسجل نحو 2.3 في المائة في عام 2026، مع تراجعته إلى نحو 1.9 في المائة خلال عام 2027. ويُعزى ذلك إلى التأثير المتوقع لاضطرابات سلاسل الإمداد نتيجة إغلاق مضيق هرمز، الذي يُعد منفذاً مهماً للواردات الإماراتية. كما من المتوقع أن يكون لارتفاع أسعار النفط عالمياً تأثير على الأسعار المحلية للوقود، حيث قامت لجنة متابعة أسعار الجازولين والديزل خلال الفترة من مارس إلى يونيو 2026 بزيادة أسعار الوقود. في هذا السياق، ارتفع سعر لتر البنزين بأنواعه المختلفة بنحو 6 في المائة في المتوسط، كما ارتفع سعر لتر الديزل بنحو 8 في المائة في شهر مارس 2026. وسُجلت الزيادة الأكبر في شهر أبريل، حيث ارتفعت أسعار لتر البنزين بأنواعه المختلفة بنحو 32 في المائة في المتوسط، ونحو 72 في المائة للديزل، في حين بلغت الزيادة في شهر مايو نحو 8 في المائة للبنزين، مع تثبيت سعر الديزل. وفي بداية شهر يونيو، شهدت أسعار الديزل انخفاضاً بنحو 7.7 في المائة، في حين تم زيادة أسعار البنزين بأنواعه المختلفة بنحو 8 في المائة. ومع تراجع أسعار الطاقة عالمياً، تم تخفيض أسعار الوقود بدايةً من شهر يوليو، حيث انخفضت أسعار البنزين بأنواعه بنحو 14 في المائة في المتوسط، بينما انخفض سعر الديزل بنحو 17 في المائة.

في قطر، سجل معدل التضخم أدنى مستوياته خلال السنوات الخمس الماضية، حيث بلغ نحو 0.5 في المائة في عام 2025 مقارنةً بنحو 1.3 في المائة في عام 2024 ونحو 3 في المائة في عام 2023. وقد كان هذا التراجع في عام 2025 مدفوعاً بانخفاض تكلفة السكن والمياه والكهرباء والغاز، والتي تمثل الوزن النسبي الأكبر في سلة الاستهلاك في قطر بنحو 21 في المائة، حيث انخفضت بنحو 2.3 في المائة. كما تراجعت تكلفة خدمات الترفيه والثقافة بنحو 2.4 في المائة، وهي تمثل نحو 11 في المائة من إجمالي سلة الاستهلاك، وبالتالي ساهمت في خفض معدل التضخم العام بنحو 53 في المائة. كما انخفضت أيضاً تكاليف خدمات النقل والأغذية والمشروبات وخدمات الصحة والتجهيزات والمعدات المنزلية.

وتواجه قطر تحديات تتعلق بالحفاظ على تدفق واردات السلع والخدمات إلى السوق المحلية في ضوء اضطرابات الملاحة في مضيق هرمز. وتشير البيانات الصادرة عن مصرف قطر المركزي²⁵ إلى ارتفاع معدل التضخم العام على أساس سنوي خلال شهر مارس 2026 إلى نحو 4.2 في المائة، مقارنةً بمتوسط بنحو 2.4 في المائة في شهري يناير وفبراير 2026، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات بنحو 8 في المائة، وارتفاع تكلفة خدمات الثقافة والترفيه بنحو 6.4 في المائة، إضافةً إلى ارتفاع أسعار الملابس

²⁴ الهيئة العامة للإحصاء، الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر أبريل 2026.

²⁵ مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية لشهر مارس 2026.

والمنسوجات والأحذية، وكذلك تكلفة خدمات الاتصالات بنحو 5.2 في المائة، والخدمات الأخرى المتنوعة بنحو 17.6 في المائة. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن معدل التضخم لشهر أبريل 2026 سجل نحو 2.6 في المائة. وفي ضوء ذلك، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في قطر ليسجل نحو 3.2 في المائة في عام 2026، ونحو 2.7 في المائة في عام 2027.

سُجّلت **البحرين** تراجعاً في مستويات الأسعار المحلية في عام 2025، حيث حققت انكماشاً في الأسعار بنحو 0.1 في المائة، مقابل تضخم بنحو 0.9 في المائة في عام 2024 ونحو 0.1 في المائة في عام 2023، وهو أدنى معدل تضخم بين مجموعة الدول المصدرة للنفط خلال عام 2025. وكان هذا الانكماش في عام 2025 مدفوعاً بتراجع أسعار الملابس والمنسوجات والأحذية بنحو 4.4 في المائة، والأغذية والمشروبات بنحو 2.9 في المائة، وتكلفة خدمات الترويج والثقافة بنحو 4 في المائة، إضافةً إلى السكن والمياه والكهرباء والغاز التي تمثل نحو 25 في المائة من أوزان سلة الاستهلاك، والتي انخفضت بنحو 1.8 في المائة. وكما هو الحال في قطر والإمارات، تواجه البحرين تحديات تتعلق بأثر التوترات الجيوسياسية في المنطقة على التجارة وسلاسل الإمداد وحركة الشحن وأسعار الطاقة. وتشير البيانات الصادرة عن حكومة البحرين إلى أن متوسط معدل التضخم على أساس سنوي خلال الفترة (يناير - مايو) من عام 2026 بلغ نحو 1.3 في المائة²⁶، ومنذ بداية الأزمة وتحديدًا خلال الفترة (مارس - مايو)، سجل متوسط معدل التضخم نحو 1.6 في المائة، مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع الغذائية والنقل. ومن المتوقع أن يسجل التضخم في البحرين ارتفاعاً ليصل إلى 3.3 في المائة في عام 2026، ثم يتراجع في عام 2027 إلى نحو 1.7 في المائة.

واصل معدل التضخم في **الكويت** تراجعاً خلال السنوات الأخيرة، مسجلاً نحو 2.4 في المائة في عام 2025 مقارنةً بنحو 2.9 في المائة في عام 2024 ونحو 3.6 في المائة في عام 2023. وكانت أكثر بنود الاستهلاك مساهمة في التضخم المحقق في عام 2025 هي مجموعة الأغذية والمشروبات، والتي تمثل نحو 16.7 في المائة من الأوزان النسبية لإجمالي سلة الاستهلاك، حيث ارتفعت أسعارها بنحو 5.4 في المائة مقارنةً بعام 2024. وقد ساهمت بنحو 42.9 في المائة من التضخم المحقق. أما خدمات السكن والمرافق فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً لم يتجاوز 1 في المائة، ونظراً لأنها تمثل نحو ثلث سلة الاستهلاك فقد ساهمت بنحو 10.8 في المائة من التضخم في عام 2025. كما ارتفعت أسعار الملابس والمنتجات الجلدية، وكذلك المعدات المنزلية، لتساهم بنحو 12.3 في المائة و14.4 في المائة من التضخم في عام 2025. على التوالي.

ويواجه **الاقتصاد الكويتي** مخاطر اضطرابات الإمداد وارتفاع تكاليف النقل والشحن لوارداته، ولا سيما الغذائية، نتيجة التوترات الجيوسياسية في المنطقة. ففي شهر مارس 2026، سجل معدل التضخم على أساس سنوي نحو 2.1 في المائة، مدفوعاً بارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات بنحو 5.7 في المائة. وفي أبريل 2026، ارتفع معدل التضخم على أساس سنوي ليسجل نحو 2.6 في المائة، نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات بنحو 6.3 في المائة، وخدمات النقل بنحو 4.5 في المائة، إضافةً إلى ارتفاع تكلفة السلع والخدمات المتنوعة الأخرى²⁷ بنحو 6.9 في المائة. ومن المتوقع أن يسجل معدل التضخم خلال عام 2026 نحو 3.4 في المائة، ليتراجع في عام 2027 إلى نحو 2.6 في المائة، مع التحسن المتوقع في الأوضاع وعودة الاستقرار في المنطقة.

²⁶ هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، بوابة البحرين للبيانات المفتوحة: <https://www.data.gov.bh/pages/homepage/>

²⁷ تشمل الأمثلة الشخصية، وخدمات العناية الشخصية، والخدمات المالية والتأمين، وغيرها.

في عُمان، سجل معدل التضخم مستويات منخفضة خلال الفترة (2023-2025)، حيث لم تتجاوز نسبته 1 في المائة، مدفوعاً بتراجع أسعار الأغذية والمشروبات واستقرار أسعار باقي السلع والخدمات، باستثناء خدمات النقل التي ارتفعت في عام 2025 بنحو 3.2 في المائة، والسلع والخدمات المتنوعة بنحو 7.1 في المائة. وعلى الرغم من أن عُمان تُعد من بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأقل عرضة لمخاطر اضطرابات سلاسل الإمداد والتجارة والإنتاج، بسبب موقعها البحري الذي يقع بشكل كبير خارج مضيق هرمز، إلا أن زيادة تكاليف السلع المستوردة وارتفاع رسوم الشحن والتأمين عالمياً كان لهما تأثير واضح على معدلات التضخم خلال الشهور الأولى من عام 2026. فقد سجل متوسط معدل التضخم على أساس سنوي خلال الفترة من يناير إلى أبريل 2026 نحو 2.6 في المائة²⁸. ومنذ بداية الأزمة خلال شهري مارس وأبريل 2026، ارتفع معدل التضخم ليسجل 3.6 في المائة و3.2 في المائة، على التوالي، مدفوعاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات بنحو 6.2 في المائة، وخدمات النقل بنحو 6 في المائة، والمطاعم والفنادق بنحو 4.5 في المائة، حيث تمثل هذه المجموعات الثلاث نحو 40 في المائة من إجمالي أوزان سلة الاستهلاك، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأثاث والتجهيزات المنزلية، وتكلفة خدمات التعليم والصحة، والسلع الشخصية والخدمات المتنوعة. وتشير التوقعات إلى أن معدل التضخم في عُمان سيكون في حدود 3 في المائة خلال عام 2026، مع توقعات بانخفاضه إلى نحو 2 في المائة في عام 2027.

في العراق، سجل معدل التضخم تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2025 ليبلغ نحو 0.3 في المائة، مقارنةً بنحو 2.6 في المائة في عام 2024. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار الأغذية والمشروبات، التي تمثل نحو 31.6 في المائة من إجمالي سلة الاستهلاك. كما ساهم في انخفاض التضخم خلال عام 2025 مقارنةً بعام 2024 تراجع أسعار التبغ بنحو 9.6 في المائة، وانخفاض تكلفة خدمات النقل بنحو 1.6 في المائة، فضلاً عن تراجع أسعار المعدات والتجهيزات المنزلية.

وخلال الربع الأول من عام 2026، بلغ متوسط معدل التضخم على أساس سنوي نحو 1 في المائة، فيما سجل التضخم في شهر مارس 2026 نحو 2.2 في المائة على أساس سنوي، متأثراً بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة واضطرابات سلاسل الإمداد نتيجة إغلاق مضيق هرمز. فقد ارتفعت أسعار مجموعة السلع الغذائية خلال شهر مارس بنحو 1.6 في المائة، كما ارتفعت أسعار التبغ بنحو 5.1 في المائة، وكذلك أسعار التجهيزات والمعدات المنزلية بنحو 1.2 في المائة. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في العراق خلال عامي 2026 و2027 ليسجل نحو 3.3 في المائة و3.8 في المائة، على التوالي.

وكإجراء احترازي لمواجهة تداعيات التوترات الجيوسياسية في المنطقة، أكد البنك المركزي العراقي على ضرورة استمرار دعم سيولة البنوك لضمان استقرار العمليات اليومية واستمرار تقديم الخدمات المالية دون انقطاع، بما يمكن البنوك من تلبية احتياجات الأسر والقطاع الخاص ومواصلة تمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية. وفي مارس، طُرحت مناقصات لتصدير النفط الخام عبر ميناء بانياس على البحر الأبيض المتوسط غرب سورية وميناء العقبة جنوب الأردن، على أن تُنقل الشحنات بالشاحنات نظراً لعدم توفر خطوط أنابيب لهذه المسارات.

²⁸ المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، تقرير التضخم لأسعار المستهلكين، أبريل 2026.

في الجزائر، استقر معدل التضخم خلال عام 2025 عند مستوى 4 في المائة، بانخفاض طفيف مقارنةً بالمعدل المسجل في عام 2024، وذلك بعد أن بلغ مستويات مرتفعة خلال عامي 2022 و2023 قاربت نحو 9.3 في المائة. وقد تأثرت الأسعار المحلية إيجابياً بانحسار أسعار السلع الأساسية عالمياً، إضافةً إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتخفيف القيود على استيراد السلع من الدول الأوروبية، مما انعكس على تراجع أسعار السلع الغذائية والمشروبات خلال عام 2025 بنحو 2.3 في المائة. كما انخفضت تكلفة خدمات الترفيه والثقافة والاتصالات بنحو 5.2 في المائة، في حين استقرت تكلفة خدمات السكن والنقل.

وتسعى الحكومة الجزائرية إلى تنفيذ استراتيجية وطنية بدايةً من عام 2026 تستهدف تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، من خلال الاعتماد على الإنتاج الوطني لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي والتقليص التدريجي للاعتماد على الاستيراد، بما يحد من تداعيات اضطرابات سلاسل الإمداد وتقلبات أسعار السلع العالمية. كما تستهدف الإصلاحات المزمع تنفيذها خلال عامي 2026 و2027 استخدام أنظمة رقمية متقدمة لرصد وتحليل مستويات السيولة في القطاع المصرفي بشكل لحظي، بما يسهم في احتواء الضغوط التضخمية وتحفيز النشاط الاقتصادي. وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع معدلات التضخم خلال عامي 2026 و2027 لتسجل نحو 3.1 في المائة ونحو 3.4 في المائة، على التوالي.

في ليبيا، واصل معدل التضخم تراجعته خلال عام 2025 ليسجل نحو 1.8 في المائة، مقارنةً بنحو 2.1 في المائة في عام 2024 ونحو 2.4 في المائة في عام 2023. ويُعزى التضخم المسجل في عام 2025 بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات، التي تمثل المساهم الأكبر في التضخم بنسبة تقارب 66 في المائة، كما تستأثر بنحو 40.4 في المائة من أوزان سلة الاستهلاك. ويواجه الاقتصاد الليبي تحديات مرتبطة باستمرار حالة عدم استقرار سعر الصرف أمام العملات الأجنبية والضغوط المتزايدة على الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي. وخلال الربع الأول من عام 2026، ارتفع معدل التضخم على أساس سنوي ليصل إلى 8.6 في المائة. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 5.1 في المائة في عام 2026، قبل أن يرتفع إلى حوالي 7.5 في المائة في عام 2027.

الجدول (5): تطور معدلات التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط (%)

الدولة	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
السعودية	3.2	2.5	2.5	1.5	2.0	2.3	2.1
الإمارات	0.2	4.8	1.6	1.7	1.3	2.3	1.9
قطر	2.3	5.0	3.0	1.3	0.5	3.2	2.7
الكويت	3.4	4.0	3.6	2.9	2.4	3.4	2.6
عُمان	1.5	2.5	1.0	0.6	0.8	3.0	2.0
البحرين	-0.6	3.6	0.1	0.9	-0.1	3.3	1.7
الجزائر	4.7	9.3	9.3	4.1	4.0	3.1	3.4
العراق	6.1	4.9	4.4	2.6	0.3	3.3	3.8
ليبيا	2.7	4.5	2.4	2.1	1.8	5.1	7.5

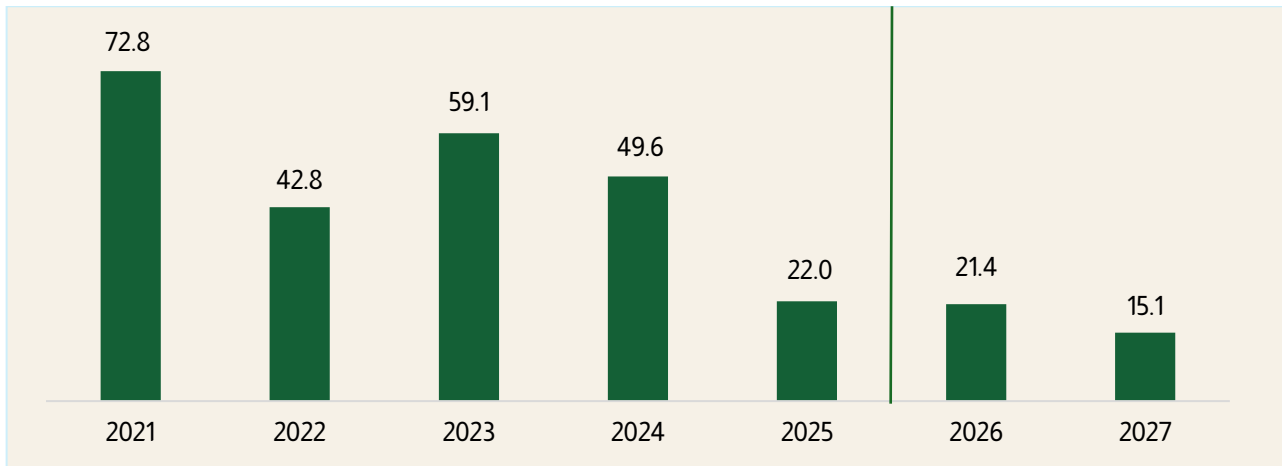
المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

2.2.4. الدول العربية المستوردة للنفط

شهد معدل التضخم في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2025 ليبلغ نحو 22.0 في المائة، مقارنةً بنحو 49.6 في المائة في عام 2024، في ظل انحسار الموجة التضخمية الحادة في الدول التي تواجه ظروفاً استثنائية غير مواتية. فقد تراجع التضخم بشكل ملحوظ خلال عام 2025 في كل من السودان ولبنان وسورية وفلسطين واليمن، إضافةً إلى انخفاضه في مصر نتيجة استقرار سعر صرف العملة المحلية.

ومن المتوقع أن يستمر تراجع التضخم في دول هذه المجموعة خلال عامي 2026 و2027، إلا أن التداعيات الحالية والمحتملة للتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط قد تُبطئ وتيرة هذا الانخفاض، ولا سيما من خلال تأثيرها على أسعار السلع الأساسية والطاقة، التي سجلت ارتفاعات ملحوظة منذ مارس 2026. فقد تجاوزت أسعار النفط حاجز 100 دولار أمريكي للبرميل للمرة الأولى منذ أغسطس 2022. وفي هذا السياق، يُتوقع أن يبلغ معدل التضخم في هذه المجموعة نحو 21.4 في المائة في عام 2026، قبل أن يتراجع إلى حوالي 15.1 في المائة في عام 2027 (الشكل (32)).²⁹

الشكل (32): تطور معدلات التضخم في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط (%)



المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

على مستوى اقتصادات الدول كلّ على حدة (الجدول (6))، لا يزال **الاقتصاد اليمني** يواجه تحديات متعددة نتيجة الظروف الداخلية غير المواتية، إلى جانب القيود الخارجية، مما أدى إلى تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع التضخم. وقد سجل التضخم في اليمن نحو 17.8 في المائة في عام 2025، متراجعاً من نحو 26.6 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن تسهم التوترات الجيوسياسية في المنطقة، وما يصاحبها من اضطرابات في سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الاستيراد والنقل والشحن، إضافةً إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية، لا سيما الطاقة، في تفاقم الأزمة، ومن ثم ارتفاع التضخم في عام 2026 ليصل إلى 21.3 في المائة، مع ترجيحات بتراجعها في عام 2027 إلى نحو 19.8 في المائة.

²⁹ مع استبعاد الدول العربية التي تواجه ظروفاً غير مواتية، والتي تشمل السودان ولبنان وسورية واليمن وفلسطين ومصر، سجل معدل التضخم في مجموعة الدول المستوردة للنفط نحو 2.2 في المائة في عام 2025، ومن المتوقع أن يرتفع إلى نحو 3.1 في المائة في عامي 2026 و2027.

شهد التضخم في **مصر** ارتفاعاً ملحوظاً مسجلاً نحو 35.4 في المائة و27.9 في المائة خلال عامي 2023 و2024. على التوالي، نتيجة ضغوط سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، حيث تم تخفيض قيمة العملة عدة مرات منذ عام 2016. وقد ساهم تحرير سعر الصرف بالكامل في مارس 2024، ليخضع لآليات العرض والطلب بشكل أكثر مرونة وقدرة على امتصاص الصدمات، في تحقيق استقرار نسبي لسعر الصرف والقضاء على السوق الموازية، مما كان له أثر إيجابي على معدل التضخم الذي تراجع في عام 2025 مسجلاً نحو 13.0 في المائة. وجاءت التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط لتلقي بظلالها على الاقتصاد المصري، الذي يعتمد على الواردات لسد احتياجاته المحلية الكبيرة، خاصة من السلع الغذائية والطاقة. وكإجراء احترازي لمواجهة هذه التداعيات وما ترتب عليها من ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً، قامت الحكومة المصرية في مارس 2026 بزيادة أسعار الوقود بنسب تراوحت بين 14 في المائة و20 في المائة.

وفي ضوء هذه التطورات، سجل معدل التضخم على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2026 نحو 13.5 في المائة، وبلغ خلال شهري مارس وأبريل 2026 نحو 15.2 في المائة و14.9 في المائة على التوالي، انعكاساً لارتفاع أسعار السلع الغذائية. ومن المتوقع أن تسهم زيادة أسعار الوقود محلياً وارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً، إضافةً إلى تراجع سعر العملة مع ارتفاع الطلب على النقد الأجنبي، في إبطاء وتيرة تراجع التضخم في مصر. ليسجل نحو 17 في المائة بنهاية عام 2026، مع توقعات بتراجعها إلى نحو 13 في المائة في عام 2027 في حال استقرار الأوضاع في المنطقة وتراجع الضغوط الخارجية. إلا أن هذه المعدلات لا تزال تتجاوز مستهدف البنك المركزي المصري للتضخم المعلن في ديسمبر 2024، الذي يتراوح بين 7 في المائة (± 2 نقطة مئوية) في الربع الرابع من عام 2026، و5 في المائة (± 2 نقطة مئوية) في الربع الرابع من عام 2028، في المتوسط³⁰، وهو ما يمثل عبئاً إضافياً على الأفراد، ويضعف قدرتهم الشرائية، ويشكل ضغوطاً متزايدة على جهود ضبط أوضاع المالية العامة في ظل ارتفاع تكلفة الإنفاق الاجتماعي.

في **المغرب**، حافظ معدل التضخم على استقراره عند مستوى دون 1 في المائة في عامي 2024 و2025، بعد أن بلغ مستوى مرتفعاً بنحو 6.1 في المائة في عام 2023. ويُعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع الأسعار الدولية للنفط والتطورات التي شهدتها الأسعار المحلية لبعض المواد الغذائية. كما ساهمت جهود السلطات المغربية في تلبية طلبات السيولة من البنوك، لا سيما من خلال عمليات الضخ الأسبوعية وبرامج إعادة التمويل طويلة الأجل.

ومن المتوقع أن تؤثر اضطرابات التجارة وارتفاع أسعار السلع الأساسية، نتيجة التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، على معدلات التضخم خلال العامين القادمين، ولكن في حدود ضيقة. ففي مايو 2026، انخفض التضخم بنحو 0.9 في المائة على أساس شهري، في حين ارتفع بنسبة 1.2 في المائة على أساس سنوي³¹. ومن المتوقع أن يستقر معدل التضخم بنهاية عامي 2026 و2027 عند نحو 1.5 في المائة و2.1 في المائة، على التوالي.

شهد التضخم في **الأردن** استقراراً منذ عام 2023، حيث سجل نحو 1.8 في المائة في عام 2025، مقابل نحو 2.1 في المائة و1.6 في المائة في عامي 2023 و2024، على التوالي، وذلك بعد أن سجل معدلاً مرتفعاً تجاوز 4 في المائة في عام 2022. وقد ساهم في هذا الاستقرار انحسار الموجة التضخمية العالمية واستقرار

³⁰ تقرير السياسة النقدية، البنك المركزي المصري، الربع الأول من عام 2026.

³¹ مذكرة إخبارية، الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، المندوبية السامية للتخطيط، شهر مارس 2026.

أسعار السلع الأساسية، إلى جانب الجهود الحكومية في مراقبة الأسواق المحلية ورصد التغيرات في أسعار المواد الأساسية بشكل مستمر، فضلاً عن متابعة وفرة المحاصيل العالمية والمخزون المحلي، ومواجهة أي ممارسات احتكارية بشكل حاسم. ومن المتوقع أن يشهد التضخم ارتفاعاً في عام 2026، انعكاساً لتداعيات التوترات الجيوسياسية في المنطقة. فقد سجل معدل التضخم على أساس سنوي خلال شهري مارس وأبريل 2026 نحو 1.9 في المائة و2.5 في المائة، على التوالي، مدفوعاً بارتفاع أسعار مجموعة الأمتعة الشخصية، والأغذية والمشروبات، والأجهزة المنزلية، وخدمات صيانة المسكن.³²

وكان البنك المركزي الأردني قد أطلق حزمة من الإجراءات الاحترازية الاستباقية بهدف تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة تداعيات التوترات الجيوسياسية في المنطقة، لا سيما على مستويات التضخم. ومن أبرز هذه الإجراءات تعزيز السيولة المصرفية من خلال إعادة ضخ نحو 700 مليون دينار أردني في السوق النقدية، عبر خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بمقدار نقطتين مئويتين على ودائع الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك العاملة في الأردن، مما يساهم في توفير سيولة إضافية قابلة للإقراض تُقدّر بنحو 300 مليون دينار أردني. كما شملت الإجراءات تقديم تمويل ميسر وبشروط خاصة بقيمة 60 مليون دينار أردني، عبر البنوك وضمن برنامج تمويل القطاعات الاقتصادية، مخصص حصرياً لتمويل استيراد السلع الغذائية الأساسية. وفي ضوء هذه التدابير، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في الأردن بنهاية عام 2026، ولكن ضمن النطاق المتوقع، ليسجل نحو 2.5 في المائة نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، قبل أن يتراجع قليلاً إلى نحو 2.3 في المائة في عام 2027.

واصل التضخم في **تونس** تراجعاً للعام الثالث على التوالي، مسجلاً نحو 5.3 في المائة في عام 2025، مقابل 7 في المائة في عام 2024 ونحو 9.3 في المائة في عام 2023، وذلك انعكاساً لانحسار الموجة التضخمية العالمية وتراجع أسعار السلع الأساسية عالمياً. ومن المتوقع ألا تؤثر اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل والشحن الناتجة عن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير على معدلات التضخم، والتي يُتوقع أن تظل تقريباً عند المستويات الحالية خلال عامي 2026 و2027. وتشير البيانات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء إلى أن معدل التضخم خلال الربع الأول من عام 2026 بلغ نحو 4.9 في المائة على أساس سنوي، فيما سجل خلال شهر أبريل من العام نفسه نحو 5.5 في المائة³³، مدفوعاً بارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية والملابس والأحذية. ويضاف إلى ذلك عوامل أخرى تتعلق بارتفاع الكتلة النقدية، وما ترتب عليه من زيادة عرض النقود، فضلاً عن تعقيد منظومة التوزيع ووجود عدد كبير من الوسطاء بين المنتج والمستهلك، مما يساهم في رفع أسعار المنتجات النهائية. ومن المتوقع أن يسجل معدل التضخم في تونس بنهاية عام 2026 نحو 5.7 في المائة، مع استقراره عند نفس المستوى تقريباً في عام 2027.

في **فلسطين**، تراجع التضخم خلال عام 2025 ليسجل 10.5 في المائة، بعد أن سجل ارتفاعاً بمعدل قياسي في عام 2024 بنحو 53.7 في المائة، نتيجة الحرب على قطاع غزة. وفي ضوء التراجع الحاد في الطلب الكلي نتيجة تعطّل الأنشطة التجارية، إضافةً إلى أثر الصدمة التضخمية الكبيرة المسجلة في عام 2024، من المتوقع أن تنكمش مستويات الأسعار في عام 2026. وتشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي

³² بيان صحفي، أسعار المستهلك، دائرة الإحصاءات العامة، أبريل 2026. https://dosweb.dos.gov.jo/ar/cpi_052026/

³³ مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي سنة الأساس 2015، المعهد الوطني للإحصاء، بيان صحفي، أبريل 2026.

للإحصاء الفلسطيني إلى أن معدل التضخم خلال الربع الأول من عام 2026 تراجع بنحو 0.5 في المائة، فيما سجل التغير في الرقم القياسي للأسعار خلال شهر أبريل 2026 انكماشاً بنحو 21.8 في المائة على أساس سنوي³⁴. وفي هذا الإطار، من المتوقع أن تسجل الأسعار انكماشاً بنحو 20.4 في المائة بنهاية عام 2026، ونحو 8.4 في المائة في عام 2027.

واصل معدل التضخم في لبنان انخفاضه للعام الثاني على التوالي في عام 2025، ليسجل نحو 14.6 في المائة، متراجعاً عن نحو 45.2 في المائة في عام 2024، وذلك بعد أن بلغ مستوى قياسياً في عام 2023 بنحو 221.3 في المائة. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التراجع، أهمها التحسن النسبي في الأوضاع السياسية، والاستقرار النسبي في سعر صرف العملة المحلية، وتحسن أوضاع السيولة. إلا أن تداعيات التوترات الجيوسياسية في المنطقة بشكل عام وتصعيد الأوضاع في لبنان بشكل خاص فرضت حالة من عدم اليقين بشأن استمرار حالة الاستقرار النسبي التي بدأت خلال العامين الماضيين. وقد أثارت هذه التطورات مخاوف بشأن دخول الاقتصاد اللبناني في حالة ركود تضخمي³⁵، في ظل التداعيات المحتملة على النمو الاقتصادي والتضخم الناتجة عن صدمة جانب العرض، بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط والغاز والسلع الأساسية. فخلال الربع الأول من عام 2026، بلغ معدل التضخم على أساس سنوي نحو 13.5 في المائة، فيما سجل خلال شهري مارس وأبريل من العام نفسه نحو 17.3 في المائة و20 في المائة، على التوالي³⁶. وفي خضم ذلك، من المتوقع أن يسجل معدل التضخم في عام 2026 مستوى يقارب 10.5 في المائة، مع تراجعته إلى نحو 7 في المائة في عام 2027، على أمل أن تنتهي هذه الأزمة قريباً³⁷.

ساهم استقرار الأوضاع السياسية في سورية، وزيادة المعروض من السلع في السوق المحلية في ضوء الرقابة التي فرضتها السلطات السورية لضبط الأسواق بهدف تعزيز الشفافية السعرية ومنع التلاعب بالأسعار، إلى جانب انحسار الموجة التضخمية العالمية، في تراجع مستويات الأسعار في سورية بشكل كبير خلال عام 2025، لتسجل انكماشاً بنحو 26.6 في المائة مقابل تضخم بنحو 107.9 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن ترتفع مستويات الأسعار إلى نحو 10.4 في المائة في عام 2026، مع تراجعها خلال عام 2027 إلى نحو 8.3 في المائة.

في السودان، لا تزال الظروف الداخلية غير المواتية تلقي بظلالها على مستويات الأسعار المحلية، حيث سجل معدل التضخم نحو 100 في المائة في عام 2025، على الرغم من تراجعته عن المستويات المسجلة في عامي 2024 و2023. ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن البنك المركزي السوداني، سجل متوسط معدل التضخم خلال الأشهر الأربعة الأولى (يناير- أبريل) من عام 2026 نحو 50.7 في المائة، وفي شهري مارس وأبريل تحديداً سجل نحو 40.2 في المائة و45.8 في المائة، على التوالي³⁸. وفي ضوء ذلك، وأخذاً في الاعتبار

³⁴ بيانات صحفية، جدول غلاء المعيشة الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أشهر يناير-أبريل 2026.

³⁵ التقرير الاقتصادي الفصلي- لبنان، بنك عودة، الفصل الأول 2026.

³⁶ الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان والمحافظات، رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، إدارة الإحصاء المركزي، شهر أبريل 2026.

³⁷ في ظل استمرار التداعيات المرتبطة بالأوضاع الأمنية الراهنة في لبنان، واجهت إدارة الإحصاء المركزي صعوبات كبيرة وتحديات في عملية جمع أسعار السلع والخدمات في مختلف المناطق. لذلك، تم استخدام الأساليب الإحصائية المعتمدة لاستكمال البيانات المفقودة وضمان إصدار المؤشر ضمن توقيته الاعتيادي.

³⁸ النشرة الاقتصادية، بنك السودان المركزي، العدد 2026/04.

تداعيات التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة على حركة التجارة وتكاليف الشحن والنقل وأسعار الطاقة والسلع الأساسية، من المتوقع أن يسجل معدل التضخم في السودان نحو 73.2 في المائة بنهاية عام 2026، على أن يتراجع إلى نحو 43.8 في المائة في عام 2027.

في **موريتانيا**، واصل معدل التضخم تراجعاً في عام 2025 ليسجل نحو 1.6 في المائة، مقارنةً بمعدل 2.5 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن تعود مستويات الأسعار المحلية إلى الارتفاع انعكاساً للزيادة في أسعار السلع الأساسية، وخاصةً الطاقة، الناتجة عن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع معدل التضخم خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026 ليلعب نحو 4.4 في المائة، حيث سجل نحو 7.6 في المائة في شهر أبريل، مدفوعاً بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والمشروبات غير الكحولية، وخدمات السكن والنقل³⁹. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى نحو 3.5 في المائة بنهاية عام 2026، ثم يتراجع قليلاً إلى نحو 3.2 في المائة في عام 2027 مع استقرار الأوضاع وعدم استمرار الأزمة لفترة طويلة.

في **جيبوتي**، سجل معدل التضخم على أساس شهري في نحو 1.2 في المائة في أبريل 2026، مدفوعاً بارتفاع أسعار الأسمدة والوقود، في ظل اعتماد الاقتصاد الجيبوتي بشكل كبير على واردات الغذاء والطاقة لتلبية الاستهلاك المحلي، نظراً لمحدودية الموارد المحلية، بما في ذلك نقص الأراضي الخصبة للزراعة. نتيجةً لذلك، من المرجح أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.5 في المائة و1.4 في المائة في عامي 2026 و2027. تجدر الإشارة إلى أن مستويات الأسعار في جيبوتي قد سجلت انكماشاً في عام 2025 بنحو 0.3 في المائة.

في **القمر**، من المتوقع أن تساهم ضغوط الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود عالمياً في ضوء الاعتماد الهيكلي على الواردات في إبطاء وتيرة انخفاض التضخم التي بدأت منذ عام 2022، حيث تشير التوقعات إلى أن معدل التضخم قد يسجل نحو 2.8 في المائة في عام 2026، قبل أن ينخفض إلى 2.3 في المائة في عام 2027.

في **الصومال**، من المتوقع أن تتأثر مستويات الأسعار المحلية سلباً نتيجة اضطرابات التجارة وارتفاع أسعار الطاقة، ليرتفع معدل التضخم إلى نحو 4.8 في المائة في عام 2026، مقارنةً بنحو 3.7 في المائة في عام 2025، ومن المرجح أن يساهم استقرار الأوضاع وانخفاض أسعار النفط العالمية في تراجع معدل التضخم إلى نحو 4 في المائة في عام 2027.

³⁹ النشرة الشهرية للمؤشر الوطني لأسعار المستهلك، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، أبريل 2026.

الجدول (6): معدلات التضخم في الدول العربية المستوردة للنفط (%)

الدولة	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
اليمن	31.5	29.5	17.6	26.6	17.8	21.3	19.8
مصر	5.8	14.9	35.4	27.9	13.0	17.0	13.0
المغرب	1.4	6.6	6.1	0.9	0.8	1.5	2.1
السودان	359.1	155.8	190.3	170.0	99.9	73.2	43.8
تونس	5.7	8.3	9.3	7.0	5.3	5.7	5.8
لبنان	154.8	171.2	221.3	45.2	14.6	10.5	6.9
الأردن	1.3	4.2	2.1	1.6	1.8	2.5	2.3
سورية	87.3	63.0	129.9	107.9	-26.6	10.4	8.3
فلسطين	0.9	6.7	5.9	53.7	10.5	-20.4	-8.4
موريتانيا	3.8	9.6	5.0	2.5	1.6	3.5	3.2
جيبوتي	1.2	5.2	1.4	2.1	-0.3	1.5	1.4
الصومال	3.9	6.8	6.2	5.5	3.7	4.8	4.0
القمر	1.5	12.4	8.5	5.0	3.2	2.8	2.3

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

ختاماً لما سبق، شهدت معدلات التضخم في المنطقة العربية، باستثناء الدول التي تعاني من ظروف داخلية غير مواتية، استقراراً نسبياً خلال عامي 2024 و2025، نتيجة انحسار الموجة التضخمية العالمية وتراجع أسعار الطاقة والسلع الأساسية عالمياً، إلى جانب السياسات النقدية التشديدية التي اتبعتها المصارف المركزية لكبح جماح التضخم. ومع التحسن الذي تشهده الدول التي تمر بظروف استثنائية، وخاصة لبنان ومصر وسورية وفلسطين واليمن، انخفض التضخم في المنطقة العربية ككل بشكل ملحوظ في عام 2025 ليقترّب من مستويات ما قبل جائحة كورونا، مما يعزز التفاؤل بشأن استمرار تراجعته نحو مستويات الرقم الأحادي خلال السنوات القادمة، بشرط أن يدعم هذا التحسن سياسات فعالة لضبط أوضاع المالية العامة والحد من تفاقم الديون.

غير أن اندلاع التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط مع مطلع عام 2026 أربك التوقعات بشكل كبير، لا سيما بعد تحولها من أزمة إقليمية إلى أزمة ذات أبعاد عالمية، في ظل اضطرابات التجارة في مضيق هرمز، وتعطل إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وارتفاع أسعارهما وما يصاحب ذلك من زيادة في تكاليف الإنتاج. وعلى الرغم من تباين الهياكل الاقتصادية للدول العربية، فإنه من المتوقع أن تطال تأثيرات هذه الأزمة جميع دول المنطقة؛ فالدول المصدرة للنفط، ورغم استفادتها المحتملة من ارتفاع أسعار الطاقة، إلا أن اعتماد استهلاكها الغذائي بشكل كبير على الاستيراد يرجح كفة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية لديها. وفي ضوء ذلك، يُتوقع أن تؤدي هذه التوترات إلى إبطاء وتيرة تراجع التضخم في الدول العربية خلال عام 2026، مع استئناف مساره الهبوطي في عام 2027، على أمل ألا تستغرق الأزمة وقتاً طويلاً.

الفصل الخامس: الإصلاحات والسياسات الداعمة للنمو في الدول العربية

تسعى الدول العربية إلى تنفيذ برامج متنوعة للإصلاح الاقتصادي، والتي تتباين طبيعتها حسب خصوصيات كل اقتصاد، إذ تركز الدول العربية المصدرة للنفط على إصلاحات تستهدف تنويع الاقتصاد من خلال دعم مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافةً إلى رفع مستوى تنافسية الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق نمو شامل ومستدام. من جهتها، تستهدف الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية المستوردة للنفط تعزيز الاستقرار الاقتصادي، لا سيما ما يتعلق برفع كفاءة إدارة المالية العامة من خلال تنويع الإيرادات وترشيد النفقات وتعزيز الحوكمة والشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنات، إلى جانب تحسين إدارة الدين العام. كما تشمل جهود الإصلاح تطوير السياسات النقدية والاحترازية وتبني التحول الرقمي والتقنيات المالية الحديثة، مما يساهم في تحسين كفاءة توزيع السيولة ودعم الأنشطة الاقتصادية. وتتقاطع هذه المسارات مع توجه متصاعد نحو دعم الفئات الهشة من خلال شبكات حماية اجتماعية أكثر فعالية.

غير أنه من المتوقع أن تتباطأ وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، نتيجة التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وتداعياتها على المالية العامة في معظم الدول العربية خلال العام الجاري، في حين أن تحظى الإجراءات والسياسات الاستباقية المتخذة للحد من تداعيات هذه التوترات⁴⁰ بأولوية لدى الحكومات العربية، بهدف التخفيف من الآثار المالية على ميزانية الدولة وعلى النمو الاقتصادي بشكل عام.

1.5. أولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية

يستعرض هذا القسم بعض الإصلاحات ذات الأولوية التي تتبناها الدول العربية فيما يتعلق بالمالية العامة والسياسة النقدية.

1.1.5. المالية العامة

في إطار رؤيتها التنموية الشاملة حتى عام 2030، عكفت **السعودية** خلال السنوات الأخيرة على تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الضريبية والمالية بهدف تعزيز الاستدامة المالية وتنويع الإيرادات ورفع كفاءة النظام الضريبي. وتُعد الفوترة الإلكترونية من بين أهم المشاريع الجاري تنفيذها لتطوير الإدارة الضريبية والحد من التهرب. ومن المخطط، بنهاية النصف الأول من عام 2026، أن يتم الربط الإلكتروني مع دافعي الضرائب الذين تتجاوز مبيعاتهم 375 ألف ريال سعودي سنوياً.

وتواصل الإدارة الضريبية تنفيذ المبادرات الرامية إلى تسجيل مكلفين جدد من خلال الإعفاء من غرامات التأخر في التسجيل في مختلف الأنظمة، بما يهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية للأنظمة المطبقة حالياً دون زيادة الأعباء على النشاط الاقتصادي المنتج. علاوةً على ذلك، تم استحداث نظام الفاتورة الإلكترونية

⁴⁰ الإجراءات والسياسات السالف ذكرها في جزء توقعات النمو الاقتصادي في الدول العربية في الفصل الثالث من التقرير.

من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. كما تم نقل جزء من ملكية شركة أرامكو إلى صندوق الاستثمارات العامة بهدف تعظيم العائد من أصول الدولة وتحسين إدارتها واستثمارها. ومن جهة أخرى، تم تعديل آلية فرض الضريبة الانتقائية على المشروبات المحلاة بحيث تُطبق بنسب متفاوتة حسب كمية السكر في المشروبات. كما تم فرض ضريبة القيمة في منصات المتاجر الإلكترونية على السلع المعروضة والتي يكون منشؤها متاجر/أشخاص غير مسجلين بالضريبة، إضافةً إلى إقرار اللائحة التنفيذية للرسوم على العقارات الشاغرة.

من جانب الإنفاق العام، تم إصلاح أسعار الطاقة بهدف رفع كفاءة الاستهلاك وتقليص الدعم وتوجيهه للفئات الأكثر استحقاقاً من خلال "برنامج حساب المواطن" والضمان الاجتماعي، إضافةً إلى إصلاح منظومة الرواتب عبر ربط العلاوات والترقيات بالإنتاجية والتحول إلى عقود مرنة، واعتماد نظام تقييم الأداء الوظيفي للموظفين الحكوميين.

كما تدعم برامج الأتمتة عمليات إعداد وتنفيذ الميزانية، من خلال منصة "اعتماد"، التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والإفصاح المالي ورفع كفاءة الإنفاق لمستخدميها من الجهات الحكومية والرقابية، والمقاولين، والموردين، وغيرهم. كما أدى تطوير نظام المحاسبة والتحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي إلى تحقيق مزيد من الشفافية والمسؤولية، تماشياً مع المعايير العالمية التي تتبعها دول مجموعة العشرين. كما تعمل السعودية على تطوير إدارة الدين العام.

كما تم بدء العمل بنظام الرقابة المالية في إطار جهود تطوير منظومة الرقابة على المال العام وتعزيز كفاءة إدارة المالية العامة، من خلال تبني أساليب رقابية حديثة تركز على الحوكمة، وإدارة المخاطر، والتحول الرقمي، بما يساهم في رفع مستوى الامتثال وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي. ويُعد النظام امتداداً للإصلاحات المالية التي تنفذها الدولة في إطار "رؤية السعودية 2030"، حيث يدعم تحقيق مستهدفات الاستدامة المالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتطوير الأداء المؤسسي، والانتقال إلى رقابة قائمة على المخاطر والبيانات، بما يواكب أفضل الممارسات الدولية في إدارة المالية العامة.

وكذلك تعكف وزارة المالية على تطوير سياساتها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرامج الرؤية المرتبطة بتطوير القطاع المالي، وهي برنامج التخصيص، وبرنامج تطوير القطاع المالي، إضافةً إلى تحسين التنبؤات المالية عبر استخدام النماذج المتقدمة، مما ساهم في اتخاذ قرارات مالية أكثر دقة ومرونة في مواجهة المتغيرات الاقتصادية.

شهدت الإمارات تحولاً نوعياً في بناء منظومة ضريبية حديثة تتسم بالكفاءة والشفافية، حيث تم تعزيز الامتثال الطوعي من خلال تبني أنظمة رقمية متكاملة لتقديم الإقرارات الضريبية، مع تطبيق آليات تدقيق قائمة على تحليل المخاطر، إلى جانب تكثيف برامج التوعية وبناء القدرات للمكلفين. كما تم اتخاذ إجراءات فعالة للحد من التهرب الضريبي، شملت تطوير الأطر الرقابية والتشريعية وتعزيز تبادل المعلومات، بما ينسجم مع المعايير الدولية للشفافية الضريبية (على سبيل المثال، استحداث منظومة الفوترة الإلكترونية ووضع أحكام خاصة برفض استرداد ضريبة المدخلات في حالات معينة).

في إطار تحقيق التوازن بين تعزيز الإيرادات العامة وتحفيز النمو الاقتصادي، اعتمدت الدولة نهجاً متدرجاً ومدرّساً لتوسيع القاعدة الضريبية، يتمثل في تطبيق ضريبة الشركات على الفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023 بنسبة أساسية تبلغ 9 في المائة على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز 375 ألف درهم

إماراتي. وقد اقترن ذلك بتصميم منظومة حوافز ضريبية متقدمة، شملت الامتيازات المشروطة لشركات المناطق الحرة المؤهلة، وإدخال حوافز ضريبية لأنشطة البحث والتطوير، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيلات ضريبية نوعية.

كما تضمن النظام الضريبي أحكاماً خاصة لفئات معينة من الخاضعين للضريبة، بما في ذلك تطبيق معدل 0 في المائة على الدخل المؤهل للأشخاص المؤهلين في المناطق الحرة المستوفين للشروط المقررة. كما شهد نظام الضريبة الانتقائية إصلاحات تضمنت تحديث آلية احتساب الضريبة على المشروبات المحلاة بالانتقال من النهج القائم على القيمة إلى النهج القائم على محتوى السكر، بما يعزز الأهداف الصحية ويتمشى مع أفضل الممارسات الدولية.

واستكمالاً لتطوير المنظومة الضريبية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، اعتمدت الدولة كذلك الضريبة التكميلية المحلية على الشركات متعددة الجنسيات، اعتباراً من السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025، بما ينسجم مع قواعد الركيزة الثانية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويضمن خضوع المجموعات متعددة الجنسيات الكبرى لمعدل ضريبة فعلي لا يقل عن 15 في المائة وبما يتوافق مع المعايير الدولية. كما تم النشر من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نظام ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية للإمارات (DMTT) ضمن السجل المركزي للتشريعات ذات الصلة المؤهلة الانتقالية.

كما تضمنت الإصلاحات في الإمارات تعزيز كفاءة توجيه الإنفاق الحكومي نحو البرامج ذات الأثر الاجتماعي ضمن إطار الاستدامة المالية، وتطبيق منهجية الميزانية القائمة على البرامج والأداء لربط المخصصات المالية بالأهداف والنتائج. شملت كذلك تطوير الأنظمة الرقمية لإدارة العمليات المالية الحكومية بما يعزز كفاءة الإجراءات والشفافية.

فيما يتعلق بإدارة الموازنة العامة، تم تطوير برامج السندات والصكوك الحكومية المقومة بالعملة المحلية لدعم أسواق الدين المحلية بغرض تنويع مصادر التمويل، إلى جانب تطوير أسواق الدين المحلية وتنويع قاعدة المستثمرين بما يدعم كفاءة إدارة الدين العام. كما يشمل الإصلاح تعزيز التخطيط المالي متوسط الأجل لتحسين دقة التقديرات المالية، وتطوير أدوات التحليل والتقدير المالي لدعم عملية إعداد الموازنة، إضافة إلى تعزيز منظومة الرقابة المالية لضمان الالتزام بالتشريعات والإجراءات المالية المعتمدة.

تستهدف برامج إصلاح المالية العامة في الجزائر تطوير النظام الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل من خلال رقمنة الإدارة الضريبية والإجراءات، واعتماد منهجيات إدارة المخاطر، إلى جانب رفع كفاءة التحصيل وترشيد الإعفاءات الضريبية وإدخال تعديلات على الرسوم (مثل استرداد كلفة الخدمة). من جانب النفقات العامة، تم إدخال بعض الإصلاحات على سياسة الدعم من خلال إحداث المنحة السياحية ومنحة البطالة، ورقمنة قطاع الطاقة، وإدخال بطاقة "الشفاء" والأدوية المدعومة. كما يشمل إصلاح منظومة الرواتب مراجعة "القوانين الأساسية" وإدراج "رتب الكفاءة"، حيث تجري الجزائر حالياً مراجعة شاملة للقوانين الأساسية لقطاعات الوظيفة العمومية (التربية، الصحة، والتعليم العالي). وفيما يتعلق بتقييم ومتابعة المشاريع الرأسمالية، تم اعتماد نظام "تسيير المشاريع" عبر القانون العضوي 15-18، إلى جانب رقمنة متابعة مشاريع السكن وبرامج استثمارية حكومية أخرى. كما تمت رقمنة المشتريات والعقود لتعزيز الشفافية وتقليل التكاليف من خلال البوابة الوطنية للإلكترونية للصفقات العمومية، واعتماد "الرقم التعريفي الجبائي". وفي إطار تعزيز ربط الميزانيات بنتائج قابلة للقياس ومؤشرات أداء، تم إنجاز مشروع

تحديث أنظمة الميزانية الذي تم اعتماده في عام 2023، حيث أصبحت عملية إعداد ميزانية الإنفاق للدولة تتم ضمن أفق متعدد السنوات يتميز بإطار إنفاق متوسط الأجل على مدى خمس سنوات.

فيما يتعلق بإدارة الموازنة العامة، شمل الإصلاح تنويع مصادر التمويل من خلال رقمنة سوق الدين عبر "النظام المتكامل للخرينة"، وحوكمة العلاقة بين الخزينة وبنك الجزائر في إطار القانون النقدي والمصرفي الجديد. ولتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية وضمان الالتزام بالكفاءة والقوانين، تم تطوير الرقابة الخارجية عبر مجلس المحاسبة من خلال إصدار تقارير سنوية لا تركز فقط على الأخطاء الحسابية، بل تشمل أيضاً رقابة الأداء. كما شمل الإصلاح تطوير قدرات الجهات الحكومية في التخطيط والتحليل المالي، وتحسين نظم التنبؤ والإحصاءات المالية لدعم اتخاذ القرار، من خلال عصنة الديوان الوطني للإحصاء عبر تعزيز دقة البيانات والتحول إلى الإحصاء الرقمي اللحظي، إضافةً إلى استحداث نموذج اقتصادي للتقدير بالتعاون مع البنك الدولي، في إطار تعزيز منظومة التنبؤ والإحصاءات المالية ودعم متخذي القرار بوزارة المالية.

بالنسبة **للبحرين**، من المرتقب تنفيذ بعض الإصلاحات الداعمة لمرحلة التحول الاقتصادي خلال عامي 2026 و2027، تهدف إلى تعزيز الاستدامة المالية وضبط المالية العامة. شملت هذه الإصلاحات زيادة الإيرادات من الضرائب الانتقائية على المشروبات الغازية، وفرض ضريبة بنسبة 10 في المائة على أرباح الشركات المحلية التي تتجاوز إيراداتها مليون دينار بحريني أو يتجاوز صافي أرباحها السنوية 200 ألف دينار بحريني، وذلك على الجزء من الأرباح الذي يفوق هذا الحد، بما يعزز تنويع مصادر الدخل، على أن يبدأ تطبيق هذا الإجراء في عام 2027. كذلك استهدفت الحكومة زيادة مساهمات الشركات الحكومية في الميزانية العامة للدولة، إلى جانب استحداث منصة لاستثمار الأراضي الحكومية. كما تم استحداث رسوم على خدمات الصرف الصحي مع استثناء المسكن الأول للمواطن، وتم مراجعة رسوم العمل ورسوم الرعاية الصحية للأجانب تدريجياً اعتباراً من يناير 2026 ولمدة أربع سنوات.

كذلك تم تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية بهدف تحسين كفاءة التحصيل ورفع مستوى الامتثال الضريبي، كما تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الخدمات الرقمية المستوردة، ودعم منظومة المدفوعات الرقمية. وشملت الإصلاحات كذلك تحسين استغلال الأراضي الاستثمارية غير المطورة التي تتوفر فيها جميع خدمات البنية التحتية، من خلال فرض رسم شهري بواقع 100 فلس لكل متر مربع، على أن يبدأ تطبيقه في يناير 2027.

فيما يتعلق بالإنفاق العام، تم توحيد موعد صرف الدعم للبرامج النقدية المتعددة، كما تم خلال عام 2025 (والاستمرار في عام 2026) تنفيذ إصلاح موجه لتعرفة الكهرباء والماء بهدف تحسين كفاءة توجيه الدعم. كما تم زيادة الدعم المالي للأسر محدودة الدخل اعتباراً من يناير 2026. في مجال رقمنة المشتريات والعقود، تم إطلاق نظام المناقصات الإلكترونية (e-Tendering) لإدارة جميع الإجراءات إلكترونياً، وتفعيل نظام التسجيل الموحد للموردين، إلى جانب التحول نحو المشتريات المركزية الرقمية.

فيما يتعلق بإدارة الموازنة العامة، تم تبني نهج "الميزانية الموجهة بالأداء"، من خلال ربط الاعتمادات المالية بمؤشرات أداء واضحة. كما تعمل حكومة البحرين على تنويع مصادر التمويل من خلال الاقتراض من الصناديق والمؤسسات التمويلية، وإعداد مبادرات لتشجيع القطاع الخاص على تنفيذ المشاريع الحكومية (من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، حيث أصدرت وزارة المالية والاقتصاد الوطني دليل تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز الشفافية والنزاهة. كما تم العمل على

تحديث التشريعات المنظمة للموازنة العامة، وتعزيز دور الجهات الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية والإدارية، وإلزام الجهات الحكومية بالامتثال للضوابط المالية.

في **مصر**، يركز إصلاح النظام الضريبي على رفع الحصيلة الضريبية لتصل إلى نحو 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال حزمة تسهيلات شملت تسوية النزاعات الضريبية قبل عام 2020، إضافة إلى السماح بالتسجيل دون غرامات أو ضرائب بأثر رجعي، فضلاً عن وضع حد أقصى للغرامات لا يتجاوز 100 في المائة من أصل الضريبة المستحقة. كما تستهدف الحزمة الضريبية الثانية دعم الممولين الملتزمين عبر تقديم تسهيلات تعزز الثقة وترسخ الامتثال الطوعي. كما تعمل وزارة المالية المصرية على تفعيل الكامل للنظام الضريبي المبسط للممولين الذين يقل حجم أعمالهم عن 20 مليون جنيه مصري للأفراد والشركات. كما عكفت وزارة المالية في مصر على حساب المؤشرات المالية وفقاً لمفهوم الحكومة العامة، من خلال ضم قيم موارد واستخدامات الهيئات العامة الاقتصادية إلى موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة (بعد استبعاد العلاقات المتبادلة بينها). كذلك تم إعادة تنظيم إدارة أصول الدولة من خلال نقل الأصول الاستراتيجية إلى صندوق مصر السيادي لتعظيم قيمتها، وإنشاء وحدة مركزية تحت رئاسة مجلس الوزراء المصري لمتابعة وتصنيف الشركات المملوكة للدولة (للطرح أو إعادة الهيكلة أو النقل إلى الصندوق)، إلى جانب تعزيز الرقابة والشفافية على الجهات العامة.

فيما يخص الإنفاق العام، تم إعطاء أولوية للإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم، إلى جانب برامج الدعم والحماية الاجتماعية. كما تم التوسع في استخدام أنظمة الرواتب الإلكترونية لتشمل شركات القطاع الخاص، حيث سيطبق هذا التوسع في مرحلته الأولى على شريحة إضافية من الشركات الخاصة. وفي مجال الرقمنة، يجري التوسع في استخدام آليات الذكاء الاصطناعي وخدمات الرقمنة لتعزيز الالتزام الضريبي والحد من التجنب والتهرب الضريبي، مع إصدار تطبيق إلكتروني على الهواتف المحمولة للتصرفات العقارية، يتيح الأفراد الإخطار بتصرفه العقاري وسداد الضريبة المستحقة، إلى جانب توفير منظومة رقمنة شاملة تضمن تحسين وتبسيط الخدمات الضريبية.

فيما يتعلق بإدارة الموازنة العامة، تم العمل على تنويع أدوات التمويل من خلال إصدار صكوك محلية، وسندات تجزئة، وأدوات دين محلية طويلة الأجل، وسندات ذات عائد متغير، إلى جانب تنفيذ عمليات إعادة شراء ومبادلة للأوراق المالية في السوق المحلية. كما تم اعتماد قرار من رئيس مجلس الوزراء بشأن إنشاء هيكل تنظيمي مُحدث وتفويض مُراجع للهيئة العامة للخدمات الحكومية، بما يتماشى مع دورها الموسع في دعم تشغيل بوابة المشتريات الحكومية الإلكترونية وغيرها من المهام ذات الصلة. كما تركز الدولة على تنفيذ استراتيجية شاملة لإدارة الدين العام تستهدف خفض مساره على المدى المتوسط، وتقليص الاحتياجات التمويلية وأعباء خدمة الدين، بما يدعم الاستدامة المالية وتنويع مصادر التمويل.

انخرط **المغرب** في سلسلة متواصلة من الإصلاحات الهيكلية التي شملت تحديث منظومة المالية العامة، وإصلاح النظام الضريبي، وتحسين الخدمات، وتطوير حوكمة المؤسسات العامة، وتعزيز شفافية الإجراءات الإدارية. يشمل إصلاح النظام الضريبي إعادة هيكلة الضريبة على الشركات عبر الانتقال التدريجي إلى شريحتين بنسبة 20 في المائة و30 في المائة بهدف تخفيف العبء الضريبي وتعزيز تنافسية الشركات. بالإضافة إلى العمل على إصلاح الضريبة على القيمة المضافة من خلال تعميم الإعفاء على المنتجات الأساسية واسعة الاستهلاك، ومواءمة أسعارها مع مستويين مستهدفين (20 في المائة و10 في

المائة) في أفق عام 2026. كما شملت التدابير تغيير في الشرائح الضريبية المتعلقة بالضريبة على الدخل برسم قانون المالية لعام 2025، من خلال رفع عتبة الإعفاء وتخفيض السعر الهامشي، وذلك بهدف تخفيف العبء الضريبي عن الأسر ودعم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة. كما يشمل الإصلاح تعزيز حوكمة المؤسسات والشركات العمومية لرفع مردوديتها وتقليص دعم الدولة، إلى جانب تعزيز الرقمنة والشفافية لتحسين التحصيل الضريبي. كما تم توسيع تطبيق الضريبة على القيمة المضافة ليشمل التجارة الرقمية وفق مبدأ دولة المستهلك، مع إلزام مقدمي الخدمات غير المقيمين بالتسجيل والتصريح بأرقام أعمالهم وأداء الضريبة المستحقة.

فيما يتعلق بالإففاق العام، يواصل المغرب إصلاح نظام الدعم بالتوازي مع إرساء منظومة دعم مباشر تستهدف الفئات الهشة والمحتاجة بشكل أدق. كما يتم تقييم المشاريع الرأسمالية عبر التخطيط متعدد السنوات، وإخضاعها لدراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والبيئية قبل التنفيذ، مع تتبعها بشكل دوري من خلال مؤشرات أداء تضمن احترام الآجال والاعتمادات المرصودة. وفي سياق تعزيز الحوكمة، تم إحداث البوابة الإلكترونية الوطنية للصفقات العمومية، إلى جانب تعميم ورش الحماية الاجتماعية وتوسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يتعلق بإدارة الدين العام، يتم اعتماد استراتيجية تمويل مبنية على أهداف محددة، مع تتبع مؤشرات التكلفة والمخاطر لمحفظة الدين، وذلك باستخدام إطار MTDS (استراتيجية إدارة الدين على المدى المتوسط) المعتمد من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مع مراجعة سنوية تأخذ بعين الاعتبار تطورات الظرفية الاقتصادية وظروف الأسواق. وفي إطار تنويع أدوات التمويل، تم اعتماد السندات ذات السعر المتغير والسندات قصيرة الأجل، وتطوير الصكوك والسندات الخضراء، مع توسيع قاعدة المستثمرين دولياً. كما تم إطلاق مشروع موقع إلكتروني للدين العمومي، وإنشاء مختبر بيانات لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل وإدارة الدين.

يهدف الإصلاح الاقتصادي في الأردن إلى خلق بيئة أعمال محفزة للاستثمار، مع مواصلة الحفاظ على استدامة الدين العام وضبط معدلات التضخم. حيث تشمل سياسات الإصلاح العمل على تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي وتشديد الرقابة للحد من التهرب والتجنب الضريبي، من خلال حزمة من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق العدالة الضريبية وضمان معالجة التشوهات بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتوسيع القاعدة الضريبية بالاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية في مكافحة التهرب الضريبي. وقد شملت الإجراءات تحديث الأنظمة الضريبية، وتطوير أدوات التحليل وإدارة المخاطر، وتوسيع نطاق التدقيق، وتفعيل منظومة الفوترة الإلكترونية.

فيما يتعلق بالإففاق العام، يتم تنفيذ المشاريع الرأسمالية الحكومية وفق الخطط الاستراتيجية للوزارات والدوائر، مع رصد مخصصات للمشاريع الكبرى، إلى جانب تطوير رقمنة المشتريات عبر تطبيق نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) على جميع عطاءات وزارة المالية منذ 2024/1/1 بهدف تقليل استخدام الورق وتحسين الكفاءة. كما يجري تطوير منظومة إعداد وتنفيذ الموازنة باستخدام أدوات تحليل وتنبؤ متقدمة.

وفيما يتعلق بإدارة الموازنة العامة، يشمل الإصلاح تنويع أدوات التمويل عبر إصدار صكوك إسلامية وسندات خضراء، إلى جانب الحصول على قروض بشروط ميسرة لتعزيز الإطار الاستراتيجي لإدارة الدين. كما تعمل الحكومة على إعداد دليل لتنفيذ قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (13) لسنة 2021، بما يعزز

منظومة المتابعة والتقييم وربطها برؤية التحديث الاقتصادي والبرامج الوطنية، مع إصدار تقارير ربع سنوية من جميع الجهات الحكومية لقياس مستوى الإنجاز وكفاءة الإنفاق. كما يتم الالتزام بسقوف الإنفاق وفق قانون الموازنة وبرامج الإصلاح، مع تعزيز الرقابة الداخلية وديوان المحاسبة لضمان الالتزام بالقوانين وتحقيق الكفاءة والفاعلية في الإنفاق العام.

يشمل إصلاح النظام الضريبي في عُمان تطوير الأنظمة الرقمية لجهاز الضرائب لتعزيز الامتثال وتوسيع نطاق الفحص الضريبي القائم على المخاطر، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة مع إعفاءات موجهة للسلع الأساسية. كما تم إعادة هيكلة الشركات الحكومية تحت مظلة جهاز الاستثمار العُماني بهدف تحسين كفاءة إدارة الأصول السيادية وتعزيز مساهمتها المالية، إلى جانب مراجعة هيكل الرسوم الحكومية وربطها بتكلفة تقديم الخدمة. وشملت الإصلاحات كذلك تعزيز الحوكمة المالية عبر الأنظمة الرقمية المتكاملة، وتوسيع الإفصاح المالي، وإدخال آليات ضريبية للتجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية.

وفيما يتعلق بالإنفاق العام، يعتمد الإصلاح على توجيه الدعم عبر منظومة حماية اجتماعية أكثر استهدافاً، والتحول التدريجي من الدعم العام إلى الدعم الموجه باستخدام قواعد بيانات موحدة. كما يركز على ضبط نمو فاتورة الأجور وربط الحوافز بالأداء، وتحسين تقييم المشاريع الرأسمالية عبر دراسات جدوى دقيقة ومتابعة تنفيذها للحد من تجاوزات التكلفة والمدة. كما تم تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص عبر نماذج (PPP)، وتطوير منظومة المشتريات الحكومية الإلكترونية بما يعزز الشفافية والكفاءة، إلى جانب ربط الميزانيات بالمخرجات باستخدام مؤشرات أداء.

في إدارة الموازنة العامة، يشمل الإصلاح تنويع أدوات التمويل عبر السندات والصكوك، وتطوير إدارة المخاطر والدين، ورقمنة إعداد وتنفيذ الموازنة عبر أنظمة مالية متكاملة، مع اعتماد سقوف للإنفاق والدين، وتطوير قاعدة للرصيد الأولي غير النفطي بما يعزز الاستدامة المالية.

في فلسطين، يستهدف إصلاح النظام الضريبي تحديث وتبسيط الإجراءات الضريبية وتعزيز الأتمتة والربط الإلكتروني لرفع كفاءة التحصيل، إلى جانب تشديد الرقابة على الامتثال وتوسيع أدوات التدقيق للحد من التهرب الضريبي وتعزيز العدالة الضريبية. كما يركز الإصلاح على تحسين الإيرادات المحلية دون رفع معدلات الضرائب، مع تعزيز كفاءة تحصيل الموارد الذاتية وتقليص الاعتماد على الدعم الحكومي، إضافة إلى مراجعة هيكل الرسوم الحكومية بما يعكس كلفة تقديم الخدمات.

أما في مجال الإنفاق العام، فيقوم الإصلاح على سياسة تقشفية تستهدف ضبط النفقات مع استمرار برامج الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تضرراً، وإعادة توجيه الدعم بما يعزز العدالة الاجتماعية ويحد من الهدر. كما تشمل الإجراءات ضبط فاتورة الرواتب عبر سياسة تقليص التوظيف (صفر توظيف في 2026)، وحصص الإنفاق التطويري في المشاريع ذات الأولوية وتأجيل غير الضروري منها، مع توجيه المنح الخارجية أساساً لتمويل النفقات الجارية لضمان استمرارية الخدمات الأساسية.

وفي إدارة الموازنة، يتم تنويع مصادر التمويل عبر زيادة الاعتماد على المنح الخارجية والبحث عن مصادر بديلة لسد العجز، مع تعزيز الانضباط المالي وتحسين كفاءة استخدام الموارد وترتيب أولويات الإنفاق.

2.1.5. السياسة النقدية

يتم التركيز في **السعودية** خلال عامي 2026 و2027 على تطوير تسهيلات السيولة الطارئة وتعزيز الرقابة التنظيمية، وضمان كفاية رأس المال في القطاع المالي، واستمرارية أنظمة المدفوعات.

تشمل الإصلاحات في مجال السياسة النقدية في **الإمارات** عدة جوانب، أهمها استمرار تنفيذ الإطار الجديد للعمليات النقدية بالدرهم الإماراتي، مع استكمال السياسات المرتبطة بإدارة السيولة وضمان التكافؤ بين المؤسسات المالية التقليدية وتلك المتوافقة مع الشريعة، كذلك تم إطلاق برنامج إعادة شراء الأذونات النقدية (Bills-M) وتطوير عمليات الضبط الدقيق للسيولة عبر تسهيلات الإقراض لأجل وعمليات إعادة الشراء العكسية، إضافةً إلى استخدام مقايضات العملات الأجنبية كأدوات داعمة لاستقرار السيولة قصيرة الأجل. وفي موازاة ذلك، عزز المصرف المركزي قدراته التحليلية عبر تقنيات التعلم الآلي ونماذج توقع السيولة وتحليل تدفقات النقد الأجنبي ومراقبة المزايدات في الوقت الفعلي، إلى جانب تقارير دورية للأسواق، بما يدعم قرارات السياسة النقدية القائمة على البيانات. كما عزز المصرف المركزي الرقابة الاحترازية عبر تقييم جودة الأصول والسيولة ورأس المال واستخدام اختبارات الضغط الدورية لقياس مرونة القطاع المصرفي.

لغرض تعزيز إدارة السيولة النقدية والتحكم في معدلات التضخم ودعم النشاط الاقتصادي، يركز الإصلاح في **الجزائر** على عصنة عمليات السوق المفتوحة، حيث يستخدم بنك الجزائر هذه الأداة كصمام أمان يومي للتحكم في فائض السيولة لدى البنوك التجارية، إضافةً إلى تقليص الاعتماد على الدفع النقدي "الكاش" والتحول نحو الدفع الإلكتروني.

ويركز الإصلاح في **البحرين** على تحسين الأدوات التقليدية للسياسة النقدية ومواءمتها مع الاحتياجات التمويلية، إلى جانب تطوير نماذج التنبؤ الاقتصادي وآليات التنبؤ بالسيولة.

تستخدم السياسة النقدية في **مصر** مجموعة من الأدوات التي يعتمد عليها البنك المركزي المصري بهدف الحد من تقلبات التضخم حول المستويات المتسقة مع استقرار الأسعار، وتقليل تذبذب النشاط الاقتصادي حول طاقته الإنتاجية القصوى. وتشمل هذه الأدوات تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وعمليات السوق المفتوحة بما في ذلك العملية الرئيسية قصيرة الأجل (7 أيام)، إلى جانب نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية. وفي إطار تعزيز استقرار الأسعار، يتجه البنك المركزي نحو نظام استهداف التضخم المرن، مع تحديد مستهدفات تدريبية بلغت 7 في المائة (± 2 نقطة مئوية) في الربع الرابع من عام 2026، و5 في المائة (± 2 نقطة مئوية) في الربع الرابع من عام 2028، في المتوسط. وفيما يتعلق بإدارة السيولة، اعتمد البنك المركزي أسلوب التخصيص الكامل (Full Allotment) منذ أبريل 2024 في العمليات الرئيسية قصيرة الأجل، إلى جانب خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 18 في المائة إلى 16 في المائة في فبراير 2026. كما يعتمد البنك المركزي على إطار نظام التنبؤ وتحليل السياسات (FPAS) في دعم قرارات السياسة النقدية، من خلال تحليل البيانات الاقتصادية وتوقعات التضخم والمخاطر المحيطة بها، باستخدام أدوات التنبؤ قصيرة الأجل ونموذج التوقعات ربع السنوية (QPM). وفي سياق متصل، ساهم التحول في نظام سعر الصرف نحو نظام أكثر مرونة في تحقيق تقدم مهم في إصلاح سياسة سعر الصرف وتحسن توافر السيولة بالعملة الأجنبية، بما عزز استقرار وشفافية سوق الصرف.

لتعزيز إدارة السيولة النقدية وضبط التضخم ودعم النشاط الاقتصادي، يستجيب **بنك المغرب** بشكل منتظم لطلبات البنوك المتعلقة بالتسبيقات لمدة 7 أيام، بما يضمن تلبية حاجيات السيولة والحفاظ على استقرار السوق النقدي، إلى جانب آليات موجهة لدعم تمويل المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، بهدف تحسين ولوجها إلى التمويل وتعزيز مساهمتها في خلق فرص الشغل. كما يعمل بنك المغرب على تطوير نماذج متقدمة للتوقعات الاقتصادية والمالية، من خلال إدماج بيانات آنية وعالية التواتر ومؤشرات ظرفية، بما يعزز دقة التوقعات قصيرة الأجل المرتبطة بالتضخم والنمو. وفي سياق تطوير الإطار المستقبلي للسياسة النقدية، يستعد بنك المغرب لاعتماد نظام استهداف التضخم، بما يعزز شفافية السياسة النقدية ويرفع من مصداقية البنك المركزي ويسهم في تثبيت توقعات الفاعلين الاقتصاديين.

يهدف الإصلاح في السياسة النقدية في **عُمان** إلى مواصلة تطوير أدوات السوق المفتوحة وأدوات إدارة السيولة قصيرة الأجل بما يعزز كفاءة إدارة السيولة في النظام المصرفي. كما يشمل الإصلاح تعزيز منهجية الإشراف القائم على المخاطر، وتطوير نماذج التوقعات الاقتصادية والمالية لدعم اتخاذ قرارات نقدية أكثر دقة وفعالية. وفيما يتعلق بسعر الصرف، تم الحفاظ على ربط الريال العُماني بالدولار الأمريكي كمرتكز للاستقرار النقدي، مع العمل على تعزيز كفاءة إدارة الاحتياطيات الأجنبية وتحسين التنسيق بين السياسة النقدية وإدارة التدفقات الرأسمالية، بما يدعم الاستقرار المالي الكلي ويعزز متانة النظام النقدي. تستهدف السياسة النقدية في **العراق** تعزيز إدارة السيولة النقدية لضبط التضخم ودعم النشاط الاقتصادي، من خلال إصدار أوراق مالية قصيرة الأجل لمدة 7 أيام وتنظيم تطبيق نظام "corridor" لإدارة أسعار الفائدة. كما يعتمد البنك المركزي على أدوات مثل عمليات الريو لتوفير السيولة للمصارف مقابل سندات مملوكة لديها.

وفي إطار تعزيز الرقابة المصرفية، شمل الإصلاح تحديث الضوابط والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، وتقوية الأطر الرقابية القائمة على المخاطر، بما في ذلك تطبيق التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، وتنفيذ مشروع المراجعة الإشرافية (SRP) الهادف إلى تعزيز الرقابة المصرفية المبنية على المخاطر وتحسين استقرار النظام المالي.

يهدف الإصلاح في السياسة النقدية في **فلسطين** إلى تطوير أدوات إدارة السيولة في ظل غياب عملة وطنية، باستخدام أدوات احترازية وتنظيمية للحد من المخاطر وتحسين توجيه الائتمان. كما تم تحسين إدارة فائض الشيكول وتعزيز المتابعة اليومية للتدفقات النقدية داخل الجهاز المصرفي. وفي إطار الرقابة المصرفية، يتم تكثيف اختبارات الضغط وتطوير أدوات كفاية رأس المال وإدارة المخاطر وفق المعايير الدولية، إلى جانب تعزيز الشمول المالي الرقمي وتطوير أنظمة الدفع الفوري لرفع كفاءة القطاع المالي وتقليل المخاطر التشغيلية.

2.5. التحديات الاقتصادية في الدول العربية

على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الاقتصادات العربية بهدف ضبط أوضاع المالية العامة وتطوير القطاع المالي والنقدي في إطار رؤى تنموية شاملة، فإن هناك العديد من التحديات الخارجية والداخلية التي قد تعرقل مسار هذه الإصلاحات، أو على الأقل تُبطئ من وتيرتها، بما ينعكس سلباً على القدرة على تحقيق الأهداف المنشودة ضمن الإطار الزمني المخطط له.

وتتمثل أهم هذه التحديات في الآتي:

- التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وعدم الاستقرار الإقليمي، وتداعياتها على حركة التجارة، واضطرابات سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف النقل والشحن عالمياً.
- التقلبات في أسعار السلع الأساسية عالمياً، وخاصة الطاقة وما يترتب عليها من تفاقم لأزمة الضغوط التضخمية المستوردة، ويبطئ مسار تراجع التضخم.
- التغيرات في الأسواق المالية العالمية، والتغيرات المتلاحقة في السياسات الاقتصادية والنقدية العالمية مثل أسعار الفائدة والسياسات التجارية، والتي تؤثر بشكل مباشر على الأسواق المحلية، حيث يدفع تشديد الأوضاع المالية العالمية وتباطؤ التيسير النقدي في الاقتصادات المتقدمة إلى خروج رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة ومن بينها دول المنطقة العربية، وتقليص فرص الوصول إلى التمويل الخارجي.
- ارتفاع حجم الدين العام والذي يتجاوز مستوى 100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى تزايد تكلفة خدمته، الأمر الذي يؤدي إلى تقييد كبير في الحيز المالي المتاح والحد من الإنفاق على العناصر الأساسية مثل الأجور والصحة والتعليم.
- المخاطر المرتبطة بتغيرات المناخ، ولا سيما الجفاف والإجهاد المائي والتي تؤدي إلى انعكاسات سلبية على الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية في بعض الدول العربية.
- الظروف الداخلية غير المواتية التي تواجهها بعض الدول العربية مثل السودان ولبنان وسورية واليمن وفلسطين، والتي كان لها انعكاسات ملموسة على الأداء الاقتصادي لهذه الدول، علاوة على الضغوط التضخمية غير المسبوقة الناتجة عن انخفاض المعروض من ناحية، واضطرابات أسعار الصرف من ناحية أخرى.
- التحديات المتعلقة بتعميق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاعات المرتبطة بالطاقة للحد من المخاطر الناتجة عن اضطرابات الأسواق العالمية للطاقة، وخاصة في الدول المصدرة للنفط.
- ضعف القدرة التنافسية في الأسواق العالمية في ضوء انخفاض مستوى الإنتاجية وعدم المواءمة الفعالة للمهارات مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى معدلات البطالة المرتفعة في بعض الدول.

خاتمة

أُلفت التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط بظلالها على آفاق النمو والتضخم لاقتصادات المنطقة العربية خلال عامي 2026 و2027، بعد أن بدأت هذه الاقتصادات في إظهار ملامح للتعافي من الأزمات السابقة. وما يزيد من تعقيد المشهد حالة الغموض وعدم اليقين بشأن مسار الأزمة وتوقيت انتهائها، مما يصعب مهمة وضع تصورات واقعية للمسارات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية في المنطقة. ومع استمرار الأزمة لفترة أطول، يُتوقع أن تزداد الضغوط على قدرات الاقتصادات العربية في امتصاص الصدمات والقدرة على التعافي السريع. في هذا السياق، من المتوقع أن يفوق أثر استمرار تعطّل إنتاج وصادرات الطاقة في الدول المصدرة للنفط، ولا سيما تلك المتضررة مباشرة من النزاعات، المكاسب الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة، إلى جانب الأضرار الأخرى المرتبطة بتراجع النشاط في القطاعات غير النفطية، مما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. في المقابل، من المتوقع أن تكون الدول المستوردة للنفط أقل تضرراً من اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية، نظراً لاستفادة بعض الدول من تحسن القيمة المضافة للقطاعات الزراعي والسياحي، إلى جانب عودة النشاط الاقتصادي إلى التعافي في بعض الدول الأخرى التي شهدت فترات من عدم الاستقرار.

من المتوقع أن تشهد وتيرة نمو الاقتصادات العربية كمجموعة تراجعاً من 3.9 في المائة في عام 2025 إلى 1.8 في المائة في عام 2026، مدفوعاً بالانخفاض المتوقع في نمو اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط، وخاصةً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نتيجة اضطرابات صادرات النفط الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز، علاوةً على تباطؤ الأنشطة غير النفطية، لا سيما السياحة والخدمات المالية. ومن المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في المنطقة العربية في عام 2027 ليصل إلى 5.6 في المائة. كذلك، من المتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى تباطؤ وتيرة التراجع الذي شاهده معدل التضخم في المنطقة خلال عامي 2024 و2025، ليستقر عند مستوى 15.1 في المائة في عام 2026، مع توقعات بتراجعته إلى نحو 11 في المائة في عام 2027، بافتراض عدم استمرار الأزمة لفترة طويلة. ومع استبعاد الدول التي تواجه ضغوطاً تضخمية كبيرة نتيجة الظروف الداخلية الاستثنائية، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم قليلاً ليسجل نحو 3.0 في المائة و3.2 في المائة خلال عامي 2026 و2027، على التوالي، مقارنةً بنحو 2.1 في المائة في عام 2025.

ولتخفيف آثار هذه الأزمة، من المهم مواصلة السياسة النقدية مع التطورات الراهنة للحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، خاصةً في الدول التي تشهد مستويات تضخم مرتفعة، إضافةً إلى تعزيز الرقابة على أسواق السلع الأساسية. كذلك، ولمواجهة الضغوط المتوقعة على المالية العامة، من المهم أن يتم العمل على ضبط سياسات المالية العامة بما يتوافق مع الحيز المالي المتاح والذي لا يزال يعاني من تداعيات الأزمات السابقة، بما يستدعي العمل على تعزيز الموارد وتحسين تعبئة الإيرادات، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق للحد من تفاقم الدين العام، مع الحفاظ على سياسة مالية داعمة للفئات الأكثر تضرراً من خلال آليات التمويل الميسر والتحويلات النقدية الموجهة بشكل فعال لحماية هذه الفئات.

الملاحق الإحصائية

الملحق (1). معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2021-2027) (%)

الدولة	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
السعودية	6.5	12.0	0.5	2.7	4.6	3.2	4.2
الإمارات	4.4	7.5	4.3	6.6	6.2	1.7	9.8
قطر	1.5	4.9	0.8	2.9	2.9	-5.9	5.5
الكويت	1.7	6.8	-1.6	-1.5	2.7	-2.9	6.0
عُمان	2.6	8.0	1.4	1.6	3.1	2.9	3.1
البحرين	4.4	6.2	3.9	2.9	3.5	1.4	2.9
الجزائر	3.8	3.6	4.1	3.7	4.4	3.8	3.3
العراق	1.6	7.0	-0.3	-1.5	-1.4	-7.6	8.8
ليبيا	28.4	-8.3	11.3	2.0	5.4	3.2	2.8
الدول العربية المصدرة للنفط	4.6	8.1	1.7	3.0	4.0	0.8	5.8
مصر	3.3	6.7	3.8	2.4	4.4	4.5	4.8
المغرب	8.2	1.8	3.8	4.4	4.9	5.2	3.1
الأردن	3.8	2.7	3.1	2.6	2.8	2.7	3.1
تونس	4.7	2.8	0.2	1.6	2.5	2.6	2.7
موريتانيا	0.7	6.8	6.8	6.3	4.0	4.7	4.4
فلسطين	7.0	4.1	-1.0	-22.9	4.4	2.7	3.5
لبنان	-7.0	-0.6	0.5	-6.4	3.8	1.3	9.2
السودان	-1.9	-0.8	-29.4	-12.7	1.7	5.0	11.1
سورية	-2.9	-0.9	0.3	0.8	3.6	6.6	5.7
جيبوتي	4.6	3.7	6.8	7.0	6.0	6.2	6.0
جزر القمر	1.8	2.6	3.0	3.4	1.6	4.2	4.2
اليمن	-4.6	-4.7	-4.9	-5.1	-5.4	-0.1	1.0
الدول العربية المستوردة للنفط	2.9	4.0	-0.1	0.3	3.7	4.2	5.0
المنطقة العربية	4.1	7.0	1.2	2.1	3.9	1.8	5.6

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

الملحق (2). معدلات التضخم في الدول العربية خلال الفترة (2021-2027) (%)

الدولة	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
السعودية	3.2	2.5	2.5	1.5	2.0	2.3	2.1
الإمارات	0.2	4.8	1.6	1.7	1.3	2.3	1.9
قطر	2.3	5.0	3.0	1.30	0.50	3.2	2.7
الكويت	3.4	4.0	3.6	2.9	2.4	3.4	2.6
عُمان	1.5	2.5	1.0	0.6	0.8	3.0	2.0
البحرين	-0.6	3.6	0.1	0.9	-0.1	3.3	1.7
الجزائر	4.7	9.3	9.3	4.1	4.0	3.1	3.4
العراق	6.1	4.9	4.4	2.6	0.3	3.3	3.8
ليبيا	2.7	4.5	2.4	2.1	1.8	5.1	7.5
الدول العربية المصدرة للنفط	4.1	5.5	4.9	2.6	2.0	3.0	3.2
اليمن	31.5	29.5	17.6	26.6	17.8	21.3	19.8
مصر	5.8	14.9	35.4	27.9	13.0	17.0	13.0
المغرب	1.4	6.6	6.1	0.9	0.8	1.5	2.1
السودان	359.1	155.8	190.3	170.0	99.9	73.2	43.8
تونس	5.7	8.3	9.3	7.0	5.3	5.7	5.8
لبنان	154.8	171.2	221.3	45.2	14.6	10.5	6.9
الأردن	1.3	4.2	2.1	1.6	1.8	2.5	2.3
سورية	87.3	63.0	129.9	107.9	-26.6	10.4	8.3
فلسطين	0.9	6.7	5.9	53.7	10.5	-20.4	-8.4
موريتانيا	3.8	9.6	5.0	2.5	1.6	3.5	3.2
جيبوتي	1.2	5.2	1.4	2.1	-0.3	1.5	1.4
الصومال	3.9	6.8	6.2	5.5	3.7	4.8	4.0
جزر القمر	1.5	12.4	8.5	5.0	3.2	2.8	2.3
الدول العربية المستوردة للنفط	72.8	42.8	59.1	49.6	22.0	21.4	15.1
المنطقة العربية	49.1	29.9	40.4	33.4	15.1	15.1	11.0
المنطقة العربية (باستثناء السودان وسورية ولبنان واليمن وفلسطين ومصر)	3.6	5.9	5.3	2.7	2.1	3.0	3.2

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

الملحق (3). المساهمة النسبية لبنود سلة الاستهلاك في معدلات التضخم في الدول العربية خلال عام 2025 (%)

الدولة	والمشروبات الأغذية	التبغ	والأحذية الملابس	والكهرباء والمياه السكنية والمنزلية	والمعدات التجهيزات المنزلية	خدمات الصحة	خدمات النقل	الاتصالات	الترويح والثقافة	التعليم	والفنادق المطاعم	سلع وخدمات متنوعة ^(*)
السعودية	الأوزان	0.8	3.7	19.5	6.9	4.3	14.8	5.1	3.2	2.2	8.7	8.8
	المساهمة	11.4	0.2	-0.1	55.8	-2.5	-0.5	3.1	-1.8	0.3	7.3	22.9
الإمارات	الأوزان	0.2	5.2	35.1	5.1	2.2	12.7	5.9	3.1	7.6	4.6	6.3
	المساهمة	2.7	0.3	-7.6	105.9	2.7	-39.4	-1.2	9.5	9.1	4.1	13.4
قطر	الأوزان	0.3	5.6	21.2	7.9	2.6	14.6	5.2	11.1	5.8	6.6	5.6
	المساهمة	-4.7	0.0	-95.9	-4.4	-2.2	-33.7	123.0	-52.6	9.2	18.5	134.5
الكويت	الأوزان	0.3	8	33.2	11.4	1.5	7.5	4	3.8	4.2	3.4	5.8
	المساهمة	42.9	0.0	12.3	10.8	1.7	-2.8	0.9	2.8	1.2	2.5	13.3
عُمان	الأوزان	0.1	6.1	31.7	6.3	1.4	14.5	5.9	1.1	2.4	4.5	5.3
	المساهمة	-4.4	0.0	2.7	0.0	3.9	47.9	0.0	0.0	1.3	8.4	38.2
العراق	الأوزان	1.6	6.5	24.4	6.0	6.1	12.5	3.2	1.8	1.1	1.5	3.7
	المساهمة	-49.3	-48.6	34.3	91.2	-11.3	40.1	1.0	5.7	3.7	7.0	88.4
ليبيا	الأوزان	0.3	10.3	24.1	5.1	4.0	3.6	4.1	0.9	4.1	0.6	2.57
	المساهمة	66.0	0.1	9.2	1.4	5.5	2.2	3.5	0.5	4.4	0.5	5.6
اليمن	الأوزان	6.0	21.3	0.7	8.8	7.8	1.2	3.8	2.3	0.3	6.0	7.8
	المساهمة	16.1	1.8	27.5	9.3	8.8	1.1	4.4	3.0	0.5	7.6	19.1
مصر	الأوزان	4.6	4.7	18.0	4.1	9.0	6.1	2.3	2.1	4.4	4.3	4.5
	المساهمة	29.6	6.2	5.3	12.3	3.9	10.3	1.6	3.4	3.3	5.5	4.0
المغرب	الأوزان	1.5	4.3	14.6	4.4	7.7	10.0	3.0	2.7	5.6	1.5	7.1
	المساهمة	34.8	6.0	3.6	23.3	2.2	-26.2	-0.5	-1.2	12.8	4.8	11.4
السودان	الأوزان	0.7	4.5	14.2	6.9	1.0	8.3	1.7	2.2	2.7	2.3	2.6
	المساهمة	48.9	0.3	4.2	13.1	5.6	10.9	4.9	1.8	5.9	1.4	2.4
تونس	الأوزان	2.8	7.4	19.0	5.9	5.8	12.7	4.6	2.1	3.2	4.6	5.7
	المساهمة	34.3	0.3	14.9	10.8	4.0	7.1	0.5	1.9	3.7	10.0	6.5
لبنان	الأوزان	1.4	5.2	28.4	3.8	7.7	13.1	4.5	2.4	6.6	2.8	4.1
	المساهمة	26.7	1.1	3.3	32.4	-0.3	2.9	-0.5	2.3	16.8	2.3	6.8
الأردن	الأوزان	4.4	4.1	23.8	4.9	4.0	16.0	2.8	2.6	4.3	1.8	4.8
	المساهمة	19.8	22.8	1.2	33.5	0.6	2.3	2.0	2.1	4.4	1.1	8.7
موريتانيا	الأوزان	0.19	4.37	14.82	3.2	4.47	6.04	6.79	1.18	3.69	0.97	3.94
	المساهمة	61.5	0.3	6.8	-5.0	5.5	3.7	0.0	3.2	8.0	1.6	7.5

^(*) سلع وخدمات متنوعة: يشمل التأمين والخدمات المالية، والرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية، والسلع والخدمات المتنوعة.

المصدر: تقديرات فريق إعداد التقرير باستخدام قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل

صندوق النقد العربي

ص. ب. 2818، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

Website: <https://www.amf.org.ae>